التعليم وتحدياته

المحتويات

الفصل الأول

التحديات الاقتصادية

أهداف الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى إمداد القارئ بمعلومات وبيانات عن مجموعة الضغوط التى تواجه النظام التعليمى المصرى الناتجة عن الأزمة الاقتصادية ، ومن أهم هذه الضغوط :

١- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى تخفيض النفقات التعليمية .
٢- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى إعادة توزيع ميزانية التعليم .
٣- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى إعادة توزيع المخصصات وفقاً للمستوى التعليمى .
٤- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى لتخفيض الكلفة الجارية .
٥- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى تخفيض تكاليف النفقات المعاونة .
٦- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى تحصيل تكاليف التعليم .
٧- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى الاعتماد على التبرعات والإعانات .
٨- الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى استخدام القروض فى المجال التعليمى .

التحديات الاقتصادية

مقدمة :

الحديث عن الإصلاح التعليمى فى الدول التى تعانى من ضائقة اقتصادية يختلف كثيراً عن الحديث عن الإصلاح التعليمى فى دول الوفرة الاقتصادية ، كما يختلف الأمر أيضاً فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة، فمازالت معظم الدول النامية تنظر إلى التعليم باعتباره نوعاً من الخدمات ، ولا تنظر إليه باعتباره استثماراً لثروة بشرية وتنمية مهارة ، وبالتالى فإن معظم هذه الدول التى تواجه ضائقة اقتصادية ، ترى أن أنسب وسائل مواجهة مشاكلها المالية ، أن تخفض الإنفاق على التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية ، والتعليم طبقاً لهذه النظرية يتعرض لضغوط متعددة تجعل من الضرورى الإيمان بحتمية الإصلاح التعليمى ، فسعى الدول النامية لتخفيض إسهام الحكومة فى النفقات التعليمية كوسيلة من وسائل مواجهة نقص الميزانية وعجز الموارد المالية المتاحة لهذه الدول يمثل أول هذه الضغوط ، فى حين لجأت بعض الدول الأخرى إلى إعادة توزيع ميزانية التعليم أو إعادة توزيع المخصصات المالية التى تخصص لكل مستوى تعليمى ، وهناك من قام بتخفيض الكلفة الجارية فى التعليم والحد من الزيادات فى مرتبات المعلمين باعتبارها أهم عناصر الكلفة الجارية وأكثرها تأثيراً ، أو بتخفيض بعض النفقات المتعلقة بالفئات المعاونة ، وفى نفس الوقت بدأت معظم هذه الدول فى محاولاتها تحصيل تكاليف تعليم الأفراد إما بفرض رسوم معينة أو غير ذلك من الوسائل المختلفة ، كما نظمت بعض هذه الدول حملات للتبرع وتحصيل الإعانات مثل حملات التبرع لبناء المدارس أو الكليات ، وهناك البعض الآخر الذى سعى للحصول على الهبات والمعونات الدولية والقروض رغم مالها من

آثار وما عليها من مآخذ ، ولم تكن مصر بعيدة عن مثل تلك المحاولات ، بل إنه من الممكن القول بأن الحكومة المصرية فى مراحل مواجهتها لأزمتها الاقتصادية وما تعكسه من آثار على قطاع التعليم المصرى قد اتخذت معظم البدائل السابقة كوسيلة لمواجهة هذه المشكلة وفى الصفحات التالية عرض لأهم الضغوط التى تظهر مدى أهمية وحتمية اللجوء للإصلاح التربوى فى مصر .

(١) الأزمة الاقتصادية وتخفيض النفقات التعليمية :

من أهم الخطوات التى سارت فيها الحكومة المصرية فى الفترة السابقة قيامها بتخفيض إسهامها فى تمويل التعليم ؛ ولذا فإن الإنفاق على التعليم فى مصر تعرض للتهديد نظراً لقيام الدولة بتقليص دورها فى هذا الإنفاق نتيجة للأزمة الاقتصادية ، ونظراً لأن هناك قطاعات عديدة من المسؤولين مازالت تنظر إلى الإنفاق على التعليم باعتباره إنفاقاً خدمياً وليس استثماراً فى ثروة ، فقد انخفض الإنفاق على التعليم مثلما انخفض الإنفاق على غيره من الأنشطة الخدمية خلال السنوات السابقة ، وتختلف مصر عن غيرها فى مجالات الإنفاق على التعليم فوصل الأمر إلى أن ما يصرف على طفل التعليم الابتدائى لا يتعدى ٨٨ دولار فى حين يتم الصرف على مثيله الإسرائيلى فى حدود ٨٨٠ دولار ، وقد يتعدى فى بعض المجتمعات إلى آلاف (حسين كامل بهاء الدين ، ندوة الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٩ ، ص٣) ، ومع تعدد جوانب التعليم تزايدت مجالات التوفير والخفض . وكان من الضرورى اللجوء إلى بعض السياسات لتعويض عملية خفض الإنفاق على التعليم فتزايدت عملية تشجيع قيام المدارس الخاصة فى التعليم الإلزامى أو التعليم العام ، كما يتم تشجيع قيام الجامعات الأهلية والتعليم المفتوح وكلها أنواع من

التعليم تنخفض فيه إسهامات الدولة ويتزايد من خلالـه دور الأفـراد نتيجـة لقيامهم بدفع مصروفات تعليمهم ، كما بدأت المدارس الأجنبيـة فـي النمـو والتزايد ، وقد تكون لهذه السياسة بعض الآثار السلبية على تجانس المجتمـع وعلى ثقافته على المدى البعيد ، كما تزايدت أعداد الأميين والمتسربين نتيجة لانخفاض قدرة التعليم الابتدائى وعدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل فى قبول التلاميذ بالمرحلة الابتدائية .

(٢) الأزمة الاقتصادية وإعادة توزيع ميزانية التعليم :

نظراً للأزمة الاقتصادية فإنه كان من الضرورى إعادة توزيع الإنفاق على التعليم فقد يتم تخفيض الإنفاق على توفير الأدوات المدرسـية والكتـب والوسائل وغير ذلك على أن تترك هذه المجالات لإسهامات أولياء الأمـور ، كما أنه من الملاحظ انخفاض قدرة الدولة على القيام بواجباتهـا فـي إنشـاء المدارس وصيانتها . ففى ظل الأزمة الاقتصادية نجد أنـه مـن الضـرورى استيعاب كل تلميذ يصل إلى سن السادسة ، ويتطلب ذلك إنشاء فصول جديدة ، ورغم الجهد المبذول فى سبيل إنشاء المزيد من المدارس والفصول ، إلا أنـه من المعلوم أن الدولة تحتاج إلى حمزيد من الفصول غير ما تقـوم ببنائـه ، وذلك لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان وليظل الموقف كما هـو بالنسـبة لمستوى التعليم أو لكثافة الفصول المقامة عند الحد الأدنى ، وهذا الأمر يتوقف على قدرة الدولة الاقتصادية .

كما أن هناك الكثير من الجوانب التى تتأثر بالضائقة الاقتصادية مثل صيانة المبانى المدرسية والمعدات الأخرى ، وخدمات الـدعم والاستشـارة وتكاليف السفر ، كما أن هناك محاولات لتخفيض نفقات رأس المال ، وعلـى

العموم يمكن متابعة بعض المؤشرات ودلالاتها خلال سنوات ماضية للتأكد من مدى تأثر التعليم بالأزمة الاقتصادية ، وذلك من خلال المؤشرات التالية :

أ – النسبة المئوية لمصروفات التعليم التى رصدت فى الميزانية الجارية .
ب– النسبة المئوية من المصروفات الجارية التى رصدت لمرتبات المعلمين .
جـ– النسبة المئوية امن المصروفات الجارية التى رصدت للمواد التدريسية المتنوعة .

إن متابعة المصروفات الجارية التى رصدت للمواد التدريسية وحصر مدى انخفاضها يعطى مؤشراً على انخفاض نوعية التعليم ، فكلما زادت النسبة المئوية التى رصدت لمرتبات المعلمين كان ذلك مؤشراً لعدم الاهتمام وعدم القدرة على تحسين نوعية التعليم والتحصيل الدراسى ، كما أنه من المنتظر أن تزيد حدة التدهور فى تزويد المدارس بالمواد والأجهزة التعليمية نظراً لانخفاض نسبة المصروفات الجارية المخصصة لهذه المواد ، وبالتبعية تزداد حدة تدهور التعليم ، كما أن آثار هذا التدهور قد تستمر بعد زوال الأزمة الاقتصادية .

(٣) الأزمة الاقتصادية وإعادة توزيع المخصصات وفقاً للمستوى التعليمى :

يختلف معدل الإنفاق على المستويات التعليمية داخل كل نظام تعليمى وفقاً للمستوى الاقتصادى الذى تمر به الدولة ، فالمستوى التعليمى الذى يتعرض لضغوط شعبية للالتحاق به قد لا يواجه تخفيضاً كبيراً فى مخصصاته المالية ، ونظراً لزيادة الضغوط الشعبية على التعليم الجامعى فإنه من الملاحظ زيادة تأثر التعليم الابتدائى بالضغوط الاقتصادية عنه فى التعليم العالى ،

وهناك دلائل واضحة على ذلك فحين تعذر على المجتمع توفير فصول للتعليم الابتدائى كان أحد الحلول التى أخذ بها المسئول التعليمى فى وزارة التربيــة والتعليم هو تخفيض سنة دراسية من سنوات التعليم الابتدائى ، هــذا التــوفير أدى إلى توفير ٦/١ الطاقة المتاحة من الفصول فى التعليم الابتدائى لاستيعاب التلاميذ الجدد بهذه المرحلة ، وفيما يلى عــرض للعلاقــة بــين المســتويات التعليمية والأزمة الاقتصادية :

أولاً – التعليم الأساسى والعوامل المرتبطة بحاجته للمخصصات التعليمية :

من الملاحظ أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين ما يخصص لمرحلة التعليم الأساسى من موارد وبين العناصر الآتية :

أ – حجم الاستيعاب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى :

تتأثر مخصصات التعلــيم الابتــدائى بالزيــادة أو النقصــان بحجــم الاستيعاب فى هذه المرحلة ، ولاشك أن الزيادة السكانية تؤثر بشكل كبير فى الحد من قدرة الدولة على تحقيق حجم الاستيعاب المقبول ، وهو الاســتيعاب الكامل ، ولاشك أيضاً فى أن قدرة الدولة على بناء فصول جديدة تتفــق مــع الأعداد المنتظر قبولها فى المرحلة الابتدائية ضعيفة ولا تستطيع توفير كافــة المخصصات اللازمة لبناء ما تحتاجه من فصول ، ولذا يصبح على المخطط التربوى أن يوائم بين ما يحتاج إليه فصول لاستيعاب مزيد مــن التلاميــذ أو لتوجيه المخصصات لتدعيم وتحســين مســتوى التعلــيم القــائم أو لتوجيــه المخصصات لمستوى آخر من التعليم كالتعليم الثانوى أو الجامعى ، وفى كل الحالات يبدو أنه من المناسب أن يكون هناك قراراً سياسياً يتعلق بذلك .

ب- مدى الالتزام بتعميم التعليم الأساسى :

حرصت مصر فى الفترة الأخيرة على الالتزام بتعميم التعليم الأساسى وإلزاميته ، ولاشك أن الوصول إلى التعميم الكامل لهذا المستوى من التعليم أصبح حقاً لجميع أبناء الوطن ، ولذا فالتزام الدولة بهذا المبدأ قد يكون من أولوياتها رغم الأزمة الاقتصادية التى تواجهها ، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة الاستيعاب قد وصلت إلى ٩٧% فى حين كان وزير التعليم قد أشار إلى أن النسبة الحقيقية فى بداية التسعينيات تتراوح بين ٧٠ – ٨٠% (وزير التعليم ، ندوة الأهرام ٩٢/١/١٩، ص٣) ومع وجود هذه البيانات تتزايد حدة أزمة التعليم الأساسى وتتزايد حاجته إلى المزيد من الاستثمارات .

جـ- حجم الزيادة السكانية :

باستعراض حركة النمو السكانى فى مصر والتى تستند إلى التعدادات العامة التى تجرى عادة كل عشر سنوات بالإضافة إلى التقديرات الدقيقة التى تتم بين سنوات التعداد وتستند إلى معدلات الزيادة الطبيعية فى السكان ، وبالنظر إلى التعدادات السابقة يمكن الملاحظة أن سكان مصر منذ حوالى أكثر من مائة عام أى فى عام ١٨٩٧ كانوا فى حدود ٩,٧ مليون نسمة واليوم يقترب العدد من ٧٠ سبعون مليون نسمة ، ولقد كانت نسبة الزيادة السنوية فى السكان تبلغ ١,٠٧% أما الآن ونتيجة للرعاية الصحية والتعليم وانخفاض معدل الوفيات فإن معدل الزيادة فى السكان يصل إلى ٢,٣% وكان هذا يعنى أن الزيادة الطبيعية فى بداية التسعينيات من القرن الماضى كانت تصل إلى ١٦٨٠٠٠٠ مليون وستمائة وثمانون ألف نسمة ، وهذا العدد يحتاج إلى أكثر من ٤٢٠٠ فصل دراسى ، (مجلس الشورى ، جلسة ٢٢ يناير ١٩٩٠) الأمر الذى يمثل عبء كبير على المجتمع .

د - الضغوط الشعبية للالتحاق بالتعليم الأساسى :

المتتبع لتاريخ التعليم فى مصر يمكنه ملاحظة الصعوبات التى واجهت المشروع الحضارى الأول بقيادة محمد على فى أوائل القرن الماضى حين بحث محمد على عن طلاب جدد للالتحاق بالمدارس الحديثة فلم يجد وكان عليه أن يتخذ أساليب الترهيب والترغيب لتشجيع أولياء الأمور على إلحاق الأبناء بهذا النمط من التعليم ، واليوم يواجه المخطط التعليمى المصرى مشكلات كبيرة فى محاولته لمواجهة الضغوط الشعبية التى تطالب بفتح المزيد من المدارس للتعليم قبل الابتدائى ، ذلك بالإضافة إلى نفس الضغوط بالنسبة للالتحاق بالتعليم الابتدائى ، الأمر الذى يزيد من حجم الأموال المطلوبة لهذا التعليم .

هـ- حجم التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى :

يتزايد حجم التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى تزايداً كبيراً ، وقد تصل نسبته فى نهاية المرحلة إلى حدود ٣٥% ، ولاشك أن تزايد أعداد التلاميذ المتسربين يقلل من الإحساس بأزمة التعليم الأساسى من ناحية توفير الفصول الدراسية ، ويضلل المخطط التعليمى بمصر ، وقد يكون من المناسب القضاء على هذه المشكلة لعلاج مشكلة الأمية ، وكذلك لتوفير الحد الأدنى من التعليم المناسب لكل مواطن حتى ولو أدى ذلك إلى وضوح حجم الأزمة فى التعليم الأساسى ، فهذه الأزمة لها الكثير من الجذور الاقتصادية ، فالتسرب يضيف إلى سوق العمل سنوياً فى حدود نصف مليون طفل من تلاميذ التعليم الأساسى باعتبارهم مصدراً للعائد الاقتصادى لهم ولأسرهم .

و – تخفيض سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائى :

لاشك أن سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية كانت من العناصر المهمة التى تعرضت للهجوم عليها نتيجة للأزمة الاقتصادية ولمحاولة خفض النفقات المخصصة للتعليم الابتدائى ، فلقد أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً بإنقاص سنوات التعليم الابتدائى سنة والاكتفاء بخمس سنوات للمرحلة ، وإذا كان الكثير من خبراء التعليم يرى أن ناتج التعليم الابتدائى الحكومى لا يحقق الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة والحساب خلال السنوات الست فإن هذا العائد سيتقلص مع السنوات الخمس ، وإذا كان العالم الحديث يسعى إلى زيادة فترة التعليم الابتدائى فإن قرار الوزارة قد واجه الكثير من الانتقادات واللوم ، نظراً لتوقع الكثير من المشاكل بسببه ، وقد ظهرت هذه المشاكل فى الوقت الحاضر مثل الاضطراب فى الدراسة فى السنوات التالية ، ومثل انخفاض جودة التعليم وفاعليته وتعرض الكثير من خريجيه للارتداد للأمية وزيادة البطالة ، ويشير البعض إلى دور واضح للبنك الدولى فى التوصية باللجوء لهذا الموقف.

ومن العرض السابق يتضح أن المخطط التربوى المصرى يواجه ضغوط عديدة بالنسبة لاحتياجات التعليم الابتدائى من المخصصات المالية على أنه من المناسب النظر إلى المستويات التعليمية الأخرى لمعرفة أى مستويات التعليم أكثر حاجة للمخصصات المالية ، فالتعليم الثانوى لديه الكثير من الصعوبات والضغوط التى قد تجعل منه أولوية عند التخطيط للتعليم بصفة عامة ، ويمكن حصر مجموعة العوامل التالية المؤثرة على حاجة التعليم الثانوى من المخصصات المالية :

ثانياً ـ التعليم الثانوى والعوامل المؤثرة على حاجته من المخصصات المالية :

يرتبط التعليم الثانوى بالعديد من المتغيرات ، منها :

أ – حجم القيد بمرحلة التعليم الأساسى :

تتزايد نسبة القيد بالتعليم الأساسى كنتيجة طبيعية للزيـادة السـكانية ولزيادة الضغوط الشعبية للالتحاق بالتعليم فى هذه المرحلة ، وكظاهرة عامة لتزايد حجم الثقافة ومستواها بالمجتمع المصرى ، وقد أدى ذلك إلـى تزايـد أعداد التلاميذ بهذه المرحلة وكان من الضرورى فتح مجالات استكمال التعليم لهؤلاء التلاميذ مما ألقى أعباء كثيرة على التعليم الثانوى ، وكان على المخطط التربوى المصرى أن يبحث عن موارد مالية للتوسع فـى افتتـاح الفصـول الدراسية بالتعليم الثانوى ، وأن يقارن بين أولوية الحاجة لبناء فصول دراسية للتعليم الثانوى أو بناء فصول للتعليم الابتدائى .

ب– مدى الالتزام بتعميم التعليم الثانوى :

تسعى الدول المتقدمة إلى تعميم التعليم الثانوى فى مجتمعاتها كنتيجـة طبيعية لتقدم هذه الدول ، ويبدو أنه من الضرورى أن ينظر المخطط المصرى إلى ما يحدث فى هذه المجتمعات فى مجال التعليم ومحاولـة وضـع خطـط تساعد على النهوض بالتعليم المصرى ، والوصول به إلى مسـتوى متقـدم ؛ ولذا فإن ما يحدث فى المجتمعات المتقدمة من نشر وتعميم للتعلـيم الثـانوى يمثل ضغوطاً متزايدة على المخطط المصرى فى المجال التربوى .

جـ– نوع التعليم الثانوى :

تواجه مصر مشاكل عديد من أهمها تزايد مشكلة بطالة المتعلمـين ، وكان من المنطقى ألا تكون هناك بطالة للعمال المهرة أو المساعدين الفنيـين

نظراً لشدة الحاجة إليهم ليس فى مصر فقط بل فى معظم الدول العربية المستوردة للعمالة المصرية ، بل إن هناك حاجة متزايدة لهذه الفئات فى المجتمعات المتقدمة ؛ ولذا فإن قدرة التعليم الثانوى الفنى على تخريج أعداد متزايدة من الفنيين كان من الممكن أن يصبح مصدراً قوياً للدخل ، ولكن يبدو أن التخلف الواضح فى مناهج هذا النوع من التعليم ، وفى ورشه وآلاته أفقدته أهم خصائصه وهى أن تتفق تخصصات خريجيه مع حاجات ومتطلبات سوق العمل فى مصر وغيرها ، وأصبحنا نشاهد أكبر حجم من البطالة بين خريجى التعليم الثانوى الفنى ، رغم ما يواجهه المجتمع من عجز صارخ فى التخصصات الفنية المختلفة ، وكان من الضرورى السعى لتطوير ورش ومناهج هذا النوع من التعليم ، الأمر الذى يتطلب مبالغ مالية كبيرة قد لا تستطيع الدولة توفيرها ، ويصبح على المخطط التربوى المصرى أن يوازن بين احتياجات دولته من الخريجين الفنيين المتوسطين ، وعدم حاجتها فى نفس الوقت للخريجين بتخصصاتهم النمطية ، وبين انخفاض تكلفة التعليم الثانوى مقارنة بتكلفة التعليم الفنى رغم مغريات إلحاق الطلاب بالتعليم الثانوى العام إلى سوق العمل سنوات طويلة مقارنة بنظرائهم من التعليم الفنى ، ومع كل هذه الضغوط التى تظهر أمام المخطط التربوى المصرى تظهر أهمها على الإطلاق فى تزايد أعداد طلاب الإعدادى الذين يرغبون فى الالتحاق بالتعليم الثانوى بأنواعه ، الأمر الذى يتطلب ضرورة توجيه معظم استثمارات هذا النوع من التعليم المرصودة فى الميزانية إلى بناء المزيد من الفصول الدراسية فقط .

د – مدى حاجة سوق العمل للمؤهلات التى يمنحها التعليم الثانوى :

اتجهت مصر فى الفترة الأخيرة إلى الأخذ باقتصاد السوق ، ولاشك أن دور التعليم ينبغى أن يتغير ليتفق مع متطلبات سوق العمل التى تنبع من حاجة القطاع الخاص إلى الفنيين والعمال المهرة ، ومن أهم آثار الانتقال من التخطيط العام إلى التخطيط التأشيرى فك التزام الدولة بتعيين خريجى التعليم، الأمر الذى يحتم على التعليم أن يقود حركة تخريج متعلم أو فنى يسعى لاكتساب التخصصات التى يحتاجها سوق العمل لكى يقوم بتدعيمها وتطويرها لتتناسب مع احتياجات هذه السوق ، وفى الآونة الأخيرة انتشرت مصانع الملابس الجاهزة وأصبح من المفترض أن يتم تدعيم هذا التخصص بالمال والمعدات والأساتذة ، ويبدو أن خريجات هذا النوع من التعليم من الممكن أن يقمن بأعمال التريكو وغيرها داخل منازلهن بالاشتراك مع مشروع الأسر المنتجة أو غيره، وعلى العموم فمثل هذا التخصص قد يفيد فى زيادة الإنتاج بمصر كى يخفض حجم البطالة ، ومع تزايد سرعة التقدم العلمى والتكنولوجى وتزايد حجم علاقات العمل بين القطاع الخاص والحكومى من ناحية وبين العالم الخارجى من ناحية أخرى ظهرت حاجة هذه القطاعات إلى نوعية جديدة من أعمال السكرتارية ، نوعية تجيد اللغات الأجنبية إجادة تامة ، وتجيد العمل على الآلات الكاتبة عربية أو أجنبية ؛ وتجيد استخدام الكمبيوتر وتعرف آليات سوق العمل الداخلى والخارجى ، ولاشك أن المخطط التربوى مطالب بأن يضع فى اعتباره هذه الأنماط الجديدة من العمالة خاصة وأن المدارس الخاصة لا تستطيع أن تمد سوق العمل بما يحتاجه من عمالة نظراً لقلة أعداد طلابها ، كما أن هذه النوعية من التعليم تحتاج استثمارات كبيرة لا يستطيع أن يوفرها القطاع الخاص المصرى فى الوقت الحالى .

ثالثاً – التعليم العالى والعوامل المرتبطة باحتياجاته المالية :

يرتبط التعليم العالى بالكثير من العوامل التى تؤثر على ما يحتاجه من أموال ومخصصات ، ومن أهم هذه العوامل :

أ – العوامل التى تنشأ من احتياج قوة العمل إلى خريجى التعليم العالى :

رغم تزايد أعداد الخريجين من التعليم الجامعى والعالى إلا أن هناك تخصصات عديدة يبدو وجود نقص فى أعدادها نظراً لعدم قدرة النظام التربوى الجامعى على إمداد القوى العاملة بها ، وهذه التخصصات قد تحتاج إلى الكثير من التكاليف لكى تقوم الجامعات بدورها ، فتكلفة " الأجهزة التكنولوجية " قد تضاعفت ، كما تزايدت أنواع أعداد الأجهزة المستخدمة فى التعليم العالى ، ومعظم التخصصات الدقيقة التى يحتاج إليها المجتمع فى سنوات تطوره تحتاج إلى ميزانيات كبيرة تزيد من المصاعب التى يواجهها المخطط التربوى المصرى بين اختياره بين البدائل التى أمامه .

ب– العوامل المؤثرة على التعليم الثانوى :

لاشك أن التعليم الجامعى والعالى يتأثر بمدى استجابة المخطط التعليمى المصرى للبدائل التى أمامه بالنسبة للتعليم الثانوى ، فينبغى أن يكون هناك تكاملاً واضحاً بين احتياجات التعليم الجامعى وأنماط تطوير التعليم الثانوى .

جـ– المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها خريجو التعليم العالى :

تتزايد الضغوط الشعبية للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى ، وبالتالى تتزايد الضغوط على صانعى القرار التعليمى ، وعند البحث عن مجالات لتخفيض التكلفة فى هذا الميادن يصدم المخطط بالمطالبات الكثيرة بزيادة

أعداد الطلاب فى التعليم العالى والجامعى ، وعلى العموم فإن المشاهد لكيفية وأساليب إنشاء كليات التربية النوعية بمصر ونشأة المزيد من الجامعات والمعاهد الخاصة ، قد يلاحظ تزايد أعداد المقبولين بها دون وجود تخطيط مسبق لحاجة سوق العمل ، بل إن التخصصات التى تم افتتاحها قد لا يبدو فى الأفق مجالات لعمل طلابها فى الوقت الحاضر ، ورغم ذلك فقد قامت الكليات والمعاهد بافتتاح الدراسة بها دون وجود متخصص للتدريس أو إمكانات مادية أخرى .

د – الفرص المتاحة لخريجى التعليم العالى والجامعى للعمل فى الخارج:

تحتاج الدول العربية إلى الكثير من العاملين المتخصصين فى مجالات متنوعة ، ولاشك أن الاحتياجات من التعليم العالى والجامعى أكثر بكثير من الاحتياجات من التعليم الثانوى ، ومن ثم يتطلب الأمر مراعاة هذه الاحتياجات عند التخطيط للتعليم العالى والجامعى ، وخاصة حين يحتاج المخطط لإعادة توزيع المخصصات المالية ، ومن أمثلة ذلك ما تحتاجه الدول العربية من مدرسين .

وبصفة عامة يحتاج التعليم العالى لزيادة حجم المبالغ المخصصة له وليس لخفض المبالغ ، نظراً لارتفاع تكاليف وأسعار الكتب والأجهزة التى تسوق عالمياً ولتزايد أعداد وكميات الأجهزة والأدوات اللازمة للتدريس بالجامعة ، وكذلك تؤثر التبعية التكنولوجية وزيادة أعداد الطلاب على تكلفة التعليم العالى والجامعى ، وإذا كان التعليم الجامعى يحتاج إلى المزيد من الأموال لمتابعة التطور العلمى والتكنولوجى كما سبق فإنه مطالب بتخطى ما يواجهه من مشكلات وعقبات أدت إلى انخفاض إنتاجيته ، وإلى عدم رضا الجماهير عن هذه الإنتاجية ، حيث تظهر عدم قدرة المعامل والتجهيزات

الحالية على استيعاب المزيد من الطلاب ، كما يؤدى نقص الاعتمادات المالية إلى عدم كفاية المدرجات ، وكذا عدم قيام الجامعات ببناء المزيد منها ، وذلك بالإضافة إلى عدم وجود مكتبات متقدمة بمعظم كليات الجامعة ، وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد طلاب التعليم النظرى عن طلاب التعليم العملى الفنى نظـراً لانخفاض تكلفة النوع الأول بالنسبة للثانى ، وانخفضت قدرة الجامعـة علـى الاستجابة لبعض متغيرات سوق العمل من التخصصات الجديـدة المسـتحدثة بالمجتمع .

وبعد العرض السابق للمستويات التعليمية المختلفة ومدى حاجة كـل مستوى للمزيد من المخصصات المالية فإنه من الملاحظ أن معظم دول العالم النامى تبدأ بتخفيض المخصصات المالية للتعليم قبل المدرسى أولاً ثم خفـض الميزانيات المخصصة لتعليم الكبار ، وذلك قبل أن يبدأ التخفيض فى الوصول إلى المستويات التعليمية الرسمية ، وما تحتويه من ميزانية رسمية للتعليم .

(٤) الأزمة الاقتصادية وتخفيض الكلفة الجارية :

تسعى بعض الدول التى تواجه أزمة اقتصادية إلى إجراء تخفيضـات متعددة فى التكلفة الجارية بالنظام التعليمى ، ومن هذه الدول التى سعت إلـى هذا الإجراء مصر ، وكان أهم بنود التكلفة الجارية التـى نالهـا التخفـيض مرتبات المعلمين فهى تمثل أكبر مخصصات التكلفة الجارية بالدولة ، والتـى يمكن النظر إليها على أنها مجموعة المصروفات الدورية التى تقـوم الدولـة بصرفها بما تشمله من مرتبات العاملين بالمجال التعليمى ، ويمثـل حسـاب أجور المدرسين أهم بنود هذه التكلفة ، كما تشتمل علـى تكـاليف الخـدمات الإدارية على مستوى الوزارة مثل تكاليف مكتب الـوزير والإدارات العامـة المتخصصة ومتاحف التعليم والشئون القانونية وغيرها ، كما تشمل تكـاليف

الخدمات الإدارية على مستوى المديرية والإدارة وتشمل المديرين وإداراتهم كما تتضمن تكاليف الخدمات الإدارية على مستوى المدرسة ، وبالإضافة إلى الخدمات الإدارية وتكاليفها هناك تكاليف الخدمات الإنتاجية وتتضمن تكاليف الإشراف الفنى على مستوى الوزارة والمديريات والمدارس .

وفى سعى مصر لتخفيض مرتبات العاملين فى المجال التعليمى كان من الضرورى السير فى عدة محاور يمكن تلخيصها فيما يلى :

٤ : ١- زيادة المرتبات بنسب تقل عن معدلات التضخم الفعلى :

يمثل المعلمون أكبر تجمع وظيفى فى مصر ومرتباتهم لا يمكن خفضها دون أن يؤدى ذلك إلى اضطرابات ومشاكل ولذا فقد تم إحداث التخفيض من خلال :

٤ : ١ : ١ – تأخر الترقيات والحد من المكافآت لتكون فى مستويات أدنى من معدل التضخم الداخلى والمشاهد لترقيات العاملين فى مهنة التعليم بمصر يمكنه التأكد من تأخر ترقياتهم بشكل واضح نسبة إلى زملائهم بالمهن الأخرى وذلك بالإضافة إلى توفر حوافز ومكافآت بالمهن الأخرى أكبر بكثير مما توفره مهنة التعليم فى الوقت الحالى .

٤ : ١ : ٢ – اعتماد سلم ترقيات ذى درجات صغيرة :

حين يقوم باحث بتحديد أعداد العاملين فى مهنة التعليم ثم حساب درجاتهم العليا بالنسبة لمتوسط العاملين بالمهن الأخرى بالدولة يجد قاعدة كبرى للدرجات الصغيرة وقمة صغرى للدرجات الكبيرة فالهرم الوظيفى لمهنة التعليم لا يمثل الهرم الوظيفى لجميع المهن بالمجتمع المصرى وقد يكون ذلك بهدف تخفيض مرتبات العاملين فى المهنة .

٤ : ١ : ٣ – وضع حواجز كثيرة للكفاءة والترقية ، حيث تعرضت مهنة التعليم للكثير من الحواجز التى تحد من قدرة العاملين بها على الترقية وذلك بهدف تقليل حجم ما يدفع من المرتبات وخاصة إذا كان التركيب العمرى لهيئة التدريس كبيراً .

٤ : ٢ – زيادة توظيف المعلمين الشبان :

تسعى بعض المجتمعات إلى زيادة أعداد المعلمين صغار السن كى يمكن الاستفادة منهم فى العمل وفى نفس الوقت يتم تخفيض المصروفات الدورية على التعليم نظراً لانخفاض مرتباتهم ، ولقد سعت مصر إلى تدعيم هذا الاتجاه وكذلك تدعيم إعارة المدرسين كبار السن كوسيلة لتخفيض التكاليف الدورية من خلال زيادة أعداد المعلمين صغار السن وإنقاص أعداد المعلمين كبار السن .

٤ : ٣ – زيادة فترة الإعداد قبل الخدمة :

من الأساليب التى تستخدم لتوفير مرتبات المعلمين زيادة سنوات الإعداد بالكليات وفى هذا المجال هناك سعى واضح لإعادة إحلال النظام التتابعى لإعداد المعلم فى مقابل الإعداد التكاملى – وقد يميز النظام التتابعى عن التكاملى زيادة سنوات الدراسة لمدة عام بعد تخرج الطالب فى تخصص معين للحصول على المؤهلات المهنية التربوية .

٤ : ٤ – إيجاد أنماط جديدة للتعلم بمصر :

أخذت مصر من إنجلترا بعض أنماط التعلم التى يتم من خلالها تخفيض التكلفة وعدم الاستعانة بعدد أكبر من المدرسين فحين طبقت إنجلترا طريقة لانكستر فى إدارة وتعليم بالمدارس من خلال استخدامه لمجموعة من

العرفاء أى استخدام كبار التلاميذ لتعليم من هم أصغر منهم سناً ، كما عرفت مصر نظام الألفة القديم الذى نشأ بإنجلترا فى القرن التاسع عشر وهو نظام يقوم على اختيار عدد من التلاميذ المبتدئين أطلق عليهم (الألفة) فيتعلمون ويحفظون عن ظهر قلب ثم يقومون بالتدريس لزملائهم فى الفصول ومع نهاية القرن التاسع عشر تطور هذا النظام ليطلق عليه نظام (التلميذ المعلم) وفيه يتم اختيار مجموعة من التلاميذ المعلمين فى سن الثالثة عشر من بين تلاميذ المرحلة الابتدائية المتوقع نجاحهم ويتم وضعهم وتدريبهم بإشراف ناظر المدرسة ، وخلال مدة خمس سنوات تجرى لهم عدة اختبارات وفى النهاية يكافئ الطلاب الناجحون بمنح دراسية بكليات التربية ليتم تأهيلهم خلالها كمدرسين متخصصين ، ولقد اعتمدت إنجلترا فى أواخر القرن التاسع عشر على هذا النظام فى تطويرها لنظمها التعليمية .

وتحتاج مصر اليوم إلى تطوير مثل هذه النظم كما أن هناك أنماط جديدة غير تعليم جماعة الرفاق أو التلميذ المعلم مثل التعلم الذاتى ، وهناك اعتقاد أنه من الممكن زيادة أعداد التلاميذ بالنسبة للمعلمين من خلال تدعيم الإدارة وإدارة المواد التى يمكن تعلمها ذاتياً وعلى العموم مثل هذه الاستراتيجيات تؤدى فى النهاية إلى زيادة الطلب على النفقات الجارية عدا مرتبات المعلمين كما تؤدى إلى تزايد الأعمال التى يقوم بها المعلمون فى مجالات الإدارة .

٤ : ٥ – زيادة أعداد التلاميذ فى الفصل الدراسى :

تسعى وزارات التعليم المتعددة إلى زيادة أعداد التلاميذ فى الفصول الدراسية أو على الأقل عدم متابعة تخفيض هذه الأعداد كوسيلة من وسائل تخفيض كلفة الفصل الدراسى ، ومثل هذا الأسلوب قد يؤدى إلى انخفاض فى

جودة التعليم المقدم لأنه يؤدى بالمدارس إلى استخدام أسلوب المحاضر عند قيامه بالتدريس لهذه الأعداد المتزايدة .

ورغم أن المخطط التربوى المصرى مطالب بتخفيض كلفة التعلم من خلال اتباع أسلوب أو أكثر من الأساليب السابقة إلا أنه يواجه بمشكلات من نوع آخر تتمثل فى تعرض النفقات الجارية للزيادة كل عام دراسى نتيجة لمجموعة من العوامل المتعددة مثل زيادة أعداد الطلاب سنوياً نتيجة لتزايد السكان ولتزايد مستوى الطموح والتطور العلمى وغيره كما أن المطالبات التربوية المتعددة وضغوط المدرسين وغيرهم وخفض أعداد الطلاب بالنسبة للمدرسين تؤدى إلى زيادة الضغوط لزيادة النفقات الجارية وذلك بالإضافة إلى زيادة رواتب المعلمين الأساسية نتيجة لتزايد تكاليف الحياة ، كما تمثل الخدمات الإضافية للتعليم جانباً مهماً من جوانب تزايد النفقات الجارية كل عام، وكل تلك العوامل تمثل ضغوط متزايدة على المخطط التربوى فى مصر.

(٥) تخفيض تكاليف الفئات المعاونة :

من المفروض أن تحتل النفقات والتكاليف التى تصرف على العاملين فى المجال التعليمى من غير المدرسين نسبة صغيرة بوجه عام ، إلا أنه من الملاحظ أن نسبة هذه النفقات تتزايد بشكل كبير فى الدول النامية ، ويحتاج الأمر إلى إعادة صياغة خاصة وأن هناك من مستحدثات العصر مثل الكومبيوتر وغيره وهذه المستحدثات تؤدى إلى توفير الكثير من التكاليف التى تصرف على مرتبات العاملين من غير المدرسين وإن كان هناك بعض التحفظات مثل عدم ملائمة بيئة الدول النامية لاستخدام هذه التكنولوجيا بالإضافة إلى عدم وجود المتخصصين وعدم وجود أدوات صيانة لهذه

الأجهزة الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع تكلفة العمل بهـذه الأجهـزة وانخفاض حجم إنتاجيتها ، والمخطط التربوى المصرى مطالب ببحث بعـض البدائل الخاصة بالاستعانة بتكنولوجيا العصر وكذلك معالجة مشكلات البطالة التى من الممكن أن تحدث نتيجة لذلك كما أنه مطالـب بالسـعى لتخفـيض المصروفات على العاملين فى المجال التعليمى من غير المدرسين ، مع التسليم بضرورة وجود بعض هؤلاء وكذلك ضرورة التوسع فى الاستعانة بخـدماتهم مثل نظم الإشراف والتوجيه المهنى بالمدارس والمديريات .

(٦) تحصيل تكاليف التعليم :

ينادى بعض رجال التخطيط بضرورة وأهمية استرداد تكاليف التعليم من خلال الرسوم التى يقوم بسدادها المنتفعون بالتعليم ، وفى مصر تثار هذه القضية باستمرار خاصة وأن مجانية التعليم تستمر منذ بداية الالتحاق بالتعليم الابتدائى ولا تنتهى بنهاية التعليم الجامعى ، بل تتعدى ذلك إلـى الدراسـات العليا بكافة جوانبها ، كما تتسع المجانية لتشمل التعليم العام والتعلـيم الفنـى، ويزداد الأمر لتصل المجانية للطلاب الراسبين كما تصل للطلاب المتفـوقين ويتمتع بالمجانية أيضاً الطلاب الموسرين كما تصل للطـلاب الفقـراء ولـذا فالمطالبات مستمرة كبديل تخطيطى لفرض رسوم لتحصيل كلفة التعليم فـى مصر . ومن الملاحظ أن إقرار مبدأ المصروفات بـدأ مـع بدايـة سـنوات الاحتلال البريطانى وتدعمت هذه المصروفات بقرارات برلمانية حـين كـان البرلمان حريصاً على عدم رفع نسبة المجانية بالمدارس الثانوية وأصر على بقائها بنسبة لا تتعدى ١% فى عام ١٩٢٨ ووصلت هذه النسبة إلى ٤% فـى الأربعينات وكان هناك شروط عديدة للحصول على المجانية منها الحصـول على حد أدنى من المجموع لا يقل عن ٦٥% والقدرة على دفع القسـط الأول

ثم التقدم بطلب للإعفاء للتحقق من توافر هذا السبب وفى كل الأحوال ينبغى ألا تتعدى نسبة من يتم إعفاؤهم عن ٤% من المقبولين .

وإذا كانت المطالبات الحالية بفرض الرسوم على الخدمات التعليمية منبعها اقتصادى وهدفها توفير مجموعة من المبالغ المالية لتحسين جودة التعليم الذى يتعرض لضغوط كثيرة فإنه من الملاحظ أن فرض الرسوم على التعليم المصرى فى سنوات الأربعينيات من القرن العشرين لم يكن هدفه اقتصادى بحت بل كانت هناك أهداف أخرى مثل عدم إتاحة الفرصة للتعليم لأغلبية المواطنين وكذلك لبقاء استئثار طبقة معينة بالتعليم دون غيرها وغير ذلك من أسباب .

وهناك مجموعة من الافتراضات التى يمكن تصور حدوثها نتيجة لإعادة فرض الرسوم على الخدمات التعليمية من أهمها :

٦ : ١ – زيادة متابعة الآباء وأولياء الأمور للتعليم المقدم لأبنائهم بهدف زيادة جودة التعليم أى الوصول إلى ترشيد للأداء التعليمى بالمدارس عن طريق زيادة المتابعة والمحاسبة .

٦ : ٢ – زيادة مشاركة الأغنياء فى تمويل التعليم من خلال التوسع فى بناء المدارس الخاصة وإلحاق أبناءهم بهذه المدارس وكذلك من خلال تحصيل الرسوم من هؤلاء الأغنياء ، من خلال قيامهم بسداد ضرائبهم وذلك يمثل أهم مصادر الدولة فى إنشاء وتمويل نظامها التعليمى فهذا يعنى أن الأغنياء قاموا بدفع تكلفة تعليم أبناءهم مقدماً ولذا فلا داعى لمطالبتهم مرة أخرى بتحصيل الرسوم على تعليم الأبناء .

٦ : ٣ – قد يؤدى تحصيل الرسوم على التعليم إلى زيادة أعباء الأسر الفقيرة وحرمان عدد منهم من الالتحاق بالتعليم خاصة وأن هذه الأسر من

العادة أن تكون كبيرة العدد منخفضة الدخل ، كما أن مستوى الـدخل الحقيقى لمعظم هذه الأسر فى تدنى مستمر نظراً لحركـة الإصـلاح الاقتصادى وما تتطلبه من تضحيات من أهمها انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للأفراد والأسر .

٦ : ٤ – الإضرار بمبدأ تكافؤ الفرص حيث أن فرض الرسوم لن يؤدى فقط إلى تقليل فرص الفقراء فى الالتحاق بالتعليم بل إنه يسهم فى استمرار الفقر بالنسبة للأسر الفقيرة كما يسهم فى توفير فرص للتعلم المتميـز للأغنياء من خلال المدارس الخاصة وتعليم أقـل مسـتوى للفقـراء بالمدارس العامة .

٦ : ٥ – تشجيع التسرب بالمدارس نظراً لعدم قـدرة بعـض الأسـر علـى الاستمرار فى التعليم ، كما أن زيادة حجم متابعـة أوليـاء الأمـور للمدارس قد يؤدى إلى سوء العلاقة بين المدارس وأولياء الأمور .

ورغم توقع حدوث بعض أو كل هذه الافتراضـات إلا أن المخطـط التربوى المصرى مطالب بضرورة اللجوء إلى محاولة تحصيل المصـاريف التى سبق صرفها على تعليم الطلاب وإذا كان من الضرورى فى إعادة فئات المجتمع الأقل دخلاً فإنه يمكن الاستفادة من تحصيل المصروفات على التعليم العالى والجامعى وعدم اللجوء لتحصيلها من التعليم الابتدائى والأساسى وذلك لأن تكلفة تعليم طالب الجامعة مرتفعة بالقياس بتكلفة تعلـيم تلميـذ التعلـيم الابتدائى ، كما أنه من الملاحظ أن اسر طلاب التعليم الجامعى قـد يكونـون أيسر حالاً من اسر تلاميذ التعليم الابتدائى فلا شك أن الأسر الميسورة تكـون أحرص على استكمال تعليم أبنائها أكثر من حرص الأسر الفقيرة على ذلـك كما أن التزام الدولة بمجانية وإلزامية التعليم الابتدائى أصبح مبدأ من المبادئ

التى يؤمن بها المجتمع الدولى والتى يمثل نقصها ردة قد لا تكون مناسبة للمجتمع المصرى ، وهناك الكثير من العوامل الأخرى التى تدعم عدم فرض رسوم على تلاميذ التعليم الابتدائى مثل حاجة المجتمع إلى ضرورة إمداد النشء بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأنماط الاجتماعية التى تيسر من انتمائهم لمجتمعهم وتجمعهم وتوحدهم داخل بلدهم ، كما أنه من الممكن اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية التى تيسر إتاحة الفرصة لأبناء الفقراء لاستكمال تعليمهم العالى والجامعى دون مزيد من التعقيدات الإدارية .

على أن فرض الرسوم على التعليم قد يواجه الكثير من المشاكل من الضرورى ملاحظتها وتجنب آثارها مثل :

أ – القيم السياسية والأيديولوجية التى تسود المجتمع المصرى حالياً وهى قيم تؤمن بضرورة توفير التعليم المجانى منذ الالتحاق بالتعليم وحتى الانتهاء منه ، وهذه القيم والمبادئ تم تضمينها فى الدستور مما يصعب من مهمة المخطط التعليمى وصاحب إصدار القرار الخاص بفرض الرسوم على خدمات التعليم .

ب- عملية تحصيل الرسوم الدراسية قد تعنى فى مضمونها عملية فرض ضرائب إضافية على المواطنين ولكن هذه الضرائب تفرض بصورة متساوية وليست تصاعدية مثلما يحدث حين تفرض الضرائب ، كما تعنى زيادة الضرائب على أسر بعينها حين تكون هذه الأسر كبيرة العدد وقد يكون مثل هذا الموقف مساعداً لتنظيم وتحديد النسل ولكن هل من المناسب تطبيق هذه الضرائب على التعليم وخاصة فى المجتمع المصرى ذلك التساؤل ينبغى على المخطط أن يسعى للإجابة عليه أولاً .

جـ- تتبنى بعض الجهات مجموعة من البدائل الأخرى لتجنب فرض الرسوم على التعليم ومن هذه البدائل فرض ضريبة جديدة تصاعدية بوجه عائدها للاستثمار فى التعليم وستكون هذه الضريبة تصاعدية وبالتالى لا تمثل عبئاً على الفقراء ومحدودى الدخل ، كما ظهر بديل آخر يتلخص فى فرض ضرائب محدودة على مجموعات من سلع الرفاهية وتوجه حصيلة الضريبة لصالح التعليم ، وهذه الجهات تدعم اتخاذ بدائل شبيهة بما سبق قبل التفكير فى تحصيل رسوم على التعليم .

د - يدعى البعض أن عملية تحصيل الرسوم على التعليم ستؤدى بالضرورة إلى ظهور أنماط مختلفة من التعليم بمستويات جودة متباينة ما يفرض من رسوم ، وبالتالى يمكن القول بأن الفئات الأكثر فقراً إذا أتيح لها الحصول على التعليم سيكون تعليماً أقل جودة وأشد تخلفاً ، وسيكون ذلك بداية لتفجر أوضاع المجتمع الداخلية .

(٧) الاعتماد على التبرعات والإعانات :

مع تزايد الضغوط على الميزانية العامة نظراً لنقص الإيرادات ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر لتمويل مصروفات التعليم من خارج الميزانية وفى دراسة للبنك الدولى تم تقدير حجم المعونات الخارجية للتعليم فى كل أقطار العالم فى المتوسط بما يعادل ٩% من جملة الميزانيات الكلية المخصصة للتعليم ، ورغم وجود هذه النسبة من المعونات إلا أن معظم دول العالم النامى لا زالت تبحث عن مصادر لمواجهة المتطلبات المتنامية فى مجال التعليم سواء كانت متطلبات كمية أو كيفية ولذا تزايدت حاجة هذه الدول إلى الدعم المالى الخارجى ولقد لوحظ أن معظم هذه المساعدات الخارجية

للدول الممنوحة يمكن أن تصل إليها من خلال طريقين أولهمـا مـن خـلال الوكالات الدولية المتخصصة والتى من أهمها :

١- البنك الدولى .
٢- بنك التنمية الأسيوى .
٣- برنامج الأمم المتحدة للتنمية .
٤- صندوق التنمية الأوروبى .
٥- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وغير ذلك من المؤسسات المتخصصة فى هذا الميدان وتبلـغ نسبه المساعدات المقدمة عن هذا الطريق فى حدود ٣٥% من إجمالى المسـاعدات المخصصة لمجال التعليم .

أما الطريق الثانى للمساعدات الخارجية فيتم من خـلال الاتفاقيـات الثنائية حيث يتم من خلالها تقديم معظم المساعدات المخصصة للتعليم حيـث تصل إلى حدود ٦٥% من حجم المساعدات .

والمتتبع للمساعدات الدولية فى المجال التعليمى يشاهد أنها قد تكـون فى صورة مساعدات مباشرة مثل بناء المدارس وتمويل الأجهـزة والأدوات المدرسية والنقل والمواصلات المدرسية ، وإعداد الكتب والمناهج الدراسـية والمواد التعليمية المختلفة إلى غير ذلك .

وقد تكون هذه المساعدات فى شكل غير مباشر مثل بـرامج تأهيـل المعلمين وإعادة تدريبهم أثناء الخدمة ، وتطوير المجتمع من خلال برامج محو الأمية ، وتمويل الأبحاث العلمية والتعليمية وغير ذلك .

وفى هذا السياق سعت بعض الدول إلى إنشاء وكـالات متخصصـة لتلقى المساعدات مثل تلقى إسرائيل للكثير من المساعدات عن طريق الوكالـة اليهودية ويمكن النظر إلى أهمية هذه المساعدات حين يعلم المرء أن نصـف الأموال التى تصرف على التعليم فى إسرائيل تأتى من مساعدات خارجية وأن أكثر من ٣/١ هذه المساعدات يوجه للتعليم الابتـدائى ، وفـى مصـر يـتم الحصول على مساعدات متنوعة فى مجال التعليم فهناك المساعدات المباشرة مثل بناء المدارس وغيره وهناك المساعدات غير المباشرة مثل برامج تطوير التعليم الفنى الصناعى وإعداد المعلمين وغيره .

ورغم أهمية الحصول على تلك المساعدات فى الوقت الحاضر نظراً للضغوط التى تواجه الميزانية إلا أنه ينبغى توقع ظهور نتائج قد تكون سلبية نتيجة لزيادة الاعتماد على المساعدات الأجنبية فى المجال التعليمى ومن أهـم هذه النتائج :

١- توقع ظهور نوع من الرقابة الأجنبية على ميزانية الدولة وذلـك علـى الأقل من خلال متابعة الدول المانحة لحجم مساعداتها وكيفيـة صـرفها ومدى العائد منها .

٢- من المتوقع أن يكون للممول الأجنبى مجموعة من الشروط وقد تـؤدى هذه الشروط إلى ظهور مشكلات بالمجتمع ، فعلى سبيل المثال تشـترط بعض الجهات الأجنبية ضرورة وجود مكون محلى بنسبة محـددة ممـا يؤدى إلى زيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل هذه المشروعات .

٣- مع تزايد حجم المشروعات الرأسمالية المنشأة من مكون أجنبى تظهـر الحاجة إلى زيادة حجم المصروفات الدورية العامة فى المجال التعليمى ، وقد يمثل ذلك عبء إضافى على الميزانية التى من المفترض أن تواجـه نقصاً فى التمويل .

٤- تجتذب المشروعات الدولية فى المجال التعليمى بحق مجموعة من الإداريين والموهوبين للعمل بهذه المشروعات ولو لبعض الوقت مما يبعدهم عن القيام بأعمالهم أو يدفعهم لعدم القيام بها فيما بعد نتيجة لاختلاف الدخول والمكافآت بين العمل بالهيئات الأجنبية والعمل بالقطاع الحكومى وقد يؤدى ذلك إلى تفتيت جهود هؤلاء الإداريين وعدم قدرتهم على العمل .

٥- تتركز معظم المعونات الأجنبية فى مجالات غير مباشرة مثل مجالات تطوير المناهج وإعادة تأهيل المعلمين وقد يكون لمثل هذه المجالات آثار سلبية على المؤسسات الوطنية .

٦- تؤدى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجى إلى آثار نفسية سيئة على العاملين فى المجال التعليمى مثل انخفاض الثقة فى النفس عند من لم يعملوا مع الأجانب أو ضعف الالتزام بين الخبراء والمبدعين الذين عملوا مع الأجانب حيث يتم تكليفهم بأعمال وطنية ويحصلوا على مكافآتهم من الوطن .

٧- معظمْ المعونات الأجنبية لا تمثل خيراً مجانياً فمن العادة أن ترتبط مثل تلك المشروعات بمجموعة من الشروط الموضوعة وعلى سبيل المثال توصية من البنك الدولى الخاصة بخفض أعداد المقبولين بالتعليم الثانوى العام وخفض أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى .

٨- تتميز العلاقة بين الدول المانحة والدول الممنوحة بسعى كل منهما لتحقيق مصالحة فمن الطبيعى أن يسعى المانح للقطاع التعليمى لإعادة صياغة العقل المصرى بما يتفق وأهداف السياسة الخاصة بالدولة المانحة وذلك من خلال البحوث المشتركة وكذلك زيادة حجم التعليم الأجنبى فى صوره المختلفة مثل مدارس اللغات وغيرها .

وإذا كان المخطط التربوى المصرى لا يستطيع أن يرفض المعونات التعليمية المقدمة من الدول الأجنبية فإنه مطالب بالتوفيق بين مصالح المجتمع وبين استفادته من هذه المعونات ، كما أنه من الضرورى عليه محاولة التوصل إلى تخفيف الآثار الجانبية الخاصة بتلك المعونات .

وهناك مصدراً آخر لتمويل التعليم بجانب المعونات التعليمية وميزانية الدولة من خلال إسهام رجال الأعمال فى تمويل التعليم وهذا المصدر قد يوفر بعض الأموال ولكنه بدون تنظيم قد لا يكون مفيداً على المدى الطويل بالنسبة للتعليم .

وهناك شكلاً من أشكال المنح التعليمية يتمثل فى تخصيص مثل هذه المنح لصالح المدارس الخاصة أو المدارس الأجنبية التى أنشأتها الجاليات والإرساليات والحكومات الأجنبية ولقد لقيت مثل هذه المدارس التشجيع والتأييد قبل ثورة ٢٣ يوليو ، حيث احتضنت هذه المدارس أبناء الطبقة العالية ولا شك أن مشاكل التعليم فى الوقت الحالى والحاجة إلى مزيد من المنح الدراسية أدى إلى قيام الدولة بتشجيع مثل هذه المدارس باعتبارها تقدم نوعاً متميزاً من التعليم يهتم بتعليم اللغة الأجنبية ويوفر تعليماً ذا مستوى أفضل من التعليم بالمدارس العامة ، رغم ما قد ينتج عن مثل هذه المدارس من تأثيرها فى ديمقراطية التعليم وفى نشرها لثقافات تختلف عن ثقافة المجتمع ، حيث يقتضى الأمر ضرورة تربية الطفل على قاعدة عامة للفكر المشترك تتناول أساسيات الثقافة والحياة الاجتماعية وفى نفس الوقت بث الجديد من الأفكار الثقافية التى تناسب المجتمع .

(٨) استخدام القروض فى المجال التعليمى :

يتميز الاستثمار فى التعليم بأنه استثمار طويل المدى وعائد التعليم يظهر بصور مباشرة وأخرى غير مباشرة وهناك محاولات عديدة لحساب العائد من التعليم سواء كان عائداً اقتصادياً أو عائد اجتماعى ، إلا أنه من الضرورى الاعتراف بأن الأموال التى تصرف فى المجال التعليمى قد يكون من الصعب استردادها أو استرداد أرباحها بالمقارنة مع الأموال التى تصرف على مصنع من المصانع ، ولذلك فحين نادى البعض بضرورة اللجوء إلى الاقتراض لتدعيم القطاع التعليمى كان من الضرورى ظهور التساؤل الخاص بكيفية سداد القروض على التعليم ومن سيقوم بسدادها ، وقد رأى بعض الخبراء بأنه يمكن توزيع مثل هذه القروض على الفقراء بإقراضهم بنسب محدودة ثم بعد ذلك يقومون بالسداد أى أن يتم توزيع القروض على الأفراد بدلاً من توزيعها على المؤسسات .

ولا شك أن هذا البديل المطروح أمام مخطط التعليم له الكثير من المحاذير التى ينبغى وضعها موضع الاعتبار حين يفكر المخطط فى اللجوء إلى القروض لتدعيم قطاع من قطاعات التعليم .

ولقد بدأت الدول النامية فى التوجه إلى الاقتراض من البنك الدولى حيث يمنح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قروضاً من شتى الأنواع حيث تتنوع هذه القروض بما يلى :

- قروض تستخدم لاستثمارات قطاعية .
- قروض تمنح لتصحيح البناء التعليمى .

- قروض تمنح لتصحيح الاستثمارات القطاعية .
- قروض تتناول الجوانب السابقة مجتمعة .

وبعد فهذه بعض آثار الأزمة الاقتصادية على التعليم وما تضعه من عقبات وعراقيل أمام المخطط التربوى فى الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة ، وقد تكون هناك بدائل متعددة لمواجهة مثل تلك العقبات ويعتمد الموقف على مدى نجاح المخطط فى اختيار بدائل تتفق مع إمكانات وموارد وقيم وعادات المجتمع الذى ينتمى إليه بحيث تنخفض الآثار السلبية وتتحقق أقصى استفادة ممكنة مما يصرف على التعليم ..

شكل يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على التعليم

(١) تخفيض النفقات التعليمية :

- تشجيع قيام المدارس الخاصة .
- تشجيع قيام التعليم المفتوح ، حيث تنخفض نسبة إسهام الدولة .
- نمو المدارس الأجنبية .
- انخفاض قدرة المدارس على تحقيق الاستيعاب الكامل .
- زيادة إعداد الأميين .
- زيادة نسبة التسرب .
- انخفاض تكلفة الطالب .
- انخفاض الأنشطة بالمدارس .

(٢) إعادة توزيع الميزانية :

- تخفيض المبالغ المخصصة لصيانة المدارس والمعدات .
- تخفيض خدمات الدعم والاستشارة وتكاليف الفرد .
- خفض المصروفات الجارية للمواد التعليمية .
- زيادة النسبة المئوية المرصودة في التعليم للمرتبات .
- عدم القدرة على تحسين نوعية التعليم والتحصيل المدرسي .

(٣) إعادة توزيع المخصصات وفقاً للمستوى التعليمي :

أ – خفض ميزانيات التعليم الابتدائي أدى إلى :

١- خفض سنة دراسية من سنوات التعليم الابتدائي .
٢- انخفاض من قدرة الدولة على بناء مدارس جديدة .
٣- ضعف الاستيعاب .
٤- ضعف القدرة على الالتزام بتصميم التعليم الأساسي .
٥- زيادة السكان أكبر من قدرة التعليم الأساسي .
٦- زيادة الضغوط الشعبية للالتحاق بالتعليم الأساسي .
٧- زيادة حجم التسرب .

(ب) حاجة التعليم الثانوى إلى مزيـد مـن المخصصـات الماليـة للأسباب التالية :

١- زيادة حجم القيد بالتعليم الأساسى وما يؤدى إلى زيادة أعداد طلاب الثانوى .

٢- الالتزام بتصميم التعليم الثانوى .

٣- تنوع التعليم الثانوى والحاجة إلى مزيد من التعليم الفنى .

٤- الاختلاف الواضح بين احتياجات سوق العمـل والمهـارات التـى يخرجها التعليم الثانوى .

جـ - الأزمة الاقتصادية - مستوى التعليم الجامعى:

١- العوامل التى تنشأ من احتياج قوة العمل إلى خريجى التعليم العالى فى التخصصات الجديدة والمستحدثة .

٢- العوامل المؤثرة على التعليم الثانوى واختيارات المخطـط التربـوى منها .

٣- المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها خريجى التعليم العالى .

٤- الفرص المتاحة لخريجى التعليم العالى والجامعى للعمل بالخارج .

(٤) الأزمة الاقتصادية وتخفيض الكلفة الجارية :

أ - زيادة مرتبات المعلمين بنسبة تقل عن معدلات التضخم الفعلى:

- تأخير الترقيات .
- الحد من المكافآت .
- اعتماد سلم ترقيات بدرجات صغيرة، أى توسيع قاعدة الهرم الوظيفى.

- وضع حواجز متعددة أمام الترقيات .

ب- زيادة توظيف المعلمين الشبان أى إنقاص سن العاملين .

جـ- زيادة فترة الإعداد قبل الخدمة زيادة سنوات الدراسة .

د - إيجاد أنماط جديدة للتعلم مثل التعلم الذاتى .

هـ- زيادة إعداد التلاميذ فى الفصل الواحد .

(٥) تخفيض تكاليف الفئات المعاونة :

- تخفيض نفقات العاملين من غير المعلمين .
- إدخال أنماط من التكنولوجيا لتوفير العمالة .

(٦) تحصيل تكاليف التعليم :

ويؤدى ذلك إلى :

الاعتراضات :	ويتم ذلك من خلال :
١- عدم إيمان البعض بضرورة الترشيد باعتبار قيم المجانية ومبادئها مهمة وغير قابلة للمساس .	١- السعى لترشيد المجانية .
٢- عملية تحصيل الرسوم الدراسية تعد عملية فرض ضرائب إضافية	٢- زيادة متابعة أولياء الأمور للتعليم المقدم لأبنائهم بهدف زيادة جودته .
٣- يطرح البعض تصورات أخرى مثل تصاعد الضرائب وغيرها .	٣- زيادة مشاركة رجال الأعمال فى تمويل التعليم بإنشاء المدارس الخاصة وغيرها .
٤- التخوف من قيام أنماط تعليمية ذات جودة متعددة .	٤- زيادة الأعباء على الأسر الفقيرة
	٥- الإضرار بمبدأ تكافؤ الفرص .
	٦- تشجيع التسرب بالمدارس .

(٧) الاعتماد على التبرعات والإعانات :

مثل الاعتماد على : - البنك الدولى

- بنك التنمية الأسيوى .
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية .
- صندوق التنمية الأوروبى .
- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

الآثار السلبية :	وتتم هذه المساعدات فى شكل :	
- توقع ظهور نوع من الرقابة الأجنبية على ميزانية الدول. - توقع وجود شروط معينة للممول الأجنبى .	أ - مباشر:	- بناء مدارس . - تمويل شراء أجهزة وأدوات مدرسية . - تمويل وسائل مواصلات مدرسية . - إعداد الكتب والمناهج الدراسية والمواد التعليمية المختلفة .
- زيادة حجم المصروفات الدورية نظراً للحاجة إلى تمويل محلى مناظر للمكون الأجنبى . - اجتذاب الكثير من المواهب للعمل بالمشروعات الأجنبية. - تركيز المعونات الأجنبية على جوانب قد تكون أقل أهمية للمجتمع . - تأثر العاملين بمجال التعليم نتيجة للشروط الموضوعة من المتابع وافتقاد الثقة بالنفس .	ب- غير مباشر :	- برامج تأهيل المعلمين . - إعادة تدريب المعلمين أثناء الخدمة . - برامج محو الأمية . - تمويل الأبحاث العلمية والتعليمية .

(٨) استخدام القروض فى المجال التعليمى :

تتنوع هذه القروض لتشتمل على :

- **قروض استثمارية قطاعية .**
- **قروض لتصحيح البناء التعليمى .**
- **قروض لتصليح الاستثمارات القطاعية .**
- **قروض تتناول ما سبق .**

الفصل الثانى

التحديات الاجتماعية

مقدمة :

يعيش سكان العالم النامى دون التمتع بحرية العمل والاختيار التى يعتبرها سكان العالم المتحضر أمراً مسلماً به وكثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفى من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية مما يحرمهم من التمتع بالحياة التى يتمنى أن يعيشها أى فرد إنسان ذلك بالإضافة إلى أنهم معرضون للإصابة بالأمراض المختلفة وتأثير الاضطرابات الاقتصادية فى العالم عليهم كبير وآثار الكوارث الطبيعية أكبر كما أن دولهم كثيراً ما تكون إدارتها ديكتاتورية فيتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع حيث لا يملكون القدرة على التأثير والمشاركة فى صنع القرارات الهامة التى تؤثر فى حياتهم .

إن نصف سكان العالم تقريباً ٢,٨ بليون بليون نسمة يعيش على أقل من دولارين يومياً . وهذا الفقر المستمر فى أنحاء العالم يمثل قمة عدم المساواة بين سكان الأرض حيث تحسنت الأوضاع الإنسانية فى القرن الماضى أكثر مما تحسنت على مر التاريخ بأكمله ، فالثروة العالمية ، والروابط والاتصالات العالمية ، والإمكانات التكنولوجية لم تكن من قبل أكبر مما هى الآن ، ولكن توزيع هذه المكاسب العالمية غير متكافئ بصورة صارخة فمتوسط الدخل فى أغنى ٢٠ بلداً فى العالم يعادل ٣٧ مثلاً متوسط الدخل فى أفقر ٢٠ بلداً فى العالم – وهى فجوة تضاعفت خلال الأربعين عاماً الماضية – ولذا فقد سعت الأمم المتحدة فى إطار رغبتها للوصول إلى عالم أفضل – إلى صياغة مجموعة أهداف للتنمية الدولية تعالج أكثر الرغبات البشرية إلحاحاً – وهو إيجاد عالم متحرر من الفقر ومتحرر من البؤس الذى يتسبب فيه الفقر وتم صياغة أهداف التنمية الدولية فى سبعة أهداف تعالج كل

منها أحد مظاهر الفقر ويعزز كل منها الأهداف الأخرى ويدعمها ، فارتفاع معدلات القيد فى المدارس ولا سيما بالنسبة للبنات يخفض أعداد الفقراء ومعدلات الوفيات ، وتحسين الرعاية الصحية الأساسية يزيد معدلات القيد ويخفض أعداد الفقراء ولذا يجب إحراز المزيد من التقدم فى تحقيق هذه الأهداف السبعة .

السكان والنمو :

هناك ما يدل على أن التعليم الأفضل يرتبط باستخدام أعلى لوسائل منع الحمل وانخفاض فى الخصوبة وقد يرجع ذلك إلى مجموعة مختلفة من الأسباب ، فعندما يتحقق التعليم بصورة متزايدة تزيد أمام النساء الفرص والاختيارات للعمل ويؤدى ذلك بالضرورة إلى زيادة تكاليف الفرصة البديلة لإنجاب المزيد من الأطفال ، كما أنه من الملاحظ أن معدل وفيات الأطفال الرضع أقل بكثير لدى الأسر التى تتميز نساؤها بالتعليم الأفضل ، ويؤدى ذلك إلى تخفيض أعداد الولادات لدى هذه الأسر لتحقيق العدد المطلوب من الأطفال ، وقد يعمل التعليم الأفضل على تحسين فعالية استخدام وسائل منع الحمل ولذلك فإنه قد يكون من الممكن أن يؤدى المزيد من الاستثمار التعليمى للفقراء وإتاحة الفرصة لهم بمزيد من التعليم يؤدى ذلك إلى أثار متنوعة فمثل هذه الاستثمارات تؤدى إلى تخفيض أعداد الفقراء وتحسين نسبة النمو لديهم بشكل مباشر كما أنها تؤدى بشكل غير مباشر إلى تخفيض نسبة النمو السكانى وبالتالى تحسين صحة الأمهات والأطفال وتحقيق المزيد من تعليمهم والمزيد من الأرباح والمكاسب .

- البنك الدولى ٢٠٠٠ ، وأكد على هذه الحقائق تقرير بعنوان شن هجوم على الفقر .

وعلى المستوى الدولى فإن المؤتمر الدولى الأول حول " التعليم للجميع " الذى عقد بتايلاند عام ١٩٩٠ يعتبر بداية سلسلة من المؤتمرات والندوات التى تتناول قضايا التعليم الأساسية ومناقشة مشاكله وواقعه وآفاقه المستقبلية على مستوى العالم ، وكان آخرها المنتدى الدولى حول التعليم الذى عقد فى داكار بالسنغال فى الفترة من ٢١ – ٢٨ أبريل عام ٢٠٠٠ وكان الهدف من عقد المؤتمر الذى شاركت فيه أكثر من ١٥٠ دولة وألف متخصص فى مجال التعليم على مستوى العالم من بينهم ما يقرب من مائة وزير تعليم .

- الكشف عن مظاهر التقدم ومراحله التى تم إنجازها منذ انعقاد المؤتمر الأول بتوصياته إلى عقد المؤتمر الثانى .
- معرفة المدى الحقيقى الذى تم الوصول إليه فى السنوات العشر بالدول المشاركة فى المؤتمر .
- إلى أى مدى استطاعت الدول المشاركة تحقيق الطموحات التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمر الأول .
- وضع خطة جديدة للتعليم ترسم الخطوط الأساسية لما يجب أن يكون عليه التعليم خلال العقد الأول من الألفية الثالثة .

وقد تبين للمجتمعين أن الدول جميعها لم تستطع تحقيق الهدف المنشود بعد مرور عشرة أعوام على المؤتمر العالمى بتايلاند حيث تم التعهد بخفض نسبة الأميين إلى النصف بحلول العام ألفين وكان من الضرورى إعادة التأكيد على أهمية تحقيق الأهداف التالية :

- القضاء على الأمية وعدم نسيان البالغين ومنحهم فرصة ثانية بإتاحة تعليمهم مدى الحياة .

- التأكيد على أن تعليم الأطفال له الأولوية .
- تعليم الأقليات والمهمشين وضحايا الحروب والمعوقين والنساء .
- تحسين مضامين التربية والتعليم بعدم الاكتفاء بتلقين الأبناء مبادئ القراءة والكتابة والتعبير عن آرائهم بحرية بل والتعرف على العلوم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .
- زيادة المساعدات التى تقدمها الدول المانحة للدول النامية فى مجال تطوير القطاع التربوى والنهوض به .
- التوصية بعدم خفض النفقات المخصصة للتعليم الأساسى وأهمية زيادة الاستثمار فيه .

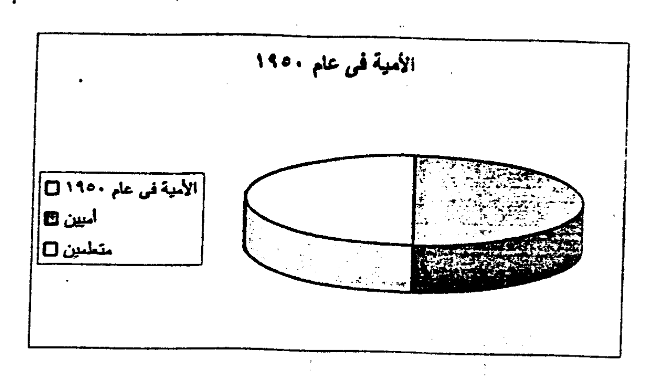
واقع التعليم على مستوى العالم :

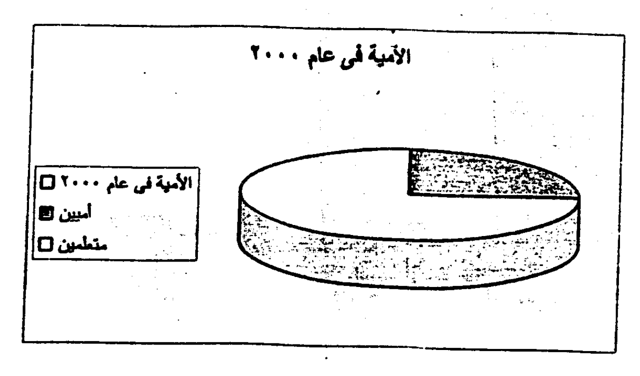
عرض الأمين العام لمنظمة اليونسكو تقريراً يوضح الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالقطاع التربوى حتى عام ٢٠٠٠ من أهم المعطيات الواردة فى التقرير أن هناك تراجعاً واضحاً فى نسبة الأمية فقد انخفضت الأمية فى أفريقيا منذ الخمسينيات من ٨٤% إلى ٣٩% أما فى آسيا منذ انخفض المعدل من ٦٣% إلى ٢٥% وفى أمريكا الجنوبية من ٤٢% إلى ١٢% . وعلى مستوى العالم بصفة عامة منذ انخفض المعدل فى الخمسين سنة الماضية من ٥٠% إلى ٢٥% كما تناول التقرير عدد الأميين فى العالم فأشار إلى أنهم يبلغون ٨٧٥ مليون منهم ٦٣,٧ من النساء ويوضح التقرير أن عدد الأميين قد زاد عن عدد الأميين فى عام ١٩٧٠ بمليون وتسعمائة ألف رغم أنه تم محو أمية ١٧ ملوين شخص منذ تلك الفترة .

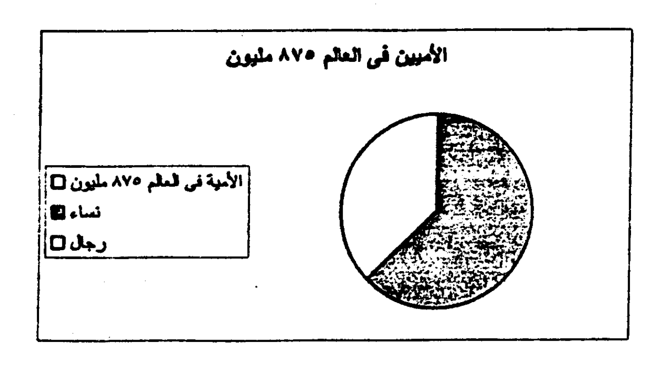
ويتناول التقرير معدلات التمدرس " البقاء فى التعليم والالتحاق به " ارتفاع أعدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسى منذ عام ١٩٥٠ إلى الآن من

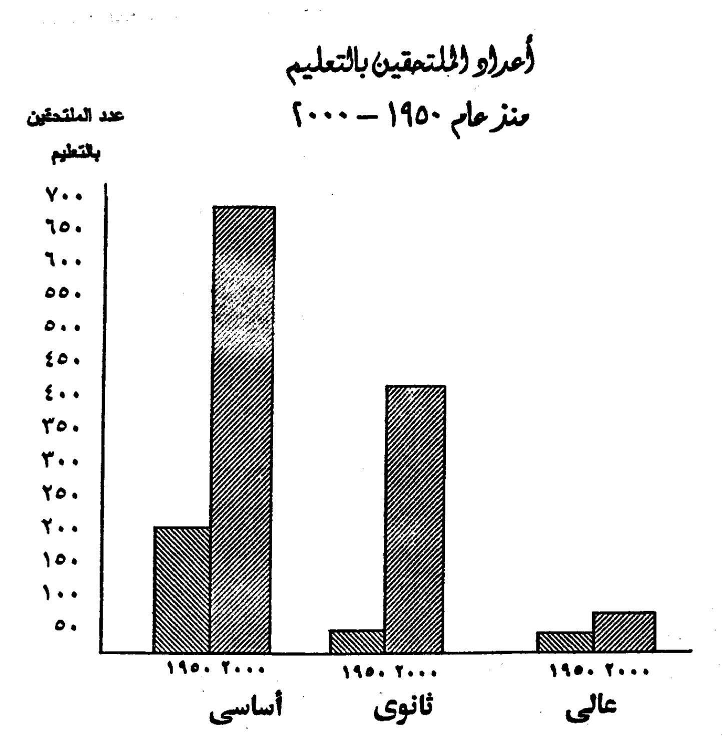
٢٠٦ مليون إلى ٦٦٨ مليون ، والتعليم الثانوى من ٤٠ مليـون إلـى ٣٩٨ مليون والجامعى والعالمى ٥,٦ مليون إلى ٨٨,٢ مليون ، وهناك ١١٠ مليون طفل لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس .

ولقد أكد التقرير على ضرورة التزام المكونات بتحقيق تعليم مجـانى لجميع الأطفال والعمل الجماعى من أجل إنجاز ذلك الهدف فـى خـلال ١٥ عاماً، وإلى أهمية الاستفادة من التطور التكنولوجى وشبكة الإنترنـت لزيـادة فعاليات التعليم وإعداد المعلمين والمتعلمين وإدخال التغييرات المطلوبـة فـى مناهج التعليم لمراعاة ذلك التطور العلمى والتقنى الهائل .






الأميين فى العالم ٨٧٥ مليون
الأمية فى العالم ٨٧٥ مليون
نساء
رجال


أعداد الملتحقين بالتعليم
منذ عام ١٩٥٠ – ٢٠٠٠
عدد الملتحقين بالتعليم
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
١٩٥٠ ٢٠٠٠
١٩٥٠ ٢٠٠٠
١٩٥٠ ٢٠٠٠
أساسى
ثانوى
عالى

التعليم والتحديات الاجتماعية :

تواجه التنمية تحديات كثيرة منها الفقر والجوع والمرض والأمية وغيرها رغم ما اعترى المعالم من تقدم ونمو فى الكثير من المواقع كدول شرق آسيا التى قامت بتحقيق استثمارات مكثفة فى مجال التعليم ، بما فى ذلك تعليم الإناث وحققت هذه الاستثمارات مكاسب كبيرة حيث ارتفعت مستويات العمر المتوقع والتعليم ، والتنمية المستديمة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف مثل تحسين صحة الناس ، وتحسين فرص تعليمهم ، وإعطاء كل فرد الفرصة الكاملة للمشاركة فى الحياة العامة ، ومساعدة الأفراد فى تحقيق بيئة نظيفة ، والسعى لتحقيق المزيد من الإنصاف والمساواة بين الأفراد .

يرى الكثير من رجال الفكر أن تقدم الأمم ونموها يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على مدى تقدم شعوبها ، فمن خلال تنمية الأفراد يمكن تحقيق التنمية فى كافة الأنشطة المجتمعية ، وتنمية الموارد البشرية وبناء رأسمال بشرى قد يعنى الكثير من العناصر مثل تحسين التربية وتنمية المهارات وتحقيق الصحة للرجال والنساء والأطفال ، والتعليم يعتبر الأساس فى تحقيق الاستثمار البشرى الذى يعتبر الاستثمار الأمثل بالإضافة إلى الاستثمار فى الأرض ورأس المال والعمل من خلال قيامه بإنتاج القوى البشرية الماهرة والمدربة تدريباً عالياً ، ولقد استحدث البنك الدولى إطار جديد للتنمية الشاملة فى محاولة لتفعيل الأطر المنهجية لموضوع التنمية ، وكان القصد من هذا الإطار أن يكون وسيلة لتحقيق مزيد من الفاعلية فى الإقلال من الفقر بالاستناد إلى المبادئ التالية :

١- أن يكون للبلد استراتيجية إنمائية خاصة به تتضمن الأهداف والبرامج الأمنية وأولوياتها .

٢- أن تقوم الحكومات بإقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى ووكالات المساعدة لتحديد احتياجات التنمية وتنفيذ البرامج الإنمائية .
٣- إعداد رؤية شاملة على المدى الطويل بشأن الاحتياجات والحلول للمشكلات التى تحظى بتأييد أغلبية المواطنين .
٤- إعادة هيكلة المؤسسات والنظم الاجتماعية بالتوازى مع أطر الإصلاح الاقتصادى المتعلقة بالإصلاحات المالية والاقتصادية .

ومن المعلوم أن إطار التنمية الشاملة سيصبح وفقاً لهذه المفاهيم بوصلة لتوجيه حركة الإصلاح بالمجتمعات ، ويتفاوت أسلوب تطبيقه عملياً من بلد إلى بلد آخر حسب احتياجات وأولويات أغلبية المجتمع ، مع ملاحظة أن هذا الإطار ما يزال فى حيز التجريب ولذا فإنه من الضرورى التأنى والحرص فى التطبيق والواقعية بشأن النتائج المرجو تحقيقها ، ومن المأمول أن يسمح هذا الإطار للمشاركين فيه أن يفكروا تفكيراً استراتيجياً بما يؤدى إلى تحسين التوازن القطاعى وتشجيع الاستثمار الكفء للموارد ، وتحقيق المزيد من الشفافية ، وهناك مجموعة عناصر يعتمد عليها الإطار الجديد وهى :

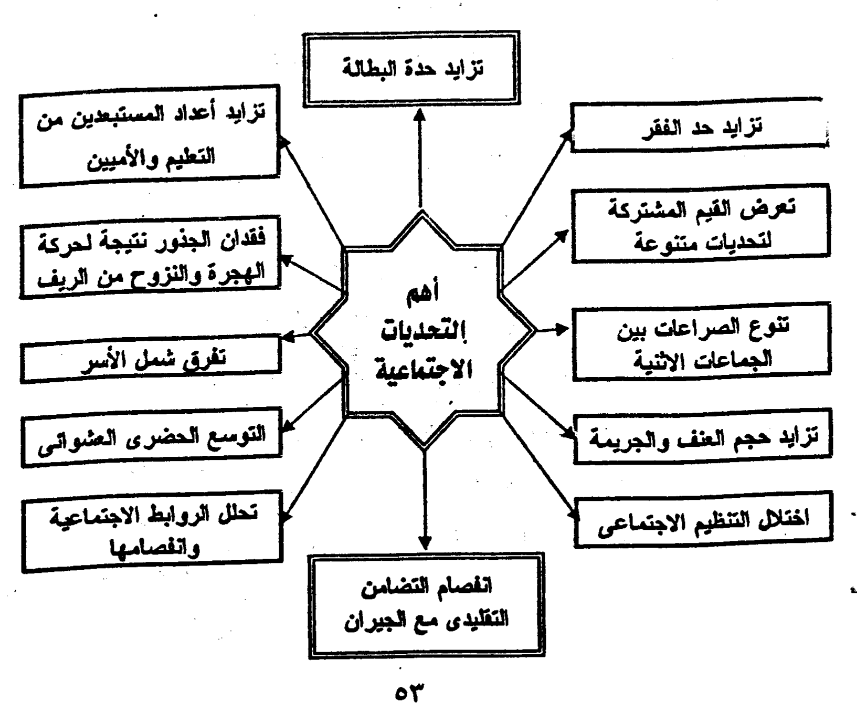
١- العناصر الهيكلية وتشمل ضرورة وجود حكومات شريفة تلتزم بمحاربة الفساد ووجود قوانين فعالة لحماية حقوق الملكية والحقوق الشخصية ونظام قضائى كفء وأمين ونظام مالى يتسم بالشفافية مع إيجاد شبكة ضمان اجتماعى قوية .
٢- التنمية البشرية التى تشتمل على وجود تعليم ابتدائى عام وتعليم ثانوى وعالى قوى ووجود نظام صحى يرتكز على رعاية الأسرة والأطفال وتنظيم الأسرة .

٣- الأطر المادية التى تدور حول توفير المياه النقية والصرف الصحى والطاقة الكهربية وتوفير خدمات النقل البرى والسكك الحديدية والاتصالات والالتزام بالحفاظ على المواقع الثقافية والتاريخية التى تعزز الثقافات والقيم الخاصة بالشعوب .

٤- العناصر القطاعية التى تساعد على بناء استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية وتوفير مناخ جيد لتمكين القطاع الخاص من العمل بحرية .

ويراعى الإطار أن يكون لكل بلد أولوياته الخاصة به كما يسعى إلى علاج بعض القضايا المتعلقة بالثقة وعدم المساواة بين الجنسين وفجوة المعرفة والمعلومات والنمو السكانى غير المتوازن .

أهم التحديات الاجتماعية



(١) الفقر والتعليم :

تزايدت حدة ظاهرة الفقر وأصبحت آثاره واضحة على الصحة والتعليم وظروف المعيشة وتشير بعض الدراسات السياسى والاجتماعى يتضاءل وأن الجمعيات الأهلية لم تستطع أن تقدم بدور كبير فى مواجهة حدة الفقر وآثاره ، رغم الجهود المبذولة فى هذا الشأن وتشير الإحصاءات إلى أن حدة الفقر كانت أوضح فى فترة الثمانينيات وأنها تضاءلت فى التسعينيات وأن الفقر يتزايد فى جنوب مصر أكثر من شماله وفى ريفه أكثر من مدنه ، وأن وزن أطفال مصر الفقراء أقل من زملائهم العاديين ، وأن سكان محافظات المنيا وأسيوط يواجهون حرماناً أكثر من المحافظات الأخرى إلا أنه من الملاحظ أن الإحصاءات والمؤشرات تشير إلى تحسن واضح فى مختلف أنحاء البلاد وإن كان لا يسير على وتيرة واحدة ، وأن الأسر التى يعولها شخص أمى ينتشر فيها الفقر أكثر من الأسر التى يعولها شخص متعلم والنسبة تتناقص مع زيادة مستوى التعليم . وأن الأسر التى تعولها النساء بها أكبر نسبة من الفقر بالمقارنة بالأسر التى يعولها الذكور وأن قدرة المرأة على الحصول على عمل تتناقص مع انخفاض مستوى التعليم ، كما يتضح زيادة حدة الفقر فى الأسر التى يعولها شخص عاجز ، وأن أكبر نسب تسرب فى الأطفال تظهر فى أطفال أسر الفقراء .

ويتضح من المؤشرات أن معدلات وفيات الأمهات أعلى فى الأسر الفقيرة ونسب إصابة الأطفال بالأنيميا تتزايد مع تزايد حدة الفقر فى الأسر ، وهناك ارتباط إيجابى واضح بين التحاق الأطفال بالعمل وزيادة نسب التسرب وفقر الأسر وارتفاع معدلات الأمية وقد أدى تزايد حدة الفقر إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية منها .

أهم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بزيادة حدة مشكلة الفقر :

١- مشاكل أسرية ناتجة عن عدم قـدرة عائلهـا عـن تلبيـة الاحتياجـات الضرورية لأفرادها .

٢- زيادة حالات الطلاق وقضايا الأحوال الشخصية وعزوف الشباب عـن الزواج .

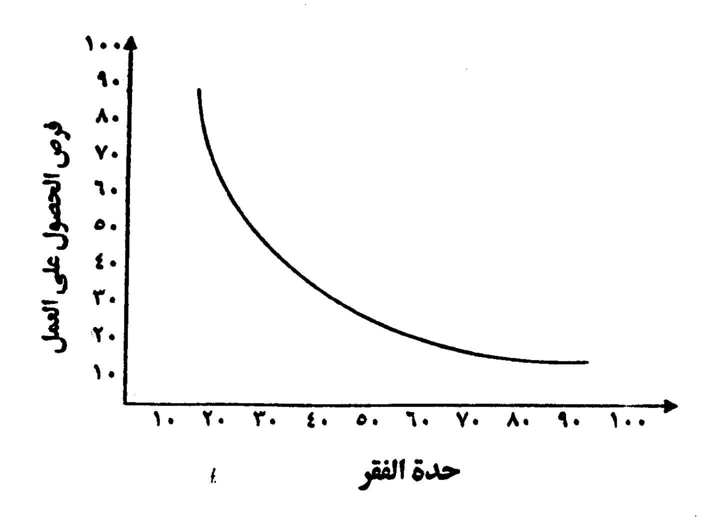
٣- ظهور ما يسمى بالجرائم الأسرية

٤- عدم قدرة الأسرة على توفير الرعاية السكانية للمسنين .

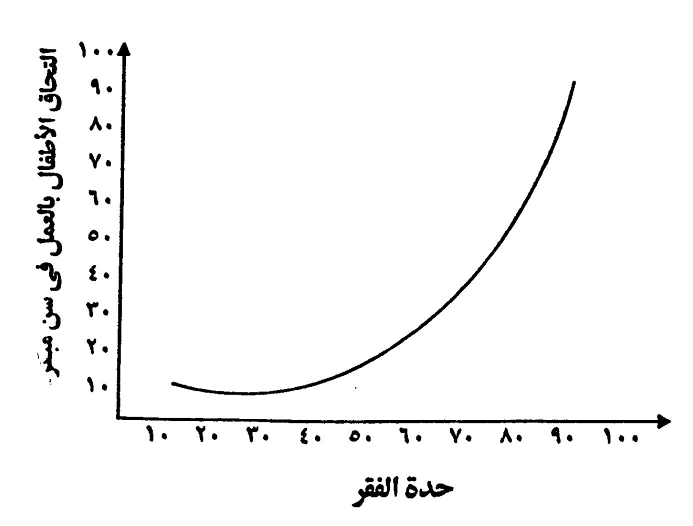
٥- ظهور مشكلة الزواج العرفى بين الشباب لعدم قـدرتهم علـى تـوفير مقومات الحياة الأسرية .

٦- زيادة انتشار بعض الظواهر الاجتماعية التى تشكل خطورة على المجتمع مثل الدعارة والتسول ، وانحراف الأحداث والانتحار والإدمان والعنـف والتعاطى .

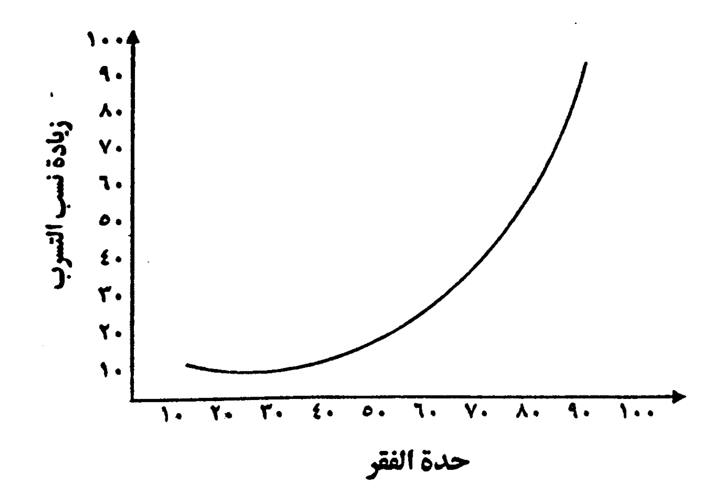
العلاقة بين المقدرة على الحصول على العمل والفقر



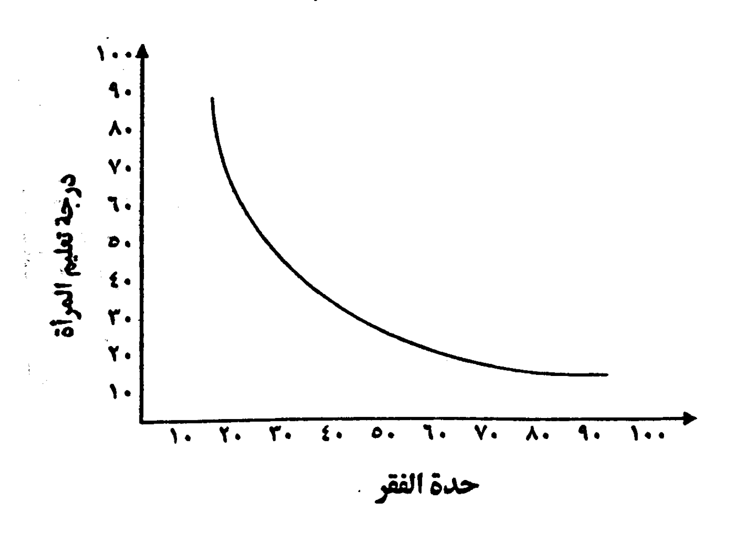
العلاقة بين الفقر وعمالة الأطفال



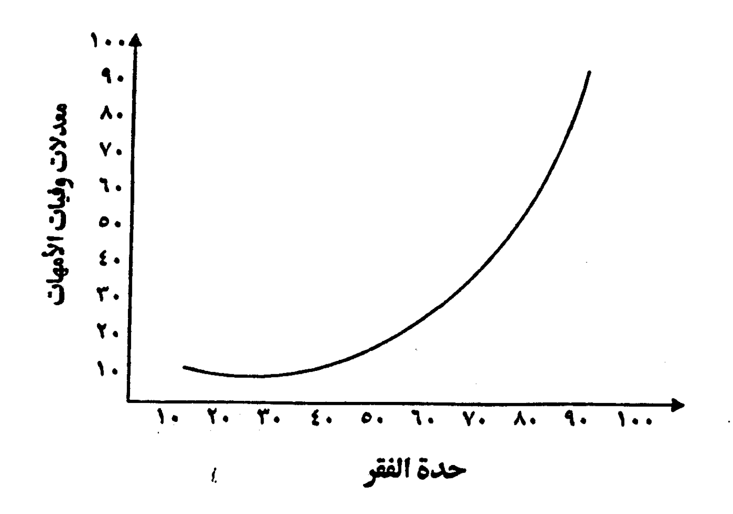
العلاقة بين الفقر ونسبة التسرب



العلاقة بين الفقر ودرجة تعليم المرأة



العلاقة بين الفقر ومعدل وفيات الأمهات



جدول ٤ : الفقــر

الاقتصاد	خطوط الفقر الدولية				
	سنة المسح	السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً%	فجوة الفقر عند دولار واحد يومياً %	السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً%	فجوة الفقر عند دولارين يومياً %
الأردن	١٩٩٢	٢,٥	٠,٥	٢٣,٥	٦,٣
الجزائر	١٩٩٥	< ٢	..	١٧,٦	٤,٤
مصر	٩٠-٩١	٧,٦	١,١	٥١,٩	١٥,٣

والجدول رقم (٢) يوضح أهم الملاحظات التالية :

- انخفاض العمر المتوقع نظراً لزيادة معدلات الوفيات فى الأطفال بمصر .
- ارتفاع أمية الإناث بمصر بشكل يستدعى ضرورة بذل المزيد من الجهود للتخلص من الأمية ٦١% ، وهى أعلى نسبة فى دول المقارنة .
- ثبات نسبة سكان الحضر منذ عام ٨٠ وحتى عام ١٩٩٧ .
- انخفاض فرص سكان الحضر فى الحصول على الصرف الصحى حيث تصل الفرصة إلى ٢٠% .
- متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص للأفراد فى مصر أعلى من الدول العربية محل المقارنة وأقل من إسرائيل .
- نسبة تفشى سوء التغذية بين الأطفال أقل من الخامسة تصل إلى ٩% فى مصر فى حين تصل بالأردن والجزائر إلى ١٠% .

جدول ٢ : نوعية الحياة

الاقتصاد	نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص متوسط معدل النمو السنوى (٥) ٨٠-١٩٩٦		تفشى سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة	معدل الوفيات دون الخامسة لكل ١٠٠٠		العمر المتوقع عند المولد سنوات ١٩٩٦		معدل أمية البالغين% من السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر ١٩٩٥		سكان الحضر % من الإجمالى		فرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية% من سكان الحضر الذين تتوافر لهم هذه الفرص
	غير مصحح	توزيع مصحح	٩٠-٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	ذكور	إناث	ذكور	إناث	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٩٥
الأردن	١,٢-	٠,٧-	١٠	٦٤	٣٥	٦٩	٧٢	٧	٢١	٦٠	٧٣	..
إسرائيل	٣,٣	٢,١	..	١٩	٩	٧٥	٧٩	..	..	٨٩	٩١	..
الجزائر	١,٩-	١,٢-	١٠	١٣٩	٣٩	٦٨	٧٢	٢٦	٥١	٤٣	٥٧	..
مصر	٢	١,٣	٩	١٧٥	٦٦	٦٤	٦٧	٣٦	٦١	٤٤	٤٥	٢٠
الولايات المتحدة	١,٨	١,١	..	..	٨	٧٤	٨٠	..	..	٧٤	٧٧	..
اليابان	٢,٩	..	٣	..	٦	٧٧	٨٣	..	..	٧٦	٧٨	..

وقد يبدو التحسن ناتج عن جهود رعاية الأمومة والطفولة بمصر فى السنوات الأخيرة .

- معدل الوفيات أقل من ٥ سنوات لكل ألف طفل يصل إلى ٦٦% ، وهـذا معدل مرتفع فى حين يصل بالأردن إلى ٣٥% .

جدول ١ : حجم الاقتصاد

الاقتصاد	السكان بالملايين ١٩٩٧	مساحة الأرض بآلاف الكيلو مترات المربعة ١٩٩٥	كثافة السكان عدد السكان في الكيلو متر المربع ١٩٩٧	الناتج القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي			الناتج القومي الإجمالي مقيسا بتكافؤ القوة الشرائية		
				مليارات من دولارات ١٩٩٧	المرتبة ١٩٩٧	متوسط معدل النمو السنوى (%) ٩٦-١٩٩٧	دولارات ١٩٩٧	المرتبة ١٩٩٧	متوسط معدل النمو السنوى (%) ٩٦-١٩٩٧	مليارات من دولارات ١٩٩٧	نصيب الفرد	
											دولارات ١٩٩٧	المرتبة ١٩٩٧
مصر	٦٠	٩٩٥	٥٨	٧١,٢	٤١	٤,٩	١١٨٠	٧٢	٣,٠	١٧٧,٣	٢٩٤٠	٧٢
الأردن	٤	٨٩	٤٧	٧,٠	٨٢	٤,٤	١٥٧٠	٦٤	١,٥	١٥,٢	٣٤٣٠	٦٨
الجزائر	٢٩	٢٣٨٢	١٢	٤٣,٨	٤٩	٢,٠	١٤٩٠	٦٧	٠,١	١٣٤,٥	٤٥٨٠	٥٤
إسرائيل	٦	٢١	٢٦٩	٨٧,٦	٣٧	--	١٥٨١٠	٢٢	.	٩٩,٠	١٦٦٩٠	١٩
الولايات المتحدة	٢٦٨	٩١٥٩	٢٩	٧٦٩٠,١	١	٣,٨	٢٨٧٤٠	٦	٢,٩	٧٦٩٠,١	٢٨٧٤٠	٢
اليابان	١٢٦	٣٧٧	٣٣٣	٧٤٧٢,٣	٢	٠,٥	٣٧٨٥٠	٢	٠,٢	٢٩٥٠,٧	٢٣٤٠٠	٦

والجدول السابق يوضح :

- تزايد متوسط النمو السنوى بشكل واضح .
- نسبة نمو الناتج القومى ٤,٩ عام ١٩٩٧ أعلى من الأردن
- انخفاض مرتبة مصر بين الدول المقارنة .
- ثبات وضع مصر فى الناتج القومى بالقياس مع القوة الشرائية .

- انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم الثانوى ٦٥% من الفئة العمرية بنسبة تزيد عن الولايات المتحدة ٣٠% وهذا يوضح أن هناك ٣٥% من الفئة العمرية لأطفال سن ١٤ عام يلتحقون بالعمل ويتركون الدراسة وقد لا يملكون من المهارات التى تؤهلهم للعمل الفعال والذى يتناسب مع العصر الحديث والتكنولوجيا الجديدة .
- انخفاض سنوات الدراسة المتوقعة فى مصر للبنات إلى ٩ سنوات بفارق عن الولايات المتحدة ٧ سنوات دراسية فى حسن كان الذكور ١١ عاماً بفارق ٥ سنوات دراسية .
- ثبات نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالى الناتج القومى بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٩٧ .
- ما زال هناك ١١% من الفئة العمرية للسنة السادسة ولا تلتحق بالتعليم وذلك يمثل على الأقل نسبة الأمية المتوقعة إليها نسب المتسربين من المرحلة الابتدائية .

جدول ٦ : التعليم

البلاد	الإنفاق العام على التعليم % من الناتج القومي الإجمالي		صافي نسبة الالتحاق بالمجموعة العمرية المناسبة				النسبة المئوية من الجيل التي تصل للصف الرابع				سنوات الدراسة المتوقعة			
			ابتدائي		ثانوي		ذكور		اناث		ذكور		اناث	
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
الأردن	٠٠	٦,٣	٩٣	٠٠	٦٨	٠٠	٩٥	١٠٠	٩٥	٩٧	١٢	١١	١٢	١٢
إسرائيل	٧,٩	٦.٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجزائر	٧,٨	٠٠	٨١	٩٥	٣١	٥٦	٩٢	٩٧	٩١	٩٦	٩	١١	٦	٩
مصر	٥,٧	٥,٦	٠٠	٨٩	٠٠	٦٥	٩٥	٠٠	٦٥	٠٠	٠٠	١١	٠٠	٩
الولايات المتحدة	٦,٧	٥,٣	٩٥	٩٦	٠٠	٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	١٦	١٥	١٦
اليابان	٥,٨	٣,٨	١٠٠	١٠٠	٩٣	٩٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣	٠٠	١٢	٠٠

- ويستدعى الأمر ضرورة زيادة إعداد المدارس والفصول والاهتمام بتعليم الفتيات وغير ذلك من العوامل التى تسهم فى زيادة نسب الالتحاق بالتعليم الأساسى .
- انخفاض نسب ومعدل وفيات الأطفال الرضع من ١٢٠ فى الألف إلى ٥٣ فى الألف ورغم ذلك يبدو واضحاً أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً بالمقارنة بالدول الأخرى .
- ارتفاع معدل وفيات الأمهات لكل ألف من المواليد الأحيـاء فقـد كانـت النسبة ١٧٠ لكل ألف فى حين وصلت بالولايات المتحدة إلـى ١٢ فـى الألف و١٥٠ فى الألف بالأردن .
- انخفاض معدل الخصوبة فى المرأة إلى ٣,٣ عام ١٩٩٦ بعد أن كان ٥,١ وقد يوضح ذلك مدى نجاح برامج تنظيم الأسرة وارتفاع مستوى التعليم .

جدول ٧ : الصحة

الاقتصاد	الإنفاق العام على الصحة% من الناتج المحلى الإجمالى	فرص الحصول على المياه المأمونة% من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرصة		فرص الحصول على الصرف الصحى% من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرصة		معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد أحياء		معدل وفيات الأمهات لكل ألف من المواليد الأحياء
	٩٠-٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٦	٩٠-٩٦
مصر	١,٦	٩٠	٦٤	٧٠	١١	١٢٠	٥٣	١٧٠
الأردن	٣,٧	٨٩	٨٩	٧٦	١٠٠	٤١	٣٠	١٥٠
الجزائر	٣,٣	٧٧	..	..	..	٩٨	٣٢	١٤٠
إسرائيل	٢,١	..	٩٩	..	٧٠	١٥	٦	٧
الولايات المتحدة	٦,٦	..	٩٠	٩٨	٨٥	١٣	٧	١٢
اليابان	٥,٧	..	..	..	٨٥	٨	٤	٨

- انخفاض الإنفاق العام على الصحة بين سنوات ٩٠ – ٩٥ وكانت النسبة ١,٦% بفارق ٥% عن الولايات المتحدة وأقل من الدول العربية بنسبة النصف فى الأردن ٣,٧% .
- انخفاض فرص الحصول على الحياة المأمونة فى مصر من عام ٨٠ إلى عام ٩٥ فقد كانت ٩٠% وأصبحت ٦٤% .
- انخفاض فرص الحصول على الحياة المأمونة عن الدول العربية محل المقارنة .
- انخفاض فرص الحصول على الصرف الصحى من عام ٨٠ – ٩٥ من ٧١% إلى ١١% وبين دول المقارنة كانت مصر هى الأقل .

(٢) تأخر تعليم المرأة :

تمثل المرأة نصف رأس المال البشرى فى أى مجتمع ولكننا نرى أن معظم الدول العربية بل فى مجملها تخلف زريعاً فى ثقافة المرأة حيث لم تدخل المرأة إلى ميدان التعليم إلا منذ وقت قليل ولهذا نجد أن معظم نساء الوطن العربى متخلفات إلى درجة شديدة التخلف ويرجع تاخر تعليم الفتاة فى البلاد العربية إلى عدة عوامل من أهمها :

١- تخلف الوضع الاجتماعى للمرأة وحرمانها من حقوقها الاجتماعية والتربوية وتبعيتها للرجل فى معيشتها وحياتها .
٢- الفهم الخاطئ لطبيعة روح الإسلام فى النظر إلى المرأة واحترامها وتكريمها واستغلال الدين استغلالاً سيئاً يتمثل فى تمسك القلة فى عدم تعليم البنت والاعتقاد بأن المنزل هو أنسب مكان للمرأة .
٣- اهتمام الحريم بالتحجب وفصل الجنسين وساعد على تفشى نظام الحريم آراء بعض الفقهاء وتفسيرهم الخاطئ للدين . وساعد أيضاً على تأخر تعليم الفتاة انخفاض الأوضاع الاقتصادية عامة مما ضيق فرص العمل وحد من دخول المرأة فى ميدان العمل وساعد على ذلك أيضاً جهل الآباء والأمهات وعدم الاهتمام بتعليم الأبناء .

ولكننا نرى تحسن ملموس فى تعليم الفتاة فى البلاد العربية وزادت نسبة البنات فى المرحلة الأولى والثانية والثالثة إلى الثلث تقريباً إلى العدم لكل التلاميذ فى هذه المراحل .

ويرجع الاهتمام فى تعليم المرأة إلى :

١- تطور الوعى الاجتماعى وحصول المرأة على حقوقها السياسية والاجتماعية ومنها حق التعليم وحق العمل . وذلك بفضل جهود زعماء الإصلاح الاجتماعى وجهود المجتهدين من علماء الإسلام . وكذلك جهود الحركات النسائية والجهود الأهلية لبعض الفئات وكذلك انتشرت مدارس الطالبات اللاجئين والبعثات الدينية والتبشيرية .
٢- تطور اقتصاد الدول العربية بعد الاستقلال وفتح ميدان العمل أمام المرأة للمشاركة فى إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها على الاستقلال الاقتصادى عن الرجل .
٣- سيادة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم والحاجة إلي تطبيق المبادئ الديمقراطية وعلى الرغم من ذلك فإن الاهتمام بتعليم الفتاة يحتاج إلى زيادة فى الجهود ، وذلك لأن هناك بعض القيود الاجتماعية التى تحدد مستويات تعليم الفتاة ونوع الأعمال التى تقوم بها وتقاليد اجتماعية قد تحول دون خروج الفتاة من المنزل للتعليم أو العمل .

فالقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة فى المجتمع ترسخ عدم المساواة بين الجنسين فى مجالات الحياة المتعددة السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية مما يؤدى إلى استمرار حاجة المرأة للحصول على الموارد الاقتصادية وضعف مشاركتها فى الحياة العامة ، ولا زالت الكثير من النساء رهن الفقر وضعف الحصول على التعليم مما يؤدى إلى عدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية المناسبة ، وإلى تعرضهن لمشاكل صحية سواء عند إنجاب الأطفال أو مع تربيتهن بشكل يؤثر معدل ارتفاع وفيات الأمهات وكذلك فى معدل ارتفاع وفيات الأطفال .

إن التعليم والاستقلال الذاتى للمرأة يعزز كل منهما الآخر ، فالنساء الأكثر تعليماً واللاتى يحظين باستقلال منزلى أفضل أقدر على تغذية أطفالهن وحمايتهم . وفى بعض الأحيان لا تدرك النساء غير المتعلمات مالهن من حقوق وما عليهن من واجبات ويسلمن بالقيود المفروضة عليهن دون رغبة منهن فى التغيير ، وقد تكون زيادة المساواة بين الجنسين لها منافع كثيرة فى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتوفير منافع مادية مباشرة بدرجة أكبر ، وتشتمل وسائل تحقيق المساواة بين الجنسين منحها حقوقاً متساوية بمقتضى القانون ، وخاصة فى مجالات فرص الحصول على التعليم والحصول على الرعاية الصحية والخدمات المتعلقة بالدخل ، وعلى العموم فإن تحقيق مزيد من الإنصاف بين الجنسين يعتبر من المكونات الهامة لتشجيع مشاركة المواطنين فى الحياة العامة .

إن الحاجة لتحقيق مزيد من الإنصاف بين الجنسين يتطلب مزيد من الإصلاح فى مؤسسات الدولة مما يؤدى إلى ضمان إمكانية وصول الجميع إلى المؤسسات الإدارية والسياسية وتجاوبها معهم بشكل ييسر المشاركة الكاملة لجميع الأفراد .

وفى هذا الشأن يؤكد تقرير عالم أفضل للجميع والخاص بأهداف التنمية الدولية والمتضمن سبعة أهداف وفيه يتم معالجة الحاجات البشرية الأكثر إلحاحاً وهى الحاجة إلى توفير مجتمع متحرر من الفقر والبؤس الذى يتسبب فيه الفقر ، والأهداف السبعة تعالج كلها مجموعة من مظاهر الفقر ، مثل قيد جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية وخاصة بالنسبة للبنات ، كما أن خفض أعداد السكان الذين يعيشون فى فقر منقع سيعود بالمزايا على نسبة كبيرة من النساء نظراً لزيادة أعداد النساء الفقيرات ، كما أن تحقيق المساواة

بين الجنسين وتمكين النساء من إزالة مظاهر التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى وتحقيق معدلات الأطفال الرضـــع ، وتخفـــيض معدلات وفيات الأمهات ، وتوفير إمكانية الحصول علـــى خـــدمات الصـــحة الإنجابية لكل من يحتاجها سيؤدى بالضرورة إلى تخفيض أعداد الفقراء وزيادة قدرة الفقراء على كسب قوتهم مما يخفف حدة الفقر وإلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرارية .

(٣) الزيادة السكانية والتعليم :

تعتبر مصر من المجتمعات التى تواجه زيادة كبيرة فى أعداد السكان وهذه الزيادة تضاعفت مع انخفاض أعداد الوفيـــات نتيجـــة للتقـــدم الصـــحى والعلاجى والوقائى من الأوبئة والأراضى المختلفة وفى نفس الوقـــت تزايـــد أعداد المواليد مما أدى إلى زيادة أعداد الأطفال المقبلين على الالتحاق بالتعليم العام وما يستدعى ذلك من تزايد الحاجة إلى بناء مدارس جديدة وكتب وإعداد لمعلمين ووسائل تعليمية وتجهيزات أخرى ومن المناسب الإشـــارة إلـــى أن الزيادة فى أعداد السكان قد لا تمثل مشكلة إذا كان هناك زيـــادة أكبـــر فـــى الإمكانات المادية والاقتصادية ولكنها تمثل مشكلة كبيرة فى حالـــة المـــوارد الاقتصادية المتاحة .

(٤) تزايد أعداد المستبعدين من التعليم والأمية :

تعتبر مشكلة الأمية فى البلاد العربية مشـــكلة المشـــاكل التعليميـــة ، ويعتبر العالم العربى من أكثر مناطق العالم التى تعانى من هـــذه المشـــكلة ، ويجب توجيه الاهتمام لأن الفرد المتعلم أقدر من الفرد الجاهل علـــى القيـــام

بدوره لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحتاجها الدول العربيـــة ، ويستطيع الحصول على حقوقه والقيام بواجباته إلى جانب وقوف الأمية كحائل ضد إحداث الوحدة الثقافية والتماسك الاجتماعى والأمن القومى .

ومن الجدير بالذكر أن الجهود العربية المبذولة فى حل مشكلة الأميـــة مازالت جهوداً متواضعة جداً بالمقارنة بخطورة المشكلة ، بالإضافة إلى قلـــة المميزات المخصصة لمن يتم محو أميتهم ، كما أنه من الملاحظ عدم تـــرابط خطط محو الأمية فى كثير من الأحيان ، فهى جهوداً مفككة مبعثرة .

ويسهم فى زيادة حدة مشكلة الأمية عدم تحقيق الالزام الكامل للتلاميذ فى سن الإلزام مما يزيد من أعداد الأميين كل عام ، كما يؤدى نقص الحوافز وعدم حث الدارسين من الأميين على الاستمرار فى عملية التعليم ، بالإضافة إلى عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية المقدمة إليهم وعدم الاهتمام بمرحلة المتابعة والانخراط فى سلك التعليم وضعف إعداد وتدريب المعلمين يؤدى ذلك إلى تناقص أعداد الأميين الراغبين فى محو أميتهم ، وفيما يلى جدول يوضح تطور نسبة الأمية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠م .

تطور نسبة الأمية فى مصر

العام	الأميين				
	ذكور	النسبة	الإناث	النسبة	النسبة العامة
١٩٣٧	٤٤٦٨٤٧٧	%٧٦,٦	٥٤١٦٨٥٨	%١٣,٩	%٧٤,٤
١٩٤٧	٤٤٤٣٤٣٨	%٦٤,٤	٥٩٦٤٦٧٤	%٨٤,٣	%٦٩,٧
١٩٦٠	٥٠٤٨٦٢٢	%٥٦,٧	٧٥٣٩٠٧٤	%٨٣,١	%٦٦
١٩٦٦	٥٥٩١٠٠٠	%٥٠,٠٠	٨٠٧٢٠٠٠	%٦٣	%٥٦
١٩٧٦	٥٧٧٦١٨٧	%٤٧,٠٠	٩٣٦٧٨٧٨	%٧١	%٤٩,٤
١٩٨٦	٦٨٠٧١٧١	%٣٧,٨	١٠٣٥٧٤٥٥	%٦٢,٧	%٤٩,١
١٩٩٠		%٣٥,٥		%٥٩,٢	%٤٧,١
٢٠٠٠		%٣٠,٦		%٥١,٢	%٤٠,٦

يتضح من الجدول الموضح لنسبة الأمية فى مصر أن إجمالى نسبة الأمية للسكان ١٠ سنوات فأكثر فى عام ١٩٩٠ كانت ٤٧,١% وانخفضت فى عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٠,٦% ، وقد يعنى ذلك أن نسبة الأمية تنخفض فى مصر بمعدل أقل من ١% سنوياً فى حين أن نسبة زيادة عدد السكان فى مصر أكثر من ٢% سنوياً ، ويمكن الوصول إلى حقيقة مؤداها أن عدد الأميين فى مصر فى العقد الماضى قد تزايد رغم أن نسبة الأمية قد تناقصت ، كما أنه يمكن ملاحظة أن هناك تفاوت واضح بين نسبة الأمية فى الإناث عن الذكور، فنسبة الأمية فى الإناث تقترب من ٥١,٢% عام ٢٠٠٠ فى حين أن نسبة الأمية بين الذكور فى نفس العام تصل إلى ٣٠,٦% ، كما يمكن ملاحظة تفاوت نسبة الأمية بين محافظات مصر ، حيث تتميز بعض المحافظات بانخفاض نسبة الأمية بين مواطنيها مثل محافظات بورسعيد والقاهرة ، فى حين ترتفع لأعلى مستوى فى محافظتى المنيا وسوهاج .

وإذا كانت مشكلة الأمية فى مصر ضخمة ، وذات جذور عميقة فـى المجتمع وترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسـية عديـدة ولأن الجهود الرسمية والشعبية التى بذلت للتغلب عليها منذ ما يزيد على أكثر مـن نصف قرن من الزمان لم تقو على التغلب عليها أو الحد منها فلعل من المفيد هنا أن نتعرض بإيجاز لنبذة تاريخية حول هذه الجهود ومراحلها وسمات كل مرحلة استكمالاً لبعد تاريخى وانطلاقاً لبعد مستقبلى .

المرحلة الأولى – ١٩١٩ : ١٩٤٤ :

مرحلة الجهود الشعبية :

وقد ظهرت جهود هذه المرحلة كنتيجة من نتائج ثـورة ١٩١٩ ضـد الاستعمار وتميزت بمحاولات الأفراد والجمعيات والحكومة فى فتح الأقسـام الليلية فى الريف والحضر لتعليم القراءة والكتابة والحساب وقواعـد الصـحة والأخلاق وازدهرت هذه الجهود بقيادة (بعد العزيز جاويش) وقدر خمسـة وعشرين عاماً للقضاء على الأمية ، إلا أن هذه المرحلة لم تسفر إلا عن محو أمية بضعة آلاف من الذكور والإناث .

المرحلة الثانية – ١٩٤٤ : ١٩٥٢ :

مرحلة الجهود الحكومية والشعبية :

وتتميز هذه المرحلة بصدور أول قانون لمحو الأمية رقم ١١٠ لسـنة ١٩٤٤ نتيجة لوعى عام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيـث أنشـئت وزارة الشئون الاجتماعية وأسندت لها مهمة محو الأمية ، وقد حدد القانون الجهـات الملزمة بمحو الأمية ، كما عرف الأمى وحدد خطط الدراسة والمنهج وأماكن الدراسة والعاملين والحوافز (منها التغريم والسجن) للمتخلفين .

ثم عدل القانون ونقلت المسئولية لوزارة المعارف ، وإدارة مكافحة الأمية بها واستمرت الدراسة بنظام العامين ثم اختزلت لعام واحد وتم محو أمية ما يقرب من ٥% من المستهدفين إلا أن الحوافز تعطلت لصعوبتها ، وتعطل كذلك إلزام أصحاب الأراضى بتعليم أمييهم الذين يعملون لديهم .

المرحلة الثالثة – ١٩٥٢ : ١٩٧٠ :

مرحلة التوسع والجهود الدولية :

وأكبت هذه المرحلة قيام ثورة ١٩٥٢ التى ركزت على التعليم وسد منابع الأمية ، وفيها تم افتتاح مركز سرس الليان لتدريب قيادات محو الأمية ، وافتتاح مركز التدريب بقليوب بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، ولعل أبرز ما ينسب لهذه المرحلة هو مجانية التعليم ومشاركة مصر فى المؤتمرات الدولية وبخاصة مؤتمر الإسكندرية (١٩٦٤) لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وأن نسبة الأمية قد انخفضت خلال (١٩٦٠ – ١٩٦٦) بمقدار ١٣% أى بمعدل ٢,٢% وأن العمل ظل قائماً بقانونى (١١٠ و ١٢٨) كما ظهرت مشروعات محو الأمية وبخاصة مدارس الشعب بمحافظة القاهرة والمشروع التجريبى لمحو الأمية بالإسكندرية ، ومشروع محو الأمية بالتليفزيون ، ومشروع محو الأمية بالإذاعة .

إلا أن هذه المرحلة واجهتها مشكلات عجز القانون والدولة فى تحقيق طموحات الثورة فضلاً عن سوء انتظام والانقطاع ، وإحساس العاملين بعدم جدية التشريع وإهماله .

المرحلة الرابعة – ١٠٧٠ : ١٩٨٩ :

مرحلة الجهود الرسمية المطورة :

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ الذى أكد المسئولية القومية لمحو الأمية وحدد مستوى وظيفياً (نهاية سنة ٤ ابتدائى) وألزم وزارة التعليم والجهات المعنية بالتزامات محددة وشكل هيكلية تخطيطية وتنفيذية ، وقرر الحوافز ، وساوى بين الرجل والمرأة . وتشكل المجلس الأعلى لمحو الأمية ومجالس المحافظات وصدر دليل عمل حكومى وأعدت خطط متعددة إلا أن تنفيذها تأجل لظروف اقتصادية وسياسية .

المرحلة الخامسة – ١٩٩٠ : ١٩٩٩ :

مرحلة المواجهة الشاملة بالحملة القومية لمحو الأمية :

تميزت هذه المرحلة بما يلى :

- إعداد خطة علمية لمحة الأمية واضحة الأهداف والمراحل والمسارات خلال عقد التسعينيات .
- صدور تشريع جديد (٨ لسنة ١٩٩١) يتلافى سلبيات التشريعات السابقة ويحقق فعالية التشريع .
- إعداد مناهج مطورة ومواد تعليمية تصاحب الحملة وتلبى حاجات الدارسين والعمل والإنتاج .
- إنشاء هيئة عامة تتولى مسئوليات التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقويم بجهاز تنفيذى وفروع ومجالس تنفيذية بالمحافظات .
- توفير التمويل المناسب لحجم المشكلة وإنشاء صناديق لمحو الأمية بالمحافظات .

- صدور إعلان سياسى باعتبار عقد التسعينيات عقد لمحو الأمية يركز على التعليم والتدريب والعمل والإنتاج .

بالنظر إلى إعلان رئيس الجمهورية باعتبار عقد التسعينيات من القرن الماضى عقداً لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر ، وتكليف السيد الرئيس لكافة الجهات الحكومية والشعبية وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية وجميع القطاعات والأفراد بالعمل المتكاتف وتحمل روح المسئولية القومية لتحقيق الأهداف التالية :

١- سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى .

٢- حشد الطاقات وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف إلى القضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية لدى الأفراد من أجل العمل والإنتاج.

٣- أن يتكاتف التعليم النظامى فى مختلف المؤسسات التعليمية مع التعليم غير النظامى فى أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الشعبية والرسمية على محو الأمية فى حملة قومية شاملة .

٤- أن يرتبط محو الأمية بالتدريب المهنى والتربية المستمرة .

٥- غرس قيم العمل والإنتاج والقيم الثقافية والأخلاقية الرفيعة فى نفوذ جميع المواطنين من أجل رفعة الوطن وتحقيق أهدافه فى التنمية والسلام .

وغنى عن القول أن ما تم تحقيقه فى مجال الأمية رغم مناداة رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر الماضية عقداً لمحو الأمية أقل بكثير مما كان متوقعاً خاصة فى مجال تحقيق الاستعاب الكامل والتسرب .

الفصل الثالث

تحديات تعليمية موروثة

تحديات تعليمية موروثة

مقدمة :

تشترك مصر والدول العربية فى مجموعة من الاتجاهات والسمات العامة التى تميز التعليم بها مع وجود بعض الاختلافات المحلية البسيطة بين هذه الدول ، وذلك لأن تلك الاتجاهات كانت وليدة مجموعة من الظروف والقوى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تحكمت فى واقع المجتمع العربى بالإضافة إلى الظروف التاريخية التى مر بها العالم العربى ، وقد لا يمكن تفهم الاتجاهات والسمات العامة للتعليم العام فى البلاد العربية إلا عن طريق معرفة الجذور التاريخية التى شكلت هذا الواقع وما يواجهه من مشكلات .

فلقد مرت الدول العربية بأحداث تاريخية عديدة أثرت فى مجتمعاتها تأثيراً متنوعاً ، وما يعنينا من تلك الأحداث التاريخية هو مدى تأثيرها ونتائجها على التعليم وسوف نعرض هذه الظروف من حيث تأثير الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامى وتأثر المجتمعات العربية بعلاقتها بالدولة العثمانية ثم العالم الغربى، وما تلى ذلك من حركات الاستقلال وظهور الدول العربية المستقلة وصراعها مع إسرائيل من ناحية ومع التخلف من ناحية أخرى.

لقد كانت المنطقة العربية على مر الزمن مهبط الديانات السماوية ، ومن هذه المنطقة شع نور الإيمان يملأ العالم هدى ونور ومحبة ، ويختلف الإسلام عن اليهودية والمسيحية فى أن معقله الأساسى ظل دائماً فى موطنه الأصلى فظهر وازدهر وانتشر بالمنطقة العربية ، وهو يعتبر دين الأغلبية فى

الوطن العربى ، وما من شك فى أن الإسلام قد صبغ حياتنا العقلية وتفكيرنا وتقاليدنا وعاداتنا ومعتقاتنا وحياتنا اليومية المعيشية بشكل واضح ، فالإسلام يعتبر تاريخ وحضارة وحياة عقلية صهرت الشعوب العربية وأنضجتها .

ولقد ظهر تأثير الدين الإسلامى على المجتمع العربى فى شكل ثورة اجتماعية شاملة ضد التفكك والتخلف المنتشر فى المنطقة العربية فسرعان ما وحد العرب تحت لواء واحد فيما يعرف الآن بالوطن العربى الذى دخل إلى حظيرة العروبة عن طريق الإسلام ، فظهرت النزعة القومية فى البلاد العربية، حيث لا يوجد خلاف بين العروبة والإسلام ، فأصبح هناك عرب مسلمون وزالت التناقضات التى كانت منتشرة فى العالم العربى لتتكامل تحت لواء الثقافة الإسلامية العربية .

ولما كان الإسلام لا يقتصر على أهل الجزيرة العربية فحسب وإنما للناس قاطبة من عرب وعجم ، فقد بدأت الدعوة للإسلام تأخذ طريقها خارج الجزيرة العربية لتبشر بالدين الجديد وتضم مناطق دول جديدة تحت لواء الثقافة الإسلامية ، ولذلك نجد أن العالم العربى فى تطوره ضم أقليات عنصرية غير عربية كالأكراد فى العراق وسكان جنوب السودان وشعوب شمال غرب أفريقيا .

ومن هنا يظهر واضحاً تأثير الثقافة الإسلامية فى تحقيق الوحدة العربية للشعب العربى ، ويلقى دوراً رئيسياً على التربية فى القضاء على التناقضات والعمل على توحيد وتجانس الاتجاهات الفكرية فى العالم العربى حيث أصبح الإطار الثقافى المحدد لدور التربية هو الثقافة الإسلامية ، إلى

جانب شخصية المنطقة المحلية مما يظهر أثره واضحاً فى تنظيم ومحتوى مناهج الدراسة والتعليم لبناء المنطقة العربية .

ونتج عن الاتصال الحضارى بالثقافة الفارسية فى الشرق والحضارة الرومانية البيزنطية فى الغرب أن وجت الثقافة العربية الجديدة من روافد فكرية متدفقة فى هاتين الحضارتين نهلت منها وترعرعت عليها وظهرت حركة الترجمة لكتب الطب والفلسفة والحكمة والفلك وأدخل الكثير من المفردات والألفاظ الفارسية والأرمينية على اللغة العربية ، ومما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من قوة هاتين الحضارتين الكبيرتين لم تفقد الثقافة العربية الإسلامية الجديدة قوتها وإشعاعها بل زادتها هذه العلاقة قوة وإشعاع .

ومن الملاحظ ن نظام التعليم العربى فى بداية نشاطه ارتبط بالتعليم الدينى فكانت الوحدات التربوية والتعليمية الأولى فى العالم العربى تتمثل فى الكتاتيب، وكان المنهج الدراسى فيها يهدف إلى نشر وتعميق الثقافة الدينية الإسلامية والتعليم الفردى السائد فى هذه الكتاتيب وما زال يمثل أرقى نظام التعليم وأفضلها كفاءة فى النظريات التربوية الحديثة فى عصره .

وكان لسيطرة العثمانيين على المنطقة العربية طيلة خمسة قرن ذلك على الحياة العامة فى المنطقة العربية والانعزال عن ركب الحضارة والتقدم ، وانخفاض المستوى العام للحياة فى جميع النواحى ، وإهمال اللغة العربية والثقافة العربية وإعلاء شأن الثقافة التركية واللغة التركية فكانت اللغة التركية هى اللغة الرسمية لعمل الحكومة ولغة التعليم الأساسية أيضاً وكانت اللغة العربية لغة ثانوية وأدى ذلك إلى إدخال الكثير من الألفاظ والكلمات التركية فى التعليم خاصة وفى الحياة العامة وما تزال منتشرة دارجة بين الناس إلى

الآن ، كما ساد نظام الطبقات فى المجتمع الذى تمثل فى نظام الأسياد والعبيد مما أدى إلى الاقتصار على طبقة الأسياد فى التعليم فقط وحرمان عامة الشعب منها ، وتأثرت النظرة إلى المرأة من خلال سيادة نظام الحريم الذى أدى إلى تخلف المرأة اجتماعياً وثقافياً وعمل على حرمانها من التعليم ، ولقد عملت السياسة التعليمية للدولة العثمانية على تأخير تعليم العرب المسلمين دون غيرهم مما أدى إلى انتشار التعليم بين غير المسلمين وإلى كثرة المدارس الأجنبية والتبشيرية فى البلاد العربية مما أدى إلى نتائج بالغة الأهمية والخطورة على تطوير المجتمع العربى ، وبعد الاستعمار التركى ابتلى العالم العربى بالاستعمار الغربى متمثلاً فى الاستعمار الفرنسى والبريطانى والإيطالى ، حيث كان الاستعمار الفرنسى يعمل على فرنسة البلاد العربية التى استولى عليها مثل المغرب والجزائر وسوريا ولبنان وتونس ولكن الإدارة البريطانية كانت تهدف إلى استغلال الدول التى استعمرتها فلم تهتم بالثقافة مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للحياة فى البلاد العربية ومحاربة التعليم حتى لاينتشر بين أفراد الشعب فيثير فى نفوسهم الثورة ضد الاستعمار ، ولقد أدخل الاستعمار الغربى أيضاً اللغات الأجنبية فى التعليم ، كما قدم أنماطاً معينة من التعليم تقدم باللغات الأجنبية مما أدى إلى تراكم وصعوبة مشكلة التعريب حتى الآن ، وأدخل الاستعمار الغربى أيضاً المدارس الأجنبية مما أدى إلى خلق الطبقية فى التعليم وظهور شخصيات غير متكيفة مع ثقافة المجتمع العربى ، وأدخلت الكثير من المفاهيم الجديدة فى مناهج الدراسة الهدف منها تحقيق أهداف الاستعمار بإقناع الأفراد بضرورة استمرار الاحتلال وفقدان ثقة أفراد الشعب فى أنفسهم .

ثم ظهرت حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى فى الوطن العربى منذ سنوات معدودة بدا العالم العربى بعدها ينظر إلى الأوضاع والمعالم التى يتميز بها من موقع استراتيجى يجعل الأنظار تتجه إليه بالحقد والرغبة فى التملك سوء من النواحى السياسية أو العسكرية أو الفكرية أو الاقتصادية ، وهذا الأمر يلقى عبء على التعليم فى تهيئة الجو التربوى المناسب لاحتكاك الثقافة العربية بالثقافة الأجنبية لتكوين الشخصية العربية الغربية التى تحمل هذه الثقافة وتحافظ عليها وتعمل على تطويرها وتقدمها حتى تستغل هذه الثروات والإمكانيات المادية والبشرية التى يتمتع بها العالم العربى لتحقيق الرفاهية والتقدم والازدهار لهذه المنطقة ، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إعداد الخبراء والمتخصصون والعمال الفنيون ، ولهذا اتجهت الدول العربية إلى الاهتمام بالتعليم باعتباره المسئول الأول عن تنمية الثورة البشرية والوصول بها إلى مستويات عالية من الكفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية والفكرية فى إطار من الوحدة القومية والفكرية والعقائدية بين دول الوطن العربى .

إن التعرف على الجذور التاريخية التى واجهها العالم العربى أثبت أن ما يعانيه التعليم فى الدول العربية ما هو إلا نتاج حركة تاريخية ثقافية ، وأن فهم هذه المتغيرات يصنع منهاجاً للمستقبل يؤدى إلى بناء نظام اجتماعى جديد .

ومع نهاية هذه الفترات التاريخية نستطيع استعراض مجموعة من التحديات التى تواجه التعليم فى مصر ، ومن أهمها :

١ – عدم وجود فلسفة تعليمية واضحة المعالم :

تفتقد معظم الدول النامية وجود فلسفة تعليمية محدد تقود وتوجه النظام التعليمى على أساس قيم واتجاهات وأهداف محددة ، فهناك ضرورة لوجود

مثل هذه الفلسفة التى تساعد فى حماية ثروات البلاد والدفاع عنها وتأمين أمنها القومى فى مواجهة المطامع المختلفة ، إن التأكيد على أهمية وجود الفلسفة التربوية التى تقود حركة التعليم بمصر والعالم العربى النامى ضرورة تؤكدها الحاجة إلى مزيد من التنمية المستدامة باعتبار التعليم هو الأساس والركيزة لتحقيق هذه التنمية .

٢- انخفاض النمو الكمى وتدنى المستوى الكيفى :

إن معدلات النمو الكمى فى التعليم العام فى مصر لا تسير بالدرجة المطلوبة ، ومن المعروف أن النمو الكمى للتعليم كان على حساب جودة التعليم وكفاءته وذلك نتيجة المواءمة بين توفير الفرص التعليمية للأعداد المتزايدة باستمرار مع المحافظة على جودة العملية التعليمية ونستطيع حل هذه المشاكل عن طريق التخطيط التعليمى القائم على الوعى الكافى بمتطلبات الكم والكيف ولهذا نرى اهتماماً ملحوظاً وعناية متزايدة بأمور التعليم فى الآونة الأخيرة يتمثل فى زيادة الميزانيات المعتمدة له وزيادة الاستثمارات التعليمية .

أما من حيث الكيف فحظ التعليم أقل من الكم بكثير . لأن جداول التعليم تعتمد على توفير الأبنية الصالحة والأدوات اللازمة والمعلمين والبرامج والمناهج الجيدة والمناخ المدرسى الصحى وتوفر الحوافز وتنوع الأنشطة والمعدلات المناسبة لطالب المعلمين والمعدلات المعقولة لعدد التلاميذ لكل معلم وكثافة الفصل المعقولة وغيرها من الأمور التى تحقق الفاعلية للعملية التربوية.

٣- الثنائية فى التعليم :

يواجه التعليم مجموعة من الصعوبات تبدو فى صورة ثنائيات يمكن إيجازها على النحو التالى :

أ - ثنائية التعليم العام والتعليم الفنى والتقنى ، فالنظرة إلى تمجيد التعليم العقلى والنظرى مترسبة من سنوات طويلة حيث كانت فلسفة أفلاطون ترى فى الحياة العقلية كل مجد وارتفاع مستوى فى حين تحتقر الخبرة العملية والعمل اليدوى ، وما زالت تلك النظرة سائدة بشكل أو بآخر فالالتحاق بالتعليم الفنى نجده فى المرتبة الثانية بعد التعليم الثانوى العام وذلك رغم حاجة التنمية الاقتصادية إلى القوى العاملة الفنية المدربة على التطبيقات العملية ، كما تظهر هذه الثنائية أيضاً فى التعليم الجامعى حيث نشاهد ثنائية العلوم الإنسانية والاجتماعية من ناحية والدراسات العملية والتطبيقية من ناحية أخرى .

ب- ثنائية التعليم الدينى والتعليم الحديث ، فالمتابع لمناهج التعليم الدينى وما يطلق عليه التعليم العام يجد تفاوتاً كبيراً بينهما مما يؤدى إلى تباين واضح فى الإطار الفكرى لكليهما ، فهذه الثنائية تم تدعيمها وتنميتها من خلال الفصل الواضح للقبول من المرحلة الثانوية إلى الجامعية ففى كثير من الأحيان يتم رفض قبول أبناء التعليم العام بالمدارس الأزهرية وكذلك لا يتم قبول أبناء الثانوية الأزهرية بالتعليم الجامعى بعيداً عن جامعة الأزهر، بل أن الأمر قد انتهى ببعض أولياء أمور طلبة الثانوية الأزهرية للجوء إلى القضاء لمساواة أبناءهم بأبناء الثانوية العامة فى الالتحاق ببعض الكليات الفريدة مثل كلية الشرطة وغيرها .

جـ- ثنائية التعليم العام والخاص : هناك ازدواجية واضحة فى العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص حيث يتميز التعليم العام بإشراف الدولة الكامل عليه ومجانيته فى حين نجد مدارس التعليم الخاص تتمتع باستقلالية واضحة وبقدرة على اجتذاب عناصر جيدة وبتوفير تعليم بمستوى جودة مرتفع ، ويحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى سياسة الإدارة المتبعة بالمدارس العامة لتوفير قدر أكبر من اللامركزية رغبة فى تحسين جودة التعليم المقدم فى هذه المدارس .

د - ثنائية القبول بالجامعات وحاجة سوق العمل : فمن الملاحظ عدم وجود ارتباط واضح بين أعداد الطلاب المقبولين وحاجة سوق العمل من الخريجين وأصبح كل قطاع يسعى إلى قبول ما يحتاجه دون النظر إلى القطاع الآخر فالتعليم الجامعى مطالب بقبول أكبر عدد ممكن من خريجى التعليم الثانوى وسوق العمل لا يستطيع أن يستوعب كافة خريجى التعليم الجامعى وأصبحت مقولة التعليم الجامعى من أجل التنمية تواجه مشكلات عديدة نظراً للانفصال الكبير بين التعليم الجامعى ومؤسسات العمل الاقتصادى والاجتماعى والهيئات الثقافية والقيادات المهنية وقد يكون من المناسب النظر فى الجمع بين التعليم والبحث العلمى والإنتاج بما يساعد على الإعداد للعمل والحياة العامة وعلى رفع المكانة الاقتصادية والاجتماعية لخريجى المؤسسة الجامعية .

ومن المؤكد أن هناك الكثير من الثنائيات الأخرى التى تؤثر فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل ثنائية قبول كل خريجى التعليم الثانوى بالجامعة وتقنين قبول هؤلاء الخريجين وثنائية الذكور والإناث وثنائية توفير الاستقلال

للجامعة أو التدخل فى شئونها وثنائية الدراسة والبحث من أجل المعرفة أو من أجل التطبيق العملى .

٤- الحاجة إلى تعريب التعليم :

بمعنى إحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية الدخيلة فى نظام التعليم باعتبارها لغة للتعليم . وهى مشكلة أساسية تبرز حدتها فى دول المغرب العربى حيث تعتبر اللغة الأجنبية هى لغة تعليم جميع المواد ولكنها أقل خطورة فى الدول العربية الأخرى حيث تدرس بعض مواد فى الجامعات باللغة الأجنبية . وتقوم الدول العربية فرادى بمشاركة مكتب التعريب بجامعة الدول العربية فى الرباط والمجامع اللغوية والمؤسسات التربوية المتخصصة تقوم هذه الهيئات بتعريب لغة التعليم ، وقد قطعت سوريا شوطاً كبيراً فى هذا المضمار فالآن تدرس جميع العلوم حتى الجامعة باللغة العربية ، وقطعت دول المغرب العرب شوطاً كبيراً فى تعريب التعليم بها ولقد انتهت الجزائر من تعريب السنوات الست الأولى من التعليم . وما زالت مصر والسودان والسعودية والكويت ولأردن والعراق تدرس المواد العملية فى التعليم الجامعى والعالى باللغة الإنجليزية ، ومن الجدير بالذكر أن هناك رأيان بالنسبة لتعريب التعليم :

- رأى يعارض التعريب على أساس انتشار اللغة العربية الفصحى وصعوبة تعليمها وافتقار اللغة العربية إلى المصطلحات والمصادر العلمية الحديثة والمراجع والمجلات العملية . وأيضاً الدراسات العليا للمبعوثين إلى الخارج تتم باللغة الأجنبية وأن التعريب يؤدى إلى عزل الحركة العلمية فى البلاد العربية عن نظيرتها فى الخارج .

- ورأى آخر يؤيد التعريب على أساس توجيه الاهتمام إلى اللغة العربية وإلى الارتقاء بشأنها ، والتعريب يفيد الطالب فى سرعة الفهم مباشرة بدلاً من الترجمة أولاً كمجهود ثم الفهم . والأهم من ذلك أن التعليم يربط العلم بالحياة داخل المجتمع حيث لا تحدث الفجوات والانفصال ويسهل تداول العلم فى نواحى الحياة المختلفة بلغة سهلة . ولكن يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن تعريب التعليم لا يعنى إنهاء دراسة لغة أجنبية ولكن عدم دراسة مادة علمية باللغة الأجنبية .

٥- الحاجة لتعليم البدو والرحل الفلسطينيين :

ينتشر البدو فى المناطق الصحراوية من الوطن العربى ولا يستقرون فى مكان واحد بل ينتقلون من مكان لآخر وراء متطلبات المعيشة والرعى ولهذا يصعب تعليمهم لكثرة ترحالهم فيجب توطين هؤلاء البدو والرحل فى مناطق سكنية أولاً ثم إمداد هذه المناطق بالخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية ، وتتمثل مشكلة تعليم البدو فى السعودية ومصر (والصحراء الغربية) وليبيا والعراق والجزائر والمغرب وسوريا ويساعد على حل مشكلة تعليم البدو انتشار أسلوب المدرس الوحيد الذى يعلم الصفوف حيث يقوم بالتدريس لعدد قليل من التلاميذ فى صفوف دراسية مختلفة .

أما عن الفلسطينيين فنجد هناك نظام لتعليمهم داخل إسرائيل . ويعتبر جزء من نظام التعليم الإسرائيلى ، وهناك مشاكل كثيرة تواجه تعليم الفلسطينيين اخل الأراضى المحتلة ، وهناك طلاب فلسطينيين يتعلمون فى الدول العربية ، ويعتبر الأردن فى مقدمة هذه الدول ثم غزة ثم الكويت ثم سوريا والسعودية ومصر .

٦- الحاجة إلى تطوير إدارة التعليم :

تقوم إدارة التعليم فى مصر والدول العربية على أسس مركزية تمشياً مع التنظيم الإدارى العام لهذه الدول حتى تتولى المسئولية الكبرى وزارة يطلق عليها مسميات مختلفة مثل وزارة التربية أو المعارف أو التربية الوطنية أو التربية والتعليم وتتولى هذه الوزارة على التعليم الرسمى العام والخاص والفنى وكذلك التعليم العالى باستثناء العراق وسوريا ومصر حيث توجد وزارة خاصة بالتعليم العالى وهناك وزارات أخرى تقوم بالإشراف على أنواع معينة من التعليم مثل :

- دور الحضانة تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر والأردن وسوريا .
- التعليم الزراعى وتشرف عليه وزارة الزراعة فى سوريا .
- التعليم والتدريب المهنى وتشرف عليه وزارة الحربية والصناعة فى مصر وكفاية الدولة بشئون الشباب الرياضى والشئون الاجتماعية فى تونس .
- معاهد الفنون المسرحية والموسيقية والبالية وتشرف عليها وزارة الثقافة فى مصر .
- معاهد التعليم الدينى ويشرف عليه الأزهر فى مصر ومجلس الشئون الإسلامية فى الأردن ووزارة الأوقاف فى سوريا والسلطات الدينية ف المملكة العربية السعودية .

وهنا يجد الإشارة إلى ضرورة وضع الخطط التعليمية التوسع الكمى والنوعى فى التعليم وتحديد المسئوليات المختلفة للجهات المتخصصة فى تنفيذ

أهداف الخطة ومن الملاحظ أن هناك دول عربية لها خطط منفصلة ولكن يجب التخطيط على مستوى الدول العربية ككل .

ويجب أيضاً ضرورة التخفيف من حدة النظام المركزى فى إدارة التعليم فيجب منح السلطات والهيئات التعليمية المحلية مزيداً من المسئوليات والسلطات ويتضح هذا فى التعليم الابتدائى ولكن يجب أن يشمل أنواع التعليم الأخرى علماً بأن الإدارة المركزية لها عيوبها والإدارة اللامركزية لها عيوبها ولكن يجب الجمع بين الاثنين

٧- الحاجة إلى إعادة هيكلة وتنظيم التعليم :

هناك اختلاف بين الدول العربية فى درجات السلم التعليمى ومسمياتها ولكن يمكن القول بصفة عامة بأن السلم التعليمى ف الدول العربية يتكون من أربع مراحل مرحلة الحضانة ، المرحلة الأولى ، المرحلة الثانية ، المرحلة الثالثة .

أ- مرحلة الحضانة :

ما زالت هذه المرحلة تحظى بالقليل من اهتمام الدول العربية رغم أهميتها وخطورتها فما زالت خارج السلم التعليمى الرسمى وتخضع لإشراف هيئات غير تعليمية .

٢- المرحلة لابتدائية :

عظم الدول العربية تتم هذه المرحلة على أساس ٦ سنوات من ٦ : ١٢ باستثناء المغرب ولبنان خمس سوات فق والكويت واليمن الجنوبية أربع سنوات فقط وتعتبر هذه المرحلة مجانية إلزامية لجميع الأطفال ابتداء من السادسة (باستثناء المغرب من سن السابعة) . تختلف طول فترة الإلزام من

دولة عربية لأخرى ففى الأردن طول فترة الإلزام ٩ سنوات أما باقى الدول بعضها يلتزم بالحد الأدنى للإلزام والبعض الآخر يطيل فترة الإلزام فيجعلها ثمان سنوات من ٦ إلى ١٤ أما فى لبنان والسعودية والسودان واليمن فليس بها قوانين خاصة بالإلزام إن كانت تقدم تعليماً مجانياً . وتتراوح نسبة الاستيعاب بين الاستيعاب الكامل والجزئى فى نسب قبول الطلاب .

وما زال هناك تناقضات موجودة بين الأنواع المختلفة لمدارس المرحل الابتدائية ويجب ل هذه التناقضات وتوجيه الاهتمام إلى هذه المرحلة لأنها مرحلة إعداد الفرد للمواطنة فى المجتمع العربى وتعتبر منتهية للغالبية العظمى من التلاميذ . وتعتبر اللغة العربية هى لغة التعليم ما عدا مناطق الأكراد فى العراق وجنوب السودان وفى المغرب العربى ولكن هناك اتجاه بتعريب التعليم الابتدائى بصورة جدية ولكن من جهة أخرى تقوم لبنان بتعليم لغة أجنبية ولكن هذه المرحلة تعتبر إعداد وتمهيد للمرحلة الابتدائية ويجب توجيه الاهتمام إليها وإشراف هيئ تربوية عليها وإدخالها مدة الإلزام فى الصفوف الأولى بجانب اللغة العربية أما الأردن والعراق وليبيا والكويت فتدرس الإنجليزية فى الصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية أما المغرب العربى فيدرس الفرنسية فى الصفوف الأخيرة من المرحلة الأخيرة أما فى مصر وسوريا تدرس أى لغة أجنبية فى المرحلة الابتدائية .

ويعتبر التعليم فى المرحلة الأبتدائية تعليماً مختلطاً فيما عدا بعض الدول التى ما زالت الاهتمام بتعليم الفتاة فيها بدائياً وتقاليد بالية تمنع اختلاط الجنسين فى جميع المراحل وتقوم الدراسة فى المرحلة الابتدائية فى جميع الدول العربية بصف عامة بتزيد التلاميذ بالمهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب وبعض المعلومات العامة وهى دراسة عامة غير مهنية أو

تخصصية تدور حول موضوعات قومية اجتماعية واقتصادية وترويحية وثيقة الصلة بحياة التلميذ ن ناحية ومتمشية مع ميوله وقدراته من ناحية أخرى .

وقد يتم نقل التلاميذ من فرقة لأخرى أعلى بالنقل الآلى فى بعض الـدول العربية وفى البعض الآخر أخذ بنظام الامتحانات فـى كـل الفـرق نتيجـة للإحساس بعدم الرضا عن مستوى التعليم بهـذه المرحلـة . ولكـن نظـام الامتحانات يزيد من الفاقد فى التعليم الابتدائى من حيث الرسوب وما ينتج من إعادة القيد أو إلى إعادة التكلفة مرة ثانية أو إلى التسرب وهو عبـارة عـن انفصال التلميذ عن المرحلة الابتدائية قبل إتمامها إلى نهايتها أو يـؤدى إلـى التسيب وهو الانقطاع عن المدرسة الابتدائية لفترة ثم العودة إليها مرة ثانية .

أما من حيث معلم المرحلة الابتدائية فما زال إعداده ضعيفاً فـى مسـتواه وهناك تفاوت فى مستوى كفاءة المعلمين وهناك كثير من العوامل التى تـؤثر على أداء المعلم لدوره فيجب إعادة النظر فى إعداد معلمى المدارس الابتدائية والاهتمام بأوضاعهم المادية والاجتماعية .

أما من حيث أبنية المدارس فهى فى مستوى منخفض جداً بحيث لا تتوافر فى الكثير منها أدنى الشروط الصحية والتربوية وما يزيد المشكلة تعقيداً فـى الدول التى التزمت بتطبيق سياسة الإلزام فتلجأ أحياناً إلى تأجير مبانى لم تعد أصلاً للأغراض التعليمية واستخدام أبنية قديمة واستخدام البناء الواحد لفترتين أو ثلاث فترات دراسية فى اليوم وذلك بالإضافة إلـى الوسـائل والأثاثـات والإمكانيات للعملية التعليمية فهى فى مستوى منخفض جداً يعوق تقدم التعليم الابتدائى كمعدل تكلفة التلميذ فى البلاد العربية عموماً منخفض جداً ولا شـك

أن خفض تكلفة التلميذ اقتصادياً له أهميته ولكن بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى جودة التعليم ونوعيته .

- المرحلة الثانية (المتوسطة والثانية) :

تختلف الدول العربية فى تنظيم المرحلة الثانية فبعضها يجعلها مرحلة متكاملة من حلقتين مثل تونس والجزائر والمغرب ولكن معظم الدول العربية تأخذ بتقسيم المرحلة الثانية إلى مرحلتين منفصلتين هما :

٣- المرحلة الإعدادية :

وتسمى المتوسطة فى لبنان والكويت واليمن والسعودية والعراق والسودان ومدتها فى معظم الدول العربية ثلاث سنوات ، وأربع سنوات فى الكويت ولبنان . وتعتبر هذه المرحلة فى بعض الدول العربية ضمن مرحلة الإلزام كما فى الأردن والكويت والجزائر وليبيا والمغرب . ويعتبر التعليم فى هذه المرحلة فى جميع الدول العربية بالمجان .

٤- المرحلة الثانوية :

ولا خلاف على تسميتها بين الدول العربية باستثناء العراق حيث تعرف المرحلة الإعدادية ، ومدة هذه المرحلة ثلاث سنوات فى معظم البلاد العربية وأربعة فى الكويت واليمن الجنوبية .

وتشمل هذه المرحلة :

- التعليم العام الذى يعد أساساً للالتحاق بالجامعة والمعاهد العليا .
- التعليم الفنى الذى يهتم بإعداد الفنيين فى مختلف المجالات وتسمى المدارس المهنية ولكل منها مدارسه ومناهجه الخاصة بها فيما عدا تونس حيث يكون

التعليم الفنى فى بعض المدارس الثانوية كشعبه من شعبها . وينقسم التعليم الثانوى العام فى معظم البلاد العربية إلى قسمين علمى وأدبى .

وتحظى المرحلة بالاهتمام من الدول العربية من حيث تطـوير برامجهـا ومناهجها لا سيما برامج الرياضيات الحديثة والعلوم واللغات . ولكن ما زال الاهتمام مركزاً على التعليم الثانوى العام أما التعليم الفنى فيحظى باهتمام أقل ويرتبط ذلك بمشكلة التخصص وثنائية الثقافة العلمية والأدبية القائمة فى التعليم الثانوى العام .

وما زالت برامج التعليم العام جافة نظرية فى هذه المرحلة ويجب الاهتمام بالعلوم الحديثة والتطبيقية حيث يرتبط العلم بالحياة والتعليم بالإنتاج .

يدخل تعليم اللغات فى مناهج المدرسة الإعدادية والثانوية فى جميع الـبلاد العربية وقد تكون بداية تعليمها فى المدرسة الإعدادية ما فى مصر وسوريا أو امتداد لدراستها فى المرحلة الابتدائية كما فى باقى الـدول العربيـة وتعتبـر الإنجليزية تليها الفرنسية من أكثر اللغات شيوعاً فى تعليم اللغات على الـرغم من وجود فرص اختيار من لغات أخرى كما فى مصر .

وتشير البيانات الإحصائية إلى اتجاه الدول العربية إلى التوسع السريع فى التعليم الثانوى بمعدل يفوق كثيراً التعليم الابتدائى وبصورة واضحة فى التعليم الثانوى العام دون التعليم الثانوى الفنى . إلا أن هذه الزيادة الظاهرة لا تعتبر توسعاً حقيقياً فى هذا النوع من التعليم ومما يدل على ذلك أن معدلات نسـبة التلاميذ إلى السكان لوحظ عليها تقدم ملموس لأن عدد السكان يتزايد بصورة كبيرة . وعلى كل حال فما زال حوالى ٨٠% من التلاميذ فى سن المرحلـة

الثانوية لا يحظون بالتعليم فيها . بهذا نجد أن معدلات النمو الكيفى للتعليم لا تصير بالدرجة المطلوبة .

وبالنسبة لإعداد معلمى المرحلة الثانوية والإعدادية فيتم فى كليات التربية حسب التخصصات المختلفة للتعليم على أساس نظام الإعداد التكاملى . ويجب الاهتمام والتوسع فى كليات التربية . للقيام بهذه المسئولية بحيث لا تحتاج إلى الاستعانة بخريجى الكيات الأخرى الغير متخصصة فى إعداد المعلم . وهناك عوامل مختلفة تعتبر مثيرات لكيف بالنسبة للتعليم الثانوى بنوعيه .

فنجد أن عدد المدرسين المؤهلين تربوياً للعمل بهذه المرحلة منخفض بالنسبة إلى عدد التلاميذ مما يجعل بعض الدول تستعين بخريجين كليات أخرى لا تعد طلابها للعمل بمهنة التدريس وهذا بلا شك له دور وتأثير على كفاءة المدرس فى أداء دوره كما أن نقص عدد المدرسين يزيد من عدد ساعات عمل المدرسين مما يؤثر على مدى إنتاجيته فى المدرسة بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية والمادية للمعلم فهذه لها تأثير كبير فى تشجيع المدرسين ودفع الطلاب فهذه لها تأثير كبير فى تشجيع المدرسين ودفع الطلاب للالتحاق بالكليات المتخصصة فى إعداد المعلم وهناك أيضاً عوامل أخرى مثل عدم توافر الأبنية المدرسية الصالحة بالنسبة للتعليم الثانوى ونقص الوسائل والإمكانيات المعينة على التعليم وتأخر دخول تكنولوجيا التعليم فى مصر .

٨- تدنى نوعية التعليم فى الكثير من المناطق :

إن نوعية التعليم المقدم للأطفال بالمدارس من العوامل المهمة التى تتعلق بالمهارات الأساسية التى يعتمد عليها المجتمع لاستيعاب المعرفة الجديدة

وإمداد المجمع باحتياجات سوق العمل في المستقبل وهناك الكثير من جوانب النقص المعروفة في مدخلات العملية التعليمية مثل :

١- تغيب المعلمين ونقص أعدادهم والقصور في إعدادهم بالكليات والمعاهد وتدني مرتباتهم وعشكلة تكريبهم أثناء الخدمة وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية .
٢- تركيز المدارس والنظام التعليمي على الحفظ والاستظهار للدروس دون فهم واستيعاب .
٣- عدم التجديد والتحديث في المناهج الدراسية .
٤- العجز في الكتب الدراسية والأدوات المدرسية الأخرى وتأخير تسليم الكتب وسوء طباعة الكثير منها .

كما أن هناك الكثير من جوانب النقص في نوعية التعليم وتظهر أيضاً في مخرجات العملية التعليمية ، والكثير من نتائج الطلاب لازالت ضعيفة بالإضافة على انتشار ظاهرة الغش ، وانخفاض عدد المهارات التي يكتسبها الخريج ونوعية هذه المهارات ومدى مناسبتها للمجتمع في الحاضر والمستقبل .

٩- انخفاض أداء المدارس العامة :

لا تزال معظم المدارس في جميع المستويات تقدم تعليماً غير فعال وغير مناسب مما أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وانتشار المجموعات الدراسية داخل المدارس في فترات مسائية قد يكون لها من الأضرار أكثر من الفوائد ، فمن الملاحظ أن من يقومون بالعمل في الفترات المسائية إدارة ومعلمين وتلاميذ هم أنفسهم من ينتمون إلى المدارس في

الفترات الصباحية ، ومن المتوقع تدنى الأداء سواء فى الفترات الصباحية أو المجموعات المدرسية ، كما أنه من الملاحظ أن هناك رفضاً شعبياً للكثير من أشكال هذه المجموعات المدرسية ، ومع انتشار المدارس الخاصة تبين أن طلاب هذه المدارس يحققون أفضل كثيراً من طلاب المدارس العامة .

١٠- تزايد وجود التضادات والمقابلات بالنظام التعليمى :

من الملاحظ تزايد حركة المقابلات التى تواجه النظام التعليمى فى مصر ، فعلى سبيل المثال هناك رغبة مجتمعية فى السعى إلى التوسع فى القبول بالتعليم بداية من المرحلة الأولى ونهاية بالتعليم العالى والجامعى ، وفى نفس الوقت يواجه المجتمع انخفاض واضح فى كم الوظائف التى يسمح بوجودها الاقتصاد المحلى ، ويؤدى ذلك بالضرورة إلى تفاقم حجم مشكلة البطالة ، حيث قد لا تحتاج خطط التنمية إلى مزيد من الخريجين الذين يؤهلهم النظام التعليمى للعمل وفقاً لرؤية بعيدة عن حاجة هذه الخطط ، وهناك تضاد آخر حيث تتزايد رغبة أولياء الأمور فى إلحاق أبنائهم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية فى حين قد يحتاج المجتمع إلى المزيد من التوسع فى العلوم التطبيقية . وتتزايد الضغوط لمزيد من التعليم للإناث بالإضافة إلى تعليم الذكور ، وفى حالة عدم القدرة على توفير الأماكن لمزيد من الطلاب تتزايد الضغوط على النظام التعليمى ، وبالتالى على قدرته على استيعاب مزيد من الطلاب أو الطالبات ، كما أنه من الملاحظ وجود الكثير من الاهتمام بالتعليم ومدارسه بالعاصمة والمناطق الحضرية فى حين تواجه المناطق الريفية والبعيدة عن العاصمة مشاكل متعددة، كما يبدو واضحاً التناقض والتضاد بين التوسع فى التعليم العام والتوسع فى التعليم الفنى ، وبين الاهتمام بالتعليم

لخاص والاهتمام بالتعليم العام والمجانى ، وهناك رؤى أخرى تناصر التعليم الدينى وتدعمه فى حين هناك من يرغب فى تدعيم التعليم العام .

وعلى العموم الشكل التالى يوضح المزيد من التناقضات والتضـــادات بين العوامل المختلفة التى تواجه النظام التعليمى ، كما يوضح الشكل الآخـــر مزيد من التناقضات داخل النظام التعليمى وداخل مدارسه ومناهجه .

التضاد بين	(١)	التوسع فى القبول بالتعليم	انخفاض المطروح فى سوق العمل
	(٢)	التوسع فى القبول بالتعليم	مدى حاجة خطط التنمية وعملياتها
	(٣)	التوسع فى العلوم الإنسانية والاجتماعية	التوسع فى العلوم العملية والتطبيقية
	(٤)	التوسع فى تعليم الإناث	الاهتمام بتنمية وتعليم الذكور
	(٥)	الاهتمام بالعاصمة والتعليم بها	الاهتمام بالمدن الأخرى والقرى
	(٦)	التوسع فى القبول	الانخفاض فى القبول
	(٧)	الاهتمام بالتعليم العام	الاهتمام بالتعليم الجامعى
	(٨)	الاهتمام بالتعليم العام	الاهتمام بالتعليم الفنى
	(٩)	المطالبة باستقلال الجامعة والتعليم	تزايد التدخل فى شئون الجامعة
	(١٠)	الدراسة فى البحث من أجل المعرفة	الدراسة والبحث من أجل التطبيق
	(١١)	الاهتمام بالتعليم الخاص	الاهتمام بالتعليم العام
	(١٢)	التوسع فى التعليم الدينى	التوسع فى التعليم العام

التضاد بين	(١)	جمود العملية التعليمية	مرونة العملية التعليمية والسماح بالتحرك والانتقال والتغيير
	(٢)	تجانس المناهج والتدريس والتقويم	تنوع المناهج وتنمية القدرات والاستعدادات ومواجهة الظروف والمواقف المتجددة
	(٣)	ثقافة الحد الأدنى محو الأمية	ثقافة الجودة والإتقان
	(٤)	ثقافة الحفظ والتلقين	ثقافة الإبداع والابتكار
	(٥)	ثقافة التسليم والتصديق "كل ما يقال سليم وصحيح"	ثقافة التقويم والتفكير فيما يعرض وتصويب الأخطاء
	(٦)	السلوك السلبى والتواكل والاستسلام	السلوك الإيجابى الفعال الذى يتسم بتحمل المسئولية وحرية القرار
	(٧)	التعلم المعتمد على الآخر	التعلم المستمر المعتمد على الذات
	(٨)	التعلم محدود المدة الزمنية	التعلم مدى الحياة
	(٩)	ثقافة الاتجاه الواحد والإجبار	ثقافة المشاركة والاختيار

الفصل الرابع

تحديات التربية الديمقراطية

مقدمة :

الديمقراطية قيمة عظيمة للحصول إلى الرفاهية الإنسانية بوصفها أحد مظاهر حرية الإنسان وللحريات السياسية تأثير كبير على حياة المواطنين وقدراتهم ، وعدم قدرة الإنسان على التعبير بعد أساسى من أبعاد الفقر ، وتعتبر الحريات المدنية والسياسية ، بالإضافة إلى الانتخابات القائمة على المناقشة أدوات قوية لجعل الحكومات خاضعة للمساءلة عن أعمالها ، ولترجمة هذه الإمكانية إلى واقع يقتضى الأمر إنشاء كثير من المؤسسات لضمان أن تؤدى العملية الديمقراطية وظائفها كما ينبغى مثل :

- وسائل الإعلام المتنقلة لمراقبة العملية الانتخابية والإدارية .
- استقلال القضاء للحفاظ على الدستور وحكم القانون .
- مؤسسات برلمانية قوية لها القدرة على مراقبة السلطة التنفيذية .
- يقظة مستمرة لضمان أن تؤدى المعمليات الديمقراطية وظائفها كما ينبغى.

إن الديمقراطية فى حد ذاتها أمر طيب ولكن العمليات الديمقراطية السياسية وحدها ليست كافية ، فسياسات التمثيل النيابى تسمح بالتعبير عن مصالح كل الأفراد ولكن النتائج تتوقف على الطريقة التى تتحقق بها إلى النهاية مصالح مختلف الفئات ولذا فإن هناك ثلاث طرق رئيسية لتعديل البيئة المؤسسية للديمقراطية لجعلها أكثر فعالية :

الأول : أنه يجب أن تتخلل العمليات الديمقراطية جميع المستويات الرئيسة لصنع القرار ، فهناك الكثير من النظم أكثر ديمقراطية من حيث المبدأ، ولكن ليس من الناحية العملية .

الثانى : أنه يتعين إتاحة الفرصة للمواطنين للحصول بانتظام على المعلومات لكى يستطيعوا مساءلة المواطنين المدنيين والسياسيين ، ويتطلب الأمر التزاماً رسمياً بنشر المعلومات وخلق بيئة جديدة من الوعى العام .

ثالثاً : أن منظمات المجتمع المدنى تستطيع أن تمكن الأفراد من أسباب القوة وأن تضغط على الدولة لخدمة مصالحهم بطريقة أفضل ، وزيادة فعالية تطوير المؤسسة وبيئتها .

من المتفق عليه أن الإنسان لا يولد ديمقراطيا ، وأن وجود المؤسسات الديمقراطية في المجتمع لا يكفي لأن يصبح أفراده ديمقراطيين يقدرون القيم الديمقراطية ويمارسونها ، فاتجاهات الأفراد وشعورهم نحو الديمقراطيين وقيمها ينبغي أن يعد لها إعدادا متكاملا من خلال تعاون فعال ومشاركة إيجابية من المواطنين والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى

وهذا التفاعل المطلوب يؤدي بالضرورة إلى إعادة فحص الدور التربوي للمدرسة في غرس وإكساب عادات وفضائل الممارسة الديمقراطية للأبناء من خلال إعادة تخطيط المزيد التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيق التنمية الكاملة والكلية للشخصية الإنسانية مع الاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية في الحياة والاحترام الكامل للحقوق والواجبات والحريات الأساسية إن إعادة التخطيط للدور التربوي للمدرسة وانقاذها من حالات الاضطراب والانحراف ينبغي أن يمتد إلى الأسرة التي أصبحت في حاجة ماسة لذلك أيضا نظرا لتزايد ساعات عمل الأمهات ولتناقص الساعات المدرسية وتزايد ساعات تواجد الأطفال بمفردهم أمام التلفزيون .

إن النظام المدرسي وما به من اتجاهات وممارسات يمكن ان تولد مجالات لسوء الفهم تؤدي إلى عدم احترام الآخرين وقد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وغرس بذور عدم التسامح فهناك التوبيخ غير التربوي وهناك التأنيب المستمر وهناك بذور عدم العدالة ..

إن وجود هذه العناصر في المدرسة يؤدي بالضرورة إلى ميل شباب المدرسة إلى رفض وتجاهل سلطة المعلم والإدارة المدرسية بعد ذلك ، ولذا فالنظام المدرسي يحتاج إلى كثير من الانفتاح والديمقراطية حتى تستطيع

المدرسة أن تعيش في أمان وتشارك في بناء المجتمع وفق أخلاقيات جديدة للتعايش والعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة وجودة الحياة .

يقول كل باتريك : " أهم شيء أن يفهم المعلم كل تلميذ ويقود الفصل حتى يتمكن كل تلميذ من إظهار أهم الأشياء الجيدة التي يستطيع القيام بها " .

فمن الضروري توقع أفضل ما لدى التلاميذ والاعتراف بإنجازاتهم واحترام اهتماماتهم وفي نفس الوقت السعي لبناء خبراتهم وزيادتها .

ويضيف :

لقد عاملت تلاميذي : بنوع من الود .

لم أوبخهم أبدا .

لم استخدم القسوة أو التأنيب .

حاولت التدريس لكي يستفيد كل تلميذ .

وثقت في تلاميذي .

ناشدت الخير فيهم .

احترمتهم

عاملتهم كأفراد

ناشدت الجانب الحسن فيهم

منحتهم الفرص لإثبات ذلك

أعطيتهم التقدير والموافقة على تصرفاتهم .

يرى كلبا تريل أن الديمقراطية تعني :

" طريقة للحياة تؤكد على مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تسعى إلى إعطاء الفرد الفرصة للتحكم في السلوك الفردي والجماعي من أجل الصالح

العام وهذا التحكم داخل أي في ضمير الإنسان نفسه وطاعته واستجابته لمتطلبات الأخلاق الاجتماعية .. وهي أيضا تسمح بالتعبير عن الفردية في كل العلاقات بأكثر الطرق فاعلية " .

فالمجتمع الديمقراطي يفرض عددا من العقود والمسئوليات على المواطنين ، ولذا فعلى رجال التربية الحفاظ على تفرد الإنسان مع وضع القيود المجتمعية .

ويقول في تعريفه للمجتمع الديمقراطي :

من المهم أن يكون لكل من القادة والشعب فلسفة واضحة عن الحياة وعن التربية فأي مواطن يحترم الديمقراطية ويقدرها ، ويفكر كثيرا ولديه إحساس عميق ويتحمل المسئولية عن تصرفاته سيحاول أن يكون لديه نظرة متسقة عن الحياة وعن التربية يمكن الدفاع عنها .

ويضيف كلبا تريل :

" تسعى أي وجهة نظر سياسية كانت أم اجتماعية مثل الديمقراطية إلى التربية لتقوم بتخليد طريقها في الحياة " .

على رجال التربية أن يسألوا أنفسهم بجدية عن :

- ما نوع وجهات النظر الاجتماعية التي تدعمها الإدارة المدرسية .
- ما نوع الإجراءات التدريسية وأنماط التعلم التي يجب عليهم تبنيها من أجل مساندة هذه الحياة الاجتماعية المرغوب فيها .

" تهتم روح الديمقراطية بكل فرد وبرفاهيته وهذا الاهتمام ينبع من الشخصية والتفرد"

والديمقراطية الحقيقية تضع كل مؤسسة وبرنامج اجتماعي موضع الاختبار إذا كان يعمل لصالح الآخرين ولسعادتهم على أسس المساواة الفعلية .

" إذا أطلقت أي حركة تربوية على نفسها لقب التقدمية فيجب أن يكون لها توجه واتجاه وهذا يتضمن المعنى قدما إلى الأمام " .

فمن الخطأ اعتبا أن الديمقراطية تنحصر فقط فيطرق الانتخاب والممارسات الحكومية ، بل إنها تعني الطريقة للحياة بما يتضمنه من مبادئ أخلاقية تتحكم في السلوك الفردي والجماعي

وهي توفر إطارا أخلاقيا واجتماعيا ينعكس على سلوك الأفراد وتعاملهم بالإضافة التي سلوك المؤسسات واتخاذ القرارات اليومية والطريقة التي نتعامل فيها مع بعضنا وكيفية تفاعلاتنا الاجتماعية ، وكيفية تطوير القيم والأفكار التي توفر بدائل اجتماعية ، أنها أسلوب حياة تشجيع الأفراد على المشاركة الفعالة في الحياة .

المدرسة والديمقراطية :

هناك الكثير من الأفراد الذين يعترفون بأن المدرسة التي تعتبر مهد الديمقراطية ، والمكان الطبيعي للمناقشة والتفكير وقد فشلت في تحقيق هدفها المعرفي بسبب الأسلوب السلطوي ، والتقبل الأعمى للكلمة المكتوبة ، والمنهج المقسم بالأشياء المطلقة والأفكار التي لا تقبل النقاش والشك ولذا فهناك من يتهم المدرسة بعد ذلك بغرس الضعف فيها وفي المجتمع .

إن فهمنا للعلاقات وديناميكات العمل المدرسي ضروري وخاصة فيما تتضمنه من انعكاس للتناقضات في النظام الاجتماعي .

إن حاجة النظام المدرسي إلى الإنتاج ضرورية وخاصة تقبل الأشكال الجديدة والأنماط الديمقراطية المتنوعة فيما يتعلق بالمشاركة والتفرد والقيود المجتمعية .

إن السمة السائدة للتعلم بمدارسنا هي التكرار والحفظ المركز بغض النظر عن أي تفاعل لإنتاج معرفة جديدة أو تفسيرات جديدة ، ويرى المعلمون أنهم يقومون بالشرح مرة وأخرى حتى تلتصق المعلومات بأذهان التلاميذ .

إن عدم وجود علاقة بين التعليم والحياة والأعداد المحدود لعالم العمل والافتقار إلى التدريب الجامعي للأفراد ، وعدم جاذبيته .

وحين سئل بعض التلاميذ عن أفضل ما يرونه في المدرسة كانت هذه بعض التعليقات :

- أهم شيء في المدرسة هم أصدقائي
- أصدقائي وفترات الراحة
- أهم ما أحبه في المدرسة المرح والأصدقاء والاستمتاع معهم
- أهم شيء أن أتعلم وأعيش مع الآخرين
- من المطلوب أن نتخلص من الروتين اليومي للمدرسة .

وعلى العموم فإنه ليس من اليسير على النظم التعليمية أن تعلم الطلاب كيف يجعلون الديمقراطية أسلوبا ناجحا للحياة في المجتمع ، حيث يقتضي ذلك أن تقوم هذه النظم بممارستها ممارسة حقيقية وتمثل الديمقراطية قوة مؤثرة في

المجتمع ، وتقوم الفلسفة بدراسة فكرة الديمقراطية وغيرها من الأفكار ولـذا يطلق عليها في بعض الأحيان علم الأفكار، أو الأيدلوجية .

وكلمة فلسفة تعني في أصلها اليوناني حب الحكمة ، والحكمة تعني شيئا يزيد على المعلومات والمعارف ، وهو استخدامها وتطبيقها في مواقف الحياة العملية ، والفلسفة التربوية معناها تطبيق النظريات والأفكار الفلسفية المتصلة بالحياة في ميدان التربية كي تتحقق الأهداف التربوية المرغوب فيها .

والديمقراطية أسلوب حياة في المجتمع الديمقراطي ، ولما كانت التربية هي عملية تشكيل الشخصية الإنسانية في الإطار العام الذي يحدده المجتمع فإنه يمكن القول بأن التربية عملية ضرورية لإرساء أسس الديمقراطية في المجتمع الديمُقراطي .

ولقد أخذت التطبيقات التربوية من فلسفة الفلاسفة الذين سبقوا بالابتكار في هذا المضمار ، ولقد تخالفوا فيما بينهم في مناهجهم التربوية بقدر ما بينهم من خلاف في الفلسفة التي تحكم آرائهم .

والممعن في أمر الفلسفات التربوية العديدة التي قامت وعاشـت عبـر الأزمان يجد أن أصولها ومناهج البحث فيها تتجمع في اتجاهين :

الأول : الاتجاه التسلطي Authoritarianism

ويتمثل في أن يكون المعلم مركز الدائرة في عملية التعليم والتعلم داخل إطار المنهج الدراسي ويشار إلى هذا الاتجاه بأنه الفلسفة التقليدية في التربيـة Yraditionalism أو الفلسفة الجوهرية Essentialism

الثاني : الاتجاه الديمقراطي :

ويقضي بأن يكون لكل من المعلم والتلميذ اعتباره في العمليات التربوية والمناهج الدراسية بحيث يتعاونان في التخطيط لها وينفذان معا ما قاما بتخطيطه ويطلق على هذا الاتجاه اسم الفلسفة التقدمية Progressivism .

أولا : الفلسفة التقليدية Traditionalism :

تميز الصبغة التقليدية فلسفات معينة منها الفلسفة المثالية Idealism والفلسفة الواقعية الطبيعية Natualistic Realism والفلسفة الإنسانية العقلية Rational Humanism والفلسفة الواقعية المدرسية Schogastic Realism والفلسفة الفاشية Fascism وترتكز الفلسفة التقليدية Traditionalism – ويطلق عليها أيضا اسم الفلسفة الجوهرية Essentialism– على الحقيقة التي تقول بأن إلمام الإنسان بتراثه الثقافي وما فيه من معارف وحقائق واقعية هو خير قائد له في تصرفاته المستقبلة ، وأن المنهج التعليمي ينبغي أن يهدف إلى مساعدة الأطفال كي يكونوا كبارا أسوياء وذلك عن طريق تحصيل الحكمة والمعرفة والمعلومات التي تخالفها الأجيال السابقة ويعتقد التقليديون أنه على الرغم مما يطرأ في المجال التربوي من اختلافات وتغييرات فإن هناك أساسيات تربوية هي جوهر المعرفة قد صيغت ورتبت سلفا ويجب على الشباب أن يتعلمها ويعرفها وتوضع له منهجا للدراسة.

ويعتمد النموذج المثالي الذي يشكل مناهج التربية في ظل الفلسفة المثالية Idealism على ما قرره أفلاطون من أن الأفكار (ويقصد بها جوهر الأشياء التي يتكون منها الكون والمثل العليا التي تقاس بها) نهائية وكونية وهي لذلك

في غاية الأهمية كما يرى أفلاطون أن نظام مجتمع من المجتمعات يكون ثابتا إذا كان كل فرد فيه يعمل ما يؤهله له استعداده الفطري على النحو الذي يتحقق فيه النفع لغيره وأن وظيفة التربية هي اكتشاف هذه الاستعدادات والدأب على تهذيبها من أجل خير المجتمع ، ونقطة الابتداء عند أفلاطون هي أن تنظيم المجتمع يتوقف في أخر الأمر على معرفة غاية الوجود أي الخير الدائم المطلق .

ويرى فلاسفة اليونان أن الفرد هو الغاية والدولة هي الوسيلة ، وأن الإنسان يفتقر إلى المجتمع لذلك فسروا نشأة الدولة وبرروا قيام الحكم فيها ، وعندما أراد أفلاطون أن تكون المدينة الفاضلة مدينة يحكمها الفكر والحكماء ، لا يدخلها المنشدون والشعراء أنما كان يريد أن تكون الحياة الإنسانية سعيا وراء الحقيقة ، لا سعيا وراء الخيالات والأوهام فإذا كان من طبيعة الخيال أن يضفي على الأشخاص والأشياء ألوانا خداعة وبريقا زائفا ، فإن العقل هو الذي يرشد الإنسان إلى الحقيقة ويدرك الأشياء كما هي وفي ذاتها .

ويعترف المثاليون بأن كل شيء يرجع إلى العقل ، وعلى الرغم من تعدد العقول بتعدد الأفراد فإن العقل المطلق – وهو المهم – يحيط بعقول الأفراد جميعها ويتشعب من معناه معنى العقل الاجتماعي ، وإذا فهناك عقول الأفراد وهناك أيضا عقل المجتمع السائد الذي يشترك فيه الجميع ويعتبر كلا لما عداه من العقول وبهذا التوضيح تنعدم فكرة التركيز على الذات لأن كل العقول تستمد من العقل المطلق ويتضح من ذلك أن الفلسفة المثالية Idealism تضع الفرد في المكان الأول والمركز الأهم ، وقد كثر الحديث فعلا عن الاستقلال الروحي للفرد داخل نطاق المثالية مما يمكن أن يسجل عليها الدعوة إلى اعتبار الديمقراطية تربية اجتماعية تنمو فيها نظريتها التربوية ، ومن

ناحية أخرى فإن الفرد يبدو مسودا بالكل الاجتماعي وهو معه يكــون وحــدة واحدة وذلك بالطبع يقود المثالية إلى تعضيد الديكتاتورية في التربية

وتبتعد الفلسفة الواقعية الطبيعية Naturalistic Realism عن الأســلوب الديمقراطي في التربية حيث يميل الواقعيون إلى الأسلوب الــديكتاتوري فــي الإشراف على وضع المناهج وفرضها على المتعلمين ، في حــين تترعــرع الفلسفة الواقعية المدرسية Scholastic Realism وتؤتي ثمارها فــي النظــام الديمقراطي إذ أن رعايتها للعقل وحرصها على تغذيته بالمعــارف والحقــائق وإفساحها المجال أمامه لينمو ويكمل ويصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه في أي طبقة اجتماعية يضفي عليها روح الديمقراطية .

وقد وضع أرســطو Aristohe أســس الفلســفة الواقعيــة المدرســية Scholstic Realism ثم عدل تومــاس اكوينــاس Thomas Aquinas فــي الأسس التي وضعها أرسطو بما اقتضاه ظهور المسيحية في ذلك الوقت أمــا الفلسفة الفاشية Fasicesm فإنها تعيش وتترعرع في كل دولة يسيطر عليهــا نظام الحكم الموصوف بالشراسة في طلب السيادة وتعتبر هذه الفلسفة وليــدة الفلسفة المثالية ، والمذهب الفاشستي في التربية لا يعدو أن يكون مذهبا سياسيا قام للتنديد بنقاط الضعف التي يراها أصحاب هذا المذهب في فلســفة التربيــة الديمقراطية ، وتتلخص هذه النقاط من وجهة نظر هذه الفلسفة فيما يأتي :

(أ) الديمقراطية عبارة عن تجميع وتوحيد لرغبات الأفراد الذين تتكون منهم الدولة دون غاية مفهومة .

(ب) مهمة الحكومة الديمقراطية مجرد حفظ التوازن بــين رغبــات الأفــراد واهتماماتهم بصورة عادلة .

(ت) حكم الأغلبية الذي تسير عليه السياسة الديمقراطية يهب لأصحاب هذه الأغلبية التأثير الفعال ويساعدهم بذلك على الاحتفاظ بالسلطة في أيديهم ويتيح لهم فرصة الجموح في رغباتهم الذاتية .

(ث) المجتمع الديمقراطي تحكمه مثل غير محددة أو مستقرة لأن الأغلبية مذبذبة فتارة تميل إلى اتجاه معين وتارة أخرى إلى اتجاه مضاد .

(ج) الفردية التي تدين بها الفلسفة الديمقراطية تحول الدولة الحرة إلى أداة لإسعاد الفرد الذي يرى سعادته في التمتع بالحرية الشخصية لا في التضحية وكبح جماح النفس .

وتقوم النظرية الفاشية على عدة أسس من بينها أن الدولة هي الغاية والفرد هو الوسيلة لتلك الغاية ، وذوبان مصلحة الفرد داخل الإطار العام لمصلحة الدولة هو الأساس الأول في التربية الفاشية ، وعلى المدرسة والمدرس والمناهج الدراسية أن تدرب التلاميذ على أن يتحدوا مع الدولة في الرغبات بمعنى أن يشعروا بأن تحقيق رغبة الدولة هو في الوقت نفسه تحقيق لرغبتهم وإذا كانت التربية الديمقراطية الحرة ومفاهيمها تربى كل فرد وتعلمه إلى أقصى ما تسمح به قدراته واستعداداته فإنها بذلك في عرف الفاشست تفسده .

ثانيا : الفلسفة التقدمية Progressivism :

ويدخل في النطاق التقدمي الفلسفة البراجماتية أو التجريبية Pragmatic Naturalism والفلسفة التجديدية Reconstructionism والفلسفة الطبيعية الرومانتيكية Romantic Naturalism .

وقد تأسست حركة التربية التقدمية على الفلسفة البراجماتية التي كثيرا ما تسمى هي نفسها بالفلسفة التقدمية أو فلسفة التربية التقدمية ، وهذه الفلسفة تقوم على محاولة الكشف عن مجالات النفع في الأشياء التي تخدم الإنسان وتمتلئ بها حياته ، وعلى إخضاع كل شيء للتجربة المادية ، فصفة النفع هي وحدها الجديرة بالاهتمام ، وما أثبتت التجربة نفعه للإنسان فإنه يصبح حقا وأساسا للسلوك ، وما نفت التجربة عنه النفع فهو باطل لا خير فيه ولا يصح أن يوجه التصرفات الإنسانية .

والمجتمع في نظر النفعي مجال الخبرات المشتركة ، والاندماج فيه والمشاركة في مقدراته أعظم الطرق أهمية في المجال التربوي وطريقة تنظيم هذه المشاركة وذلك الاندماج نقطة ذات أهمية بالغة ، فالاشتراك المبني على الحرية وعدم الإجبار يدل على ديمقراطية المجتمع ، ويؤدي إلى زيادة الفرص التربوية ، وأصحاب الفلسفة التقدمية ينتصرون للتقدم الديمقراطي ، فالمدرس الذي يدين بالتربية التقدمية يشارك تلاميذه بطريقة ديمقراطية في اتخاذ القرارات التربوية الخاصة بأهداف الدراسة والمناهج التربوية وطريقة الضبط في حجرة الدراسة وفي ظل الفلسفة الطبيعية الرومانتيكية Romantic Naturalism يشترك الأطفال في وضع القواعد والقوانين التي تحكم تصرفاتهم على ضوء خبراتهم التي اكتسبوها وعاشوها ولهم مطلق الحرية في أن يعدلوا هذه اللوائح والقوانين إذا رأوا أن الأمر يحتاج إلى تعديل، فهم أصحاب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ويقوم التعامل بينهم على أساس الحكم الذاتي . والمعروف أن الفلسفات السابقة ظهرت في أزمنة مختلفة ، وتحت ظروف متباينة ، ولعلها اختلفت في ذلك ملائمة لهذه الظروف ومسايرة للأزمنة التي نشأت فيها ، ولطبائع الناس الذين طبقت عليهم ،

وينبغي أن تدرس الظروف والملابسات التي تحكم البيئة والناس الذين يختار لهم أسلوب ينتمي إلى هذه الفلسفة أو تلك ، ولذا فإن الباحث سوف يلقي الضوء على الديمقراطية في بعض الفترات التاريخية .

الديمقراطية اليونانية القديمة :

المعنى الذي تعنيه الديمقراطية بأصل وضعها اليوناني هو الحكم بوساطة الناس ، فكلمة الديمقراطية مصطلح إغريقي مركب من لفظين هما (ديموس) أي الشعب (كراتوس) أي السلطة فالديمقراطية هي سلطة الشعب.

وقد تميزت ديمقراطية اليونان بخاصيتين أساسيتين :

الأولى : أنها كانت ديمقراطية مباشرة ، أي كان الشعب يشترك اشتراكا مباشرا في حكم نفسه عن طريق الجمعية Assembly ، ومعنى الاشتراك المباشر أنه لم يكن هناك نواب منتخبون ، بل كان حق دخول الجمعية والمشاركة والاشتراك في المناقشات مباح لجميع أفراد الشعب الذين تتوافر فيهم الشروط التي تتوافر عادة فيمن يباشرون حقوقهم السياسية ، وبذلك نجد أن سدس سكان أثينا يسهم إسهاما فعليا في شئون الحكم ، فلم يكن يشترط فيمن يدخل الجمعية مثلا إلا أن يكون من المواطنين ، أي غير أجنبي ، وأن يكون من الأحرار أي ليس من طبقة العبيد التي حظر عليها الإسهام في الحياة السياسية .

الثانية : أنها لم تعرف الحرية بمعناها الحديث ، فلم تكفل للفرد حرية العبادة مثلا ، وإنما كان عليه أن يدين بدين الدولة ، وكان عليه أن يمتثل

لقوانين الدولة مهما كان فيها من إجحاف بحقوقه وحرياته الشخصية ، ومعنى ذلك أن اشتراك الشعب في الحكم لم يخوله سلطة إصدار القوانين التي يمكن أن تحقق لأفراده حرياتهم الشخصية، ويرى دوجي Duguit أن السبب في ذلك يرجع إلى أن تعريف الحرية عند قدماء اليونان كان مشتقا من المساواة أي المساواة أمام قوانين الدولة بغض النظر عما إذا كانت القاعدة التي بنيت عليها القوانين تعسفية لا تراعي مبادئ العدالة والأخلاق أم لا ؟

وتعد هذه الصور من أكثر صور الديمقراطية تطرفا ، من حيث تمكينها لسلطة إرادة الشعب وساعد على تحقيقها أكثر من عامل ، مثل ضآلة عدد السكان مما أتاح الفرصة للاشتراك المباشر في الحكم ، نظام الرق الذي عزل طائفة كبيرة وهي طائفة العبيد عن الحياة السياسية .

الديمقراطية العربية الإسلامية :

كانت الحياة الديمقراطية أساس حياة العرب في ظل الإسلام ، الذي حرص على المساواة بين الناس وإزالة الحواجز بينهم ، كما أكد مبادئ العدالة والمساواة واستمر ذلك في عهد الخلفاء الراشدين ، حيث ظلت الروح الديمقراطية المثل الأعلى الذي يأخذ به الخلفاء ، وقد طبقت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة والمشاركة في المجتمع الإسلامي قبل تطبيقها في دول الغرب بقرون عديدة ، وتستمد سلطة الحكم في الإسلام من عقد البيعة ، ويحاول الإسلام إقامة :

١- سلطة سياسية : تستند إلى رضى المحكومين ، مما يوضح شرعية الحكم تستند إلى أسس ديمقراطية .

٢- ضمانات سياسية لمن يعتنقون الأديان المختلفة للتمتع بـالحقوق المدنيـة والشخصية والسياسية .
٣- مجتمع يهتدي بالعقائد والأخلاقيات الأساسية لأغلبية سكانه في ظل نظام قانوني مستمد من شريعة هذه الأغلبية ، ويفسر ذلك معنى استمرار التشريع من مصادره الإسلامية .
٤- منهج عقلي يتم عن طريقه تدبير أمور الناس وسياستهم ، وتلبية حاجات المجتمع .

ومن ملاحظة السلوك الديمقراطي في العصور الإسلامية الأولى يتضح أن الديمقراطية الإسلامية تمثل صورة متطورة للديمقراطية رغم ظهورها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام .

ومن مظاهر الديمقراطية الإسلامية :

١- المساواة : فجميع الناس متساوون في الحقوق والواجبات ويتم التفاضل بينهم على أساس الكفاءة والعلم والأخلاق والأعمال والقدرات .
٢- تحرير الإنسان : حيث دعت تعاليم الإسلام إلى تحرير الإنسان تحريرا كاملا وجعلته يرفض الخضوع لأي سلطة من السلطات إلا سلطة الله رب العالمين .
٣- ينتمي نظام التعليم الإسلامي إلى النظم المفتوحة التي لا تعرف بداية للتعلم ولا تنتهي بنهاية محددة ، فكل فرد يتعلم حسب قدراته ويستطيع السير في التعليم إلى مراحل متتالية دون قيود موضوعة ، وقد تعددت نظم التعليم وأشكاله تبعا لذلك فظهر الكتاب ، والتعليم في المساجد والمدارس والمراصد وغير ذلك من أشكال التعلم المختلفة .

٤- تعليم المرأة : حيث سمح الإسلام للمرأة بالتعليم ، وقد دارت المناقشات حول ضرورة انتقاء نوعية التعليم المناسبة للفتاة ، وقد أكدت ذلك كثيرا من الدراسات الحديثة .

الديمقراطية القيصرية :

ظهرت هذه الديمقراطية عقب الثورة الفرنسية وفقا للدستور الصادر في عهد نابليون بونابرت عام ١٧٩٩ ، كما دعمت في ظل النظام الذي أسسه لويس بونابرت تبعا لدستور ١٨٥٢ ، وتقوم هذه الديمقراطية على أساس الثقة المطلقة في الحاكم ونواياه وقدراته ، ويضع الشعب السلطة المطلقة في يده عقب استفتاء شعبي ، ويمكن أن تسلب المؤسسات البرلمانية الموجودة من بعض أو كل سلطاتها لتكون في يد القيصر والرابطة الوحيدة التي تصل مثل هذا النظام بالديمقراطية هي تولي الحاكم سلطاته ومهامه عن طريق استفتاء شعبي .

الديمقراطية الشعبية :

تعبر هذه الديمقراطية عن المذهب الماركسي وتطبيقاته في الدول الاشتراكية ومن بينها الاتحاد السوفيتي ، وتتميز بهذا النوع من الديمقراطية الأنظمة الاشتراكية الموجودة في أوروبا الشرقية .

الديمقراطية في العصر الحديث :

ظهرت للديمقراطية مفاهيم متباينة في العصر الحديث نتيجة لآراء المفكرين ، كما تباينت تبعا لذلك التجارب الديمقراطية في كثير من الدول ، فقد انتقد ماركس الديمقراطية الفرنسية عقب الثورة الفرنسية ووصفها بأنها

ديمقراطية الطبقة البرجوازية أي طبقة الاحتكاريين وأصحاب رؤوس الأموال، ودعا للبعد عنها أن تستبدل بها دكتاتورية الطبقة العاملة – البروليتاريا – وهي طبقة الغالبية ، وتجددت الدعوة للديمقراطية عقب الحرب العالمية الأولى، إلا أن ظهور النازية والفاشية في الثلاثينيات أحدث ردة في الاتجاه نحو الديمقراطية ، وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذت دول العالم من الديمقراطية شعارا لها ، ويقول البريطانيون : إنهم يأخذون بالديمقراطية في ظل الحكم الملكي ، كما يعلن الأمريكيون أخذهم بالديمقراطية في ظل النظام الجمهوري في الولايات المتحدة ، كما يدعي الشيوعيون في الاتحاد أنهم يأخذون بالديمقراطية ، ويقول الفرنسيون : أنهم يسيرون تبعا للنظام الديمقراطي رغم حكم الفرد ، وغير ذلك من المجتمعات التي تدعي السير وفقا لمبادئ الديمقراطية ، ويتضح مما سبق أن مفهوم الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي يختلف عن مفهومها في العالم الغربي .

ورغم التباين الواضح بين دول العالم في فهمها للديمقراطية وتطبيقها لها، فإنها تتفق على أن الحكومة الديمقراطية تتألف من أشخاص اختارهم المحكومون بإرادتهم ليكونوا مسئولين أمامهم ثم تختلف حول كيفية الاختيار الحر والمسئولية ، وقد وظفت الديمقراطية في مختلف المجالات وظهر المفهوم الحديث للديمقراطية التي تجمع بين المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية .

ومن مظاهر الديمقراطية السياسية في الدول الغربية : حرية الانتخابات، وحرية الصحافة والعقيدة والفكر والحديث ، وحرية تكوين الأحزاب والروابط السياسية والمساواة أمام القانون والحق في معارضة الحكومة ، والحق في

اختيار العمل ، وحق تكوين نقابات الأعمال الحرة وحق الانتقال بحرية داخل الدولة ، وحق السفر خارج الدولة بصفة مؤقتة أو دائمة والتحرر من الخوف ، وشعور المواطنين بالأمن والأمان إزاء احتمال تدخل السلطات الحكومية في شئونهم بطريقة تعسفية وبلا رخصة قانونية .

أما الدول الشيوعية فترى أن الديمقراطية تعني تدمير النظام الرأسمالي ، وإقامة اقتصاد تملكه الدولة ، وأن السياسة الديمقراطية هي السياسة التي تعبر عن الأغلبية الساحقة وليست في صالح الأقلية ، ويرى الاشتراكيون في عناصر الديمقراطية الفردية كحرية التعبير والصحافة وتكوين الروابط والمساواة أمام القانون وغير ذلك من الحقوق أنها ديمقراطية شكلية بالمقارنة بالديمقراطية الحقيقية التي تكلفها الشيوعية عن طريق السيطرة على عناصر الإنتاج .

ويمكن القول أن النظام الديمقراطي الواقعي إما يعبر عن الحرية الفردية كما في الديمقراطية الفردية ، أو يعبر عن مصلحة الجماعة كما في الديمقراطية الشيوعية وأن الديمقراطية ينبغي أن تقوم على أربعة مبادئ هي احترام الفرد والمساواة بينه وبين غيره من المواطنين ، وإعطاء الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية بما لا يتعارض مع الصالح العام والتعاون في سبيل رفاهية المجتمع .

ويعرف " وبستر " الديمقراطية بأنها حكم الشعب من خلال حكم الأغلبية ، ويعرفها أيضا بأنها الحكومة التي تكتسب قوتها وشرعيتها من عن طريق تمثيل الشعب من خلال انتخابات دورية حرة مباشرة أ، غير مباشرة ، كما ترى أنها تعني غياب وانعدام تفوق الطبقات العليا التي سادت عن طريق الوراثة أو الاستبعاد .

ويتضح مما سبق أن مصطلح الديمقراطية Democracy يشير إلى معان متعددو فهي طريقة للحياة يعيشها الفرد والمجتمع ، ، وهي تتيح أمام الأفــراد فرصا متكافئة للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيق أهدافــه العليــا وهي توفر فرص المشاركة – لدى أعضاء المجتمع – في اتخاذ القرارات في مختلف مجالات الحياة ومنها المشاركة الجماهيريــة فــي اتخــاذ القــرارات السياسية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، ومــن مظــاهر الأخــذ بالديمقراطية في مجال السياسية ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين ، حيث تستمد الحكومة شرعيتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من إرادة غالبية أعضاء المجتمع المحلي ، ففي الديمقراطية المباشرة – كما كان الحــال في أثينا القديمة – كان المواطنون أنفسهم يقومون بوضع التشــريع ، وكــانوا يدلون بأصواتهم مباشرة للموافقة على القوانين ، أما النظام الأكثــر شــيوعا وملائمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة الحجم فهو الديمقراطية النيابية التي ينتخب فيها المواطنون ممثلين لهم ، أو نوابا يقومون بتشريع قوانين المجتمع ، ومن الشروط التي ينبغي توافرها في الديمقراطية النيابية الحقيقيــة ، الانتخابــات الحرة ، وسرية التصويت .

وتوازن الديمقراطية بين حقوق الفرد وحريته واستقلاله وبين واجباتــه كعضو إيجابي في المجتمع فالديمقراطية تؤمن بالفرد وتــرى أنــه يســتطيع الإسهام في تطوير المجتمع وحل مشاكله ، وتوفر الضمانات التي تكفــل لــه التعبير عن إرادته .

وتقضي الديمقراطية بدراسة الآراء المختلفة والأخذ بإرادة الأغلبيـــة ، ومفهوم الديمقراطية له عدة أبعاد منها :

(١) التسليم بحكم الأغلبية أمر ضروري ، فليس من الممكن أن تجتمـــع إرادة الأمة كاملة على غاية واحدة ، ومن المستحيل تحقيق ذلك عمليا ، ومـــع ذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن رأي الأغلبية قد لا يكون دائما على صواب ، إلا أنه مع احتمال الخطأ وفعالية الالتزام الخلقي ، من الأصوب العمل برأي الأغلبية لأن الارتكاز على تجارب العدد الأكبـر وأحكامـه أدعى إلى الصواب من الاعتماد على تجارب العدد الأقل وأحكامه .

(٢) يفترض في ظل الديمقراطية أن الناس غير متساويين في الذكاء والفضيلة والمعرفة ، ويقتضي ذلك ألا يكونوا متساويين في الحقــوق السياســية ، ونتيجة لصعوبة تقييم امتياز ناخب عن غيره ، وصعوبة قياس الفضــيلة والحنكة وغير ذلك من الصفات ، تتبع طريقة حساب الأغلبيــة العدديــة وهي طريقة عادلة .

(٣) في ظل النظام الديمقراطي تسنح الفرص أمام التفوق والنبــوغ ، حيــث يسمح بحرية الاجتماع وحرية أدوات الإعلام ممـــا يفــتح البـــاب أمـــام الممتازين لنشر آرائهم بين أكبر عدد ممكن من الناخبين ، ومـــن خـــلال اقتناع الناخبين بالآراء المنشورة توازن الديمقراطية بين الكم والكيف .

(٤) مع القول بأن الديمقراطية تعبر عن حكم الأغلبية فإن ذلـــك لا يتضـــمن الجور على حقوق الأقلية ، فالديمقراطية نظام مؤســس علـــى المبـــادئ الأخلاقية العامة من احترام لحقوق جميع الأفراد الطبيعيـــة وضـــرورة التزام الحق والعدل والفضيلة عندما توضع حقوقهم الأساسية ومصالحهم الحيوية في الميزان ، فإذا حدث وانتهكت الأغلبيـــة الحاكمـــة المبـــادئ

الأخلاقية العامة في تصرفاتهم إزاء الأقلية المحكومة ، انعــدمت صــفة الديمقراطية على هذا الحكم ، ويقول " جيفرسون " رائــد الديمقراطيــة الأمريكية .

" يجب أن نتذكر دائما كمبدأ مقدس أنه بالرغم من أن إدارة الأغلبيــة يجب أن تكون لها القدح المعلى في جميع الحالات ، فإن هــذه الإرادة لكــي تكون شرعية يجب أن تكون صائبة ، وأن الأقلية لها حقوقها المماثلة والتــي تحميها قوانين عادلة " .

(٥) انتقال السلطة إلى الأغلبية في الأنظمة الديمقراطية هو انتقال مؤقت لــه حدود زمنية منصوص عليها في الدساتير ، ومعنى ذلك أن السلطة يمكن أن تسحب من الأغلبية إذا أساءت استخدامها .

معايير الفرد الديمقراطي :

أوضح الكاتب أن الديمقراطية طريقة للحياة يعيشــها الفــرد ويعيشــها المجتمع ، وأجدى الطرق لممارسة الديمقراطية أن يقــوم النظــام التعليمــي بتعليمها ، ومعنى هذا أنه يجب على النظم التعليمية ممارستها ، وتوجد عــدة معايير يمكن بواسطتها الحكم على مدى ديمقراطية الفرد والمجتمع وأهم هــذه المعايير :

١- الاحتكام إلى العقل .
٢- التأكيد على الفرد
٣- الإيمان بأن الدولة أداة .
٤- الإيمان بمبدأ الاختيار .
٥- القانون الأعلى وراء القانون الأدنى .

٦- التأكيد على الوسائل .

٧- المناقشة والرضى

٨- المساواة الأساسية بين البشر .

٩- استخدام أسلوب التفكير العلمي .

١٠- المشاركة الإيجابية .

(١) الاحتكام إلى العقل :

من أهم ما يميز الديمقراطية الاحتكام للعقل ، والثقة فيه وفي قدرته على تناول المسائل المختلفة سواء في مجال العلاقات الإنسانية أو مسائل الطبيعة المادية ، ويختلف الديمقراطيون في ذلك عن الدوجماتيين أصحاب العقائد الجامدة الذين يدعون أنهم الحقيقة بالفعل ، ولذلك فلا مجال لديهم للاحتكام للعقل من جديد ، كما أنهم ليسوا بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء .

والديمقراطي الذي يؤمن بالعقل وقدرته ، يرى أن الحقيقة دائما نسبية ، وتعتمد على التجربة ويؤمن بأنه كلما زادت معرفته بمشكلة ما ظهرت عوامل أخرى جديدة في هذه المشكلة كما يرى الديمقراطيون أن كثيرا من المشاكل التي وضعت لها حلول في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية خلقت وراءها مزيدا من المشاكل الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل .

والديمقراطي لا يقول – هذا صحيح – بل يقول إنني أميل إلى الاعتقاد بأنه في ظل المعلومات المتاحة – ربما يكون هذا الرأي هو الأصوب .

ومما يتميز به البرلمان الديمقراطي عن غيره ، ما يتوخاه من إجراءات قبل إصدار القوانين ، والاستماع إلى كل وجهات النظر ، وحرية الحديث والنشر ، والاجتماع ، وتكوين الروابط وذلك لسماع وجهات النظر كافة .

والمعلم الديمقراطي يقوم بإجراء الموازنة العقلية والتقدير الشخصي لما يعرض عليه من مقترحات أو أفكار ، وما يتبنيه من اتجاهات ، ويحرص المعلم الديمقراطي على سماع جميع الآراء قبل إبداء الرأي ، كما ينشر بين طلابه الاتجاه إلى تحكيم العقل ، ويؤمن بأنه المعرفة نسبية ، كما ينشر بين طلابه الاتجاه إلى تحكيم العقل ، ويؤمن بأن المعرفة نسبية ، كما يتكون لديه الاقتناع وحل مشكلة ما قد يفجر مشاكل أخرى .

(٢) التأكيد على الفرد :

من أبرز العناصر التي تؤكد عليها الديمقراطية التأكيد على الفرد ، والديمقراطي الليبرالي يرى أن كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية تهدف إلى خدمة الفرد ، في حين تعتبر النظريات الشمولية أن الفرد أداة في خدمة الدولة ، فهيجل يرى في كتابه فلسفة القانون عام ١٨٢١ أن الفرد يجد حريته في إطاعة الدول ، وأكبر ما يحقق حرية الفرد أن يموت في سبيل الدولة ، فعندئذ فقط يتخلص من آخر آثار فرديته وذاتيته ، ويصبح جزءا لا يتجزء من الدولة .

وعلى النقيض من ذلك يرى جون لوك أن الفرد يحافظ على جوهره بمقاومة الدولة وليس بإطاعتها طاعة عمياء ، كما يرى أن الفرد له قيمة ذاتية ولا يجوز امتهان كرامته أو التضحية به ، والديمقراطي ينبغي أن يدافع عن نفسه بالقوة إذا ما وجد أن أحد الناس يهدده بالهجوم عليه .

ولكن هذا الإيمان – من جانب الديمقراطية – بالأفراد الذين يتشكل منهم المجتمع يتواكب مع المسئولية التي يلقيها المجتمع على أفراده ، فكل حرية تكفل للفرد ترتبط من جهة أخرى بمسئولية الحفاظ عليها والعمل في حدودها

وعدم الجور على حريات الآخرين ، ولم يحدث في أي وقت من التاريخ أن احترمت الفردية احتراما كاملا ، ففي الوقت الحاضر وفي ضوء المشكلات العالمية الملحة نجد الدول التي تنادي باحترام الفردية تنادي بضم الصفوف بدلا من أن يحدد كل شخص ما هو صواب وما هو خطأ ويعمل لما يراه .

ويتضح من ذلك أن المعلم الديمقراطي يحافظ على التوازن بين الحرية والقواعد والقوانين الموضوعة ، كما يؤمن المعلم الديمقراطي بضرورة تدريب طلابه على ممارسة حق الانتخاب ، ويمكن الطالب من ممارسة النقد الموضوعي الهادئ ويتيح لكل طالب فرص التعبير عن آرائه كما يتيح الفرص للتعرف على الاتجاهات المتباينة للتوصل بعد ذلك إلى اتجاه محدد كما يتجنب استخدام الضغوط على الآراء أو استخدام الإرهاب للحد من التعبير عن الحرية والإرادة كما يقوم بحماية آراء الأقليات ويمنحها الفرصة للتعبير عن نفسها .

(٣) الإيمان بأن الدولة أداة :

يرى الديمقراطيون أن الدولة مجرد أداة تستخدم لتحقيق غايات أسمى .

وطبقا لهذه النظرية نجد أن وظيفة الدولة تنحصر في حفظ السلام والنظام ليتمكن الأفراد من ممارسة أنشطتهم المكرسة لأهداف أعلى ، والمحك النهائي للسلطة السياسية هو قدرة الفرد على استخدام عقله لمعرفة الخطأ والصواب ، وعلى ذلك فالدولة لا تستطيع أن تحول الخطأ إلى صواب أو الشر إلى خير لمجرد أنها تملك وسائل القمع المادي ، كما أن المجتمع أكثر أهمية من الدولة ، فالمجتمع بصفة أساسية يعتبر محققا لذاته ، كافيا لتحقيق

أهدافه وعلى ذلك لا ينبغي تدخل الدولة إلا عندما تفشل الجهـود التطوعيـة للمجتمع ، فالدولة " السلطة " تمثل مركزا ثانويا .

أما في الفكر الشمولي ، فإن الأهمية تكون للدولة ، فهي تسيطر علـى عناصر الاقتصاد والتعليم بل أنها تسيطر على الأفراد عامة .

(٤) الإيمان بضرورة تحقيق مبدأ الاختيار :

يعتبر مبدأ الاختيار شريان المجتمع الديمقراطي الحر ، وإيمان الأفـراد بهذا المبدأ ضرورة في المجتمعات الديمقراطية ، وهذا المبدأ يرى أن الزمالة لا تتحقق بأعمق معانيها إلا من خلال الجماعات الاختيارية الصـغيرة ، ولا يمكن فرض الروابط الاجتماعية قصرا علـى الأفـراد وتنتشـر الجماعـات والجمعيات والنوادي ذات الطبيعة الاختيارية في المجتمعات الديمقراطية ومع تطبيق المبدأ الاختياري في السياسة تظهر الأحزاب ، والمعلـم الـديمقراطي يفسح المجال لأكثر من رأي ولأكثر من اتجاه في الجلسة الواحدة التي تضمه في رحابها ، بل إنه يشجع كل فرد من الموجودين على أن يبين فكرة الشخص وتصوراته الجديدة كما يترك للأخرين حرية الاختيار ، والصدور فيما يعملون عن ذوات نفوسهم ، يبدو أن الموقف المتسامح من جانب الديمقراطي يختفـي في الحالات الملحة ليكون هناك الالتزام بما قررته الجماعة

والمعلم الديمقراطي هو الذي يوفر لتلاميذه فرصا عديدة لتدريبهم علـى التفكير والاختيار من بين البديلات المختلفة ، ويحملهم المسـئولية ، كمـا أن مهمته الأساسية تبصير التلاميذ بكل الاعتبارات التي يجب أن ينظر إليها قبل الوصول إلى أي قرار، ومساعدتهم على الوصول إلى أحكام في ضوء جميـع المعلومات والاعتبارات التي يتضمنها الموقف .

ومبدأ الاختيار يساعد التلاميذ على احترامهم لأنفسهم واكتساب ثقتهم بقدراتهم، كما أنه مبدأ هام في تسهيل عملية التعليم ، إذ يحفزهم على العمل الموجه .

(٥) الإيمان بأن هناك قانونا وراء القانون :

تبعا لهذا المبدأ فإن العلاقات بين الأفراد والحكومة وبين الدولة والمجتمع يحكمها قانون أعلى من الدولة ، هذا القانون ليس نتاجا للدولة وإنما هو سابق عليها ، ووظيفة الدولة حماية حقوق الإنسان الأساسية الموجودة أصلا لا إنشاؤها .

وقد ذكر جون لوك في كتابه " نظريتان حول الحكومة " في عام ١٦٩٠ أن النظرية الديمقراطية في الحكم تسمح بالتمرد ، ولكنها لا تسمح بذلك أكثر من أي نظرية أخرى في الحكم ، فعندما يشعر الناس بالبؤس والغضب فإنهم يتمردون ويثورون تحت أية حكومة ، والحكومة القائمة على الرضا العام والاعتراف بحق الشعب في التمرد هي في الواقع الحاجز الأول ضد التمرد وقد أثبتت تجارب التاريخ صحة تخمينات لوك ، فلقد صمدت النظم الديمقراطية والتي تعترف بحكم الشعب في الثورة في حين تعرضت النظم الديكتاتورية إلى سلسلة من العنف والتطرف ، والمعلم الديمقراطي يؤمن بضرورة حماية حقوق التلاميذ الأساسية وتدريبهم على المحافظة عليها وحمايتها ، كما يتيح الفرصة لطلابه لتفهم العلاقات الموجودة بين الفرد والحكومة وأسس وحقوق وواجبات كل فرد تجاه الدولة وتجاه الأفراد الآخرين وكذلك العلاقة بين المجتمع والدولة " كسلطة " .

(٦) التأكيد على ارتباط الوسائل بالأهداف والغايات :

يؤمن الديمقراطيون بأن الأهداف ليس لها وجود مستقل عن وسائل تحقيقها وإنما تتشكل بصفة مستمرة نتيجة للوسائل المستخدمة في تحقيقها .

أما في الأنظمة الشمولية فهناك انفصال تام بين الأهداف والوسائل ، فالشمولي متأكد من الغاية التي يسعى إليها لذلك فهو لا يهتم بطبيعة الوسيلة التي تساعده على تحقيق هذه الغاية ، سواء أكانت تلك الوسيلة نبيلة أم خسيسة.

على أن الديمقراطي ينبغي أن يكون على دراية بالأهداف بصورة عامة وبالوسائل المتعددة لتحقيق هذه الأهداف ، ومن الطبيعي أن تختلف الديمقراطية عن الديكتاتورية في هذا الصدد فهي تصمم على استخدام الوسيلة النبيلة لتحقيق الغاية النبيلة ، وهي تصر على أن تكون جميع الأهداف القريبة والبعيدة أهدافا نبيلة ، ولا تسمح بأن تكون بعض الغايات نبيلة وبعضها الآخر غير ذلك ، والغاية في الديمقراطية هي الإنسان ، ويعتبر الإنسان ابتداء من أضيق فئة إنسانية وهي الفرد إلى أوسع فئة وهي الدولة غاية الغايات ، والهدف الأسمى للديمقراطية هو تحقيق السعادة للإنسان .

(٧) الإيمان بأن المناقشة والرضا أساس تسوية الخلافات :

في ظل الديمقراطية تستمد الحكومة قوتها من رضا المحكومين ، وأنسب الوسائل التي يسوي بها المجتمع الديمقراطي الخلاف في وجهات النظر والمصالح المتباينة المناقشة والرضا وتؤكد الديمقراطية على أن أحد لا يملك الحقيقة المطلقة ، ولذلك فإن جانبي أي نقاش يمكنهما الإسهام في الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة .

والمعلم الديمقراطي يستخدم المناقشة في سبيل الإقناع والاقتناع ، ويوفر الفرص لأصحاب الآراء المتباينة والمتشابهة ، لتتجمع الآراء المتشابهة مع بعضها ، وفي هذا توضيح لأساس تكوين الأحزاب ، كما يتيح الفرصة لكل صاحب رأي إبرازه والدفاع عنه عن طريق المناقشة والرضا ، وتحسم الأمور من خلال الاقتراع الواضح الصحيح .

(٨) الإيمان بمبدأ المساواة بين البشر :

كل البشر متساوون – في ظل الديمقراطية – فيما يتعلق بحق الاحترام الأساسي ، وكل الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم وقومياتهم وطبقاتهم يتمتعون بقدرة الاحتكام إلى العقل ولذلك فالناس يستمدون مساواتهم الأساسية مما يتشاركون فيه جميعا ، والمساواة الديمقراطية هي مساواة في الفرصة وليست مساواة في الأخذ والعطاء ، ولا يمكن تحقيق المساواة بين الناس عن طريق الإجراءات التشريعية لأن هناك دائما اختلافات في الموهبة والمقدرة والدوافع .

ولكن القوانين يمكنها أن تجعل تكافؤ الفرص أقرب إلى الحقيقة ، فمثلا التعليم المجاني يفيد الفقير أكثر من الغني ، والضرائب التصاعدية على الدخول تجامل أصحاب الدخول المنخفضة ، وتكافؤ الفرص التعليمية عن طريق إزالة القيود والعوائق التشريعية والتربوية التي تحول دون تمتع جميع الفئات والطبقات بالتعليم ، كما يمكن منح الأطفال فرصا تعليمية متكافئة بمعزل عن القوى الطبقية والاجتماعية والطائفية والأسرية التي ينتمون إليها .

(٩) الإيمان بضرورة المشاركة الإيجابية :

تتحقق الديمقراطية عندما يشارك الجميع في تشكيل الظروف التي يعيشون فيها، وعندما يحترم كل شخص كإنسان ، وتعطى له الفرصة لكي ينمو ويعمل بما يتفق وميوله وقدراته وتبدو قيمة المشاركة في إعطاء الفرصة للأفراد لكي يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم وفي تقرير مستقبلهم بالأسلوب الذي يتلائم مع قدرتهم وميولهم ورغباتهم وتنمي المشاركة الإيجابية في الطلاب روح المسئولية والتماسك والرغبة في العمل ، والاهتمام بالاستعلام المنظم ، وحفز قدراتهم الإبداعية، كما تتيح المشاركة الفرصة لكل طالب لكي يتعلم عن طريق النشاط الذي يمارسه ، وللمشاركة عدة شروط مهمة ينبغي توافرها لكي تكون مشاركة فعالة ، فينبغي أن يكون هناك نظام للسلطة التي يشترك عن طريقها طلاب فيما يهمهم ، فالسلطة والضغط أكثر لزوما للحياة الطلابية في الوقت الحاضر ، وينبغي أن يتم ذلك عن طريق مشاركة الطلاب والأساتذة في التخطيط المستمر الذي يؤدي إلى الاستفادة من التغيرات التي تحدث والتكيف معها .

كما ينبغي أن يتميز النشاط الذي يشارك فيه الطلاب بالشمول والتكامل، ويكون النشاط مناسبا يجد فيه الطالب معنى المشاركة ، كما ينبغي أن تركز الجهود بشأن مشاركة الطلاب في المسائل التي تهمهم ، كما أن المشاركة غالبا ما تستمر عندما يدرك الطالب نتائج عمله .

والمعلم الديمقراطي يقدر أن التلاميذ يكتسبون القدرة على المشاركة الإيجابية بالتدريج كلما ازدادت خبراتهم ، وكلما توطدت العلاقة بينهم من جانب وبين المعلم من جانب آخر ، كما أن المعلم الديمقراطي يرى أن هناك

أنواع ووسائل مختلفة للمشاركة الإيجابية تختلف باختلاف تكون الأفراد النفسي واستعدادهم العقلي ، فهناك طالب يصلح للقيادة وآخر للتفكير الهادئ ولــذلك فعلى المعلم ألا يركز المسئوليات لشخص واحد بل يوزعها على أكبر عدد من التلاميذ ، لكي يتمكن من استغلال كل المواهب الممثلة في الفصل .

(١٠) استخدام أسلوب التفكير العلمي :

تؤمن الديمقراطية بالتفكير العلمي الذي يقوم على البحــث والتــدريب ، ويصبح التفكير نمطا سلوكيا يميز الشخصية الإنسانية في جميــع أعمالهــا ، حيث يستخدم في حل المشكلات عن طريق تحديد أبعاد المشكلة التي تواجــه الفرد ، ثم فرض مجموعة من الفروض لحل هذه المشكلة ؛ والعمل بعد ذلــك على التعميم النتائج التي تم التوصل إليها .

وتؤكد الديمقراطية على مبدأ التفكير النقدي كأساس للعمل والتعامــل ، الديمقراطية تخاطب أعلى مستوى لدى الإنسان وهو ذلك المستوى من الفكــر والتقدير والموازنة ، ثم أخيرا الاختيار .

وتؤكد الديمقراطية على التفكير الشخصي الفردي وليس على الإيحــاء الجمعي وكلما اعتمدت الديمقراطية على أكبر قدر من الإقناع كانــت أكثــر اقترابا من المثل الأعلى الديمقراطي .

كما تؤمن الديمقراطية بأن السلوك الديمقراطي لا يقف عند حدود الواقع الحاضر بل يمتد بالبعد إلى المستقبل معتمدا في ذلك على التوقعات العلمية لما سوف يكون ، ذلك أن التنبوء بالمستقبل لا يقل أهمية عن محور العمل من أجل الحاضر .

و للنظام التعليمى دور كبير فيما يتعلق بالأدوار المستقبلية التى سوف يقوم بها الطلاب الذين يتعلمون فى الوقت الحاضر داخل هذا النظام ، والمدارس هى الطريق الممهد لاكتشاف وتنمية قدرات الطلاب المتميزين وكذا اكتشاف مدى قدرة وعجز الآخرين .

ومن الضرورى أن يتيح النظام التعليمى الكثير من الفرص المتتابعة للطلاب لكى يكتشفوا أنفسهم . فهناك تجارب عدة للكثير من المجتمعات الديمقراطية يتم من خلالها إتاحة الفرص لقبول جميع خريجى المرحلة الثانوية بالتعليم الجامعى ثم بعد ذلك يكون هناك ما يشبه الغربلة فإذا لم يستطيعوا إثبات وجودهم وفشلوا يتبين لهم أنهم السبب فى هذا الفشل ،بدلاً من حرمانهم من الالتحاق بالكليات بدعوى أنهم سيفشلون إذا التحقوا بهذه الكليات .

لقد أصبح من المتفق عليه أن المواطن الحر يستطيع أن يبنى حضارة عظيمة قادرة على العطاء وجديرة بالبقاء حضارة تفى بعهودها ، إن المجتمع الحر قد لا يكون مجتمع مثالى ولكنه مجتمع تستطيع فيه الأسرة والجماعة أن تعطيا للفرد الكثير من الحاجات والقيم والمبادئ مثل الغذاء والرعاية وإطلاق الإمكانات الكامنة عن طريق التربية وحماية حقوق الفرد والإحساس بالكيان والانتماء ، فالمجتمع الحر يسعى ليرى الأبناء يمارسون الحرية وفى نفس الوقت يؤدى الواجب المفروض عليهم .

إن المجتمع الحر مجتمع يريد السلام العادل يعترف بسيادة القانون ، يريد الحرية يؤمن بكرامة الفرد وقيمته وأن غايته أن يحمى هذه الكرامة ويحافظ عليها ، يؤمن بأن جميع المواطنين متساوون فى الحقوق ، ويؤمن بقوة وقدرة الإمكانات البشرية التى ينبغى إطلاقها وتنميتها من خلال تنمية التميز

والتفوق الذى يحتوى داخله على ما هو أكثر من الكفاءة فهو جهاد من اجل بلوغ أعلى المستويات .

تساؤلات تبحث عن إجابة :

- ما أهم الصعوبات التى تواجهها الديمقراطية فى سعيها نحو تحقيق التميز؟
- إلى أى مدى تستطيع مدارسنا تدريب الأبناء على مواجهة عالم تكنولوجيا المعلومات الذى سيعيشون فيه ؟
- كيف يمكن أن تحقق التربية المصرية التميز لطلابها ؟

إن مدارسنا اليوم تواجه بتحد كبير فعليها أن تقوم بتهيئة عقل الفرد وروحه لعملية نمو ليس لها نهاية ، أنها مطالبة بتغيير دورها السابق فى قيامها بعملية حشو أدمغة الطلاب أو تدريبهم .

أن المدارس اليوم مطالبة بأن تغرس فى طلابها مجموعة من الاتجاهات الإيجابية نحو التعلم والنمو القدرة على الإبداع وتنمية القدرة على الاستفادة من الموارد البشرية أقصى إفادة ممكنة .

ومن المفترض أن مدارسنا فى المستقبل فى المستقبل عليها أن تتقبل حقيقة مهمة وهى أن معظم الأفراد فى المجتمع يكسبون قوتهم وتعلمهم من عملهم كموظفين يعملون فى هيئات متنوعة – فمجتمع المستقبل يتكون من مؤسسات كبيرة تعتمد فى عملها على مدى تدفق المعلومات والمعرفة ، ولهذا فإن من واجب المؤسسات التعليمية تزويد طلابها بالمهارات الأولية التى تجعل منهم أعضاء ذوى فاعلية فى المؤسسات التى يعملون من خلال تنمية قدراتهم على تقديم الآراء والعمل مع الناس .

إن مجتمعنا مطالب بالبحث عن حلول وخطط لمواجهة :

١- تضارب الاختصاصات وعدم التنسيق بين الأجهزة الإدارية المختلفة .
٢- التركيز على المصالح الخاصة دون الالتفات إلى المصلحة العامة .
٣- تهافت الطلاب للالتحاق بالكليات الجامعية بعيداً عن مدى توفر القدرات والاستعدادات المتعلقة بالدراسة .
٤- استمرار مدارسنا فى استخدام أسلوب التلقين والحشو وانفـراد التربيـة بعيداً عن الحياة .
٥- تزايد حركة إهدار الموارد البشرية وعدم الانتفاع بها .
٦- الدعوة إلى إعادة النظر فى الإطار القيمى للمجتمع فى ضوء الظـروف المعاصرة الجديدة .
٧- كيفية الحفاظ على الذاتية الثقافية فى ضوء العوْلمة .
٨- إنقاذ الشباب من حيرتهم وعدم وضوح الرؤية أمامهم .

إن الإنسان يعيش فى تناقض غريب فهو من ناحية يعشـق التنـافس الحر العادل بينه وبين غيره ، ومن ناحية أخرى نجده يطالب بتحقيـق مبـدأ تكافؤ الفرص ، وهناك الكثير من البشر يؤمنون بأن أى إنسـان أن يصـبح شخصاً ذو مكانة وأن الطفل يمكن أن يحقق فى مستقبله الكثير من النجاحـات بعيداً عن أصوله الأسرية مرتبطاً بذلك بقدرته وموهبته ، فتـوفير وتحقيـق حرية الفرد فى أن يصل إلى النجاح والإنجاز لها الكثير من الجوانب الإيجابية فهى تطلق الطاقات البشرية – الهائلة ، كما أنها تنمى التميز والموهبـة فـى المجالات ذات القيمة المهمة فى المجتمع وتستحث الفرد للوصول إلى أقصـى قدر ممكن من الأداء ، إن توفير الديمقراطية للفرد ينمى لديـه فـى النهايـة الإصرار الشديد على التميز والنوعية والتفوق ، إنها تسعى لوضـع الرجـل

المناسب فى مركز السلطة كما أنها تسعى لإلغاء وضع الرجل غير المناسب فى مركز السلطة لا لسبب إلا لأنه أكبر سناً أو لأن والديه ينتميان إلى طبقة اجتماعية رفيعة .

ومن هنا نجد أن العبء الملقى على رجال التربية يتلخص فى السعى إلى الإجابة عن كيفية أن تقوم التربية برعاية وتنمية وتربية الموهبة والتميز بأسلوب لا يستثير الكثير من الطبقات ؛ ولذا فإنه من الضرورى التوصل إلى إجابة سليمة للسؤال التالى : كيف نستطيع أن نتيح فرصاً ومكافآت للأفراد فى كل درجة من درجات القدرة والموهبة ؟ ومن ثم يستطيع الأفراد أن يحققوا من كل مستوى إمكاناتهم المكنونة ويتميزن بقدر ما يملكون من جهد وقوة ، فالتربية مطالبة بالإصرار على تحقيق التميز كهدف والإيمان بأن التميز له الكثير من الصور والأشكال .

الفصل الخامس

تحديات تنمية المشاركة الطلابية
داخل النظام التعليمى

مقدمه :

تحقق مشاركة الطلاب ثلاثة أهداف رئيسية :

الأول : ضمان التعبير عن أفضليات المجتمع التعليمى وقيمـه فـى اختيـار الإجراءات التى ينبغى اتباعها وإعادة صياغتها .

الثانى : استخدام الرصد والمتابعة الذى يقوم به المجتمع الطلابى فى تحسين أساليب التنفيذ داخل المؤسسة التعليمية وتحقيق المزيد مـن الشـفافية والخضوع للمساءلة .

الثالث : إعطاء الطلاب فرصة أكبر للتأثير فى حياتهم الجامعية .

والمشاركة مع مالها من قدرة ليست بالحل السحرى ، حيـث يطالـب الآباء بأن يكون لهم رأى أكبر فى تعليم أبناءهم ، ومع توسع التعليم يتصـاعد القلق بشأن جودة التعليم .

وتركز المشاركة المجتمعية فى التعليم الابتدائى فى كثير من الأحيان على رصد أداء المعلمين ، وضمان توافر الكتب المدرسية وغيرها ، والاتجاه الغالب فى التعليم هو تحقيق اللامركزية ، وفى كثير مـن الأحيـان تحقـق المشاركة الإيجابية للمعلمين مع الآباء مزيد من التعليم الأفضل وتحق كفـاءة أعلى على أن تحقيق الإدارة المجتمعية الفعالة للتعليم قد يكون أمراً شاقاً ، فمن الممكن أن يكون العثور على الأشخاص المؤهلين لإدارة المدارس صعباً ، وقد تكون مشاركة الآباء غير مجدية خاصة إذا كان مستوى تعليمهم مـنخفض ، على أنه قد يكون من المفيد تدريب الآباء لجعل عملية المشاركة أكثر فعالية .

ويتفق معظم الأفراد على أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق عندما يشارك الجميع في تشكيل الظروف التي يعيشون فيها ، وعندما يحترم كـل شـخص كإنسان ، ويعطي الفرصة لكي ينمو ويعمل بما يتفق وميوله وقدراته ، وتبدو قيمة المشاركة في إعطاء الفرصة للأفراد لكي يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم وفي تقرير مستقبلهم بالأسلوب الذي يـتلاءم مـع قـدراتهم وميولهم ورغباتهم .

ولقد تزايد الإقبال على الفكرة القائلة بأن تحقيق التـوازن والإصـلاح المناسب في النظم التعليمية لا يتم إلا بمشاركة الطلاب في صنع القرار ، ولقد أصبحت هذه الفكرة أكثر قبولا في مجال التخطيط ، فهي تعني إعطـاء حـق المشاركة لكل المعنيين بالتغيير " الطلاب وأعضاء هيئة التدريس " ، وقد يرى فريق أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية للطلاب في صنع القرارات المتعلقة بهم ، وفي هذه الحالة تصبح المشاركة بمثابة رفع لمستوى الكفاءة عن طريق تجنيد مصادر جديدة أو أداة لإعادة توزيع السلطة ، كما تعد المشاركة وسيلة لزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الدراسة بدلا من قبولها بصـورتها الواقعية والسلبية ، ولكن من الملاحظ أن نظم الدراسة المتبعة داخـل النظـام التعليمي المصري وفق نظام السنوات الدراسية لا تتفق مع ما يتم المناداة بـه بأن يكون للطالب دورا مشاركا في طرق ووسائل ونظم إعداده وتقويمه فهـذا النظام بشكله الحالي يدعم الاتجاه السلبي للطالـب نحـو حياتـه الحاضـرة والمستقبلة ، فحين يلتحق الطالب بالتعليم يجد نظما قد وضعت لإلحاقه وفـق معايير آخرها وأقلها أهمية رغبة الطالب ورأيه ، ثم حين يبدأ في الدراسة يجد جدولا دراسيا تم إعداده وفق متطلبات عدة منها سعة الفصول وأوقات الأساتذة وظروف الإدارة وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر فـي إعـداد الجـدول

الدراسي عدا متغير واحد فقط وهو رأي الطلاب وحين ينتهي العام الدراسي يتم وضع جدول الامتحان وفق ظروف وإمكانات المدارس واعتبارات أخرى لا تتضمن داخلها ظروف ورأي الطلاب ، وعند إعلان نتيجة الامتحان فالطالب عليه أن يتقبل النتيجة دون اعتراض فليس من حقه طلب مراجعة تصحيح أوراقه أو الشك في النتيجة المعلنة أو حتى معرفة ماهية الأخطاء التي وقع فيها حتى يستطيع تعديل مساره في الحياة التعليمية ، وتستمر الحياة التعليمية بالطالب وفق هذا النظام إلى أن يتخرج ، ويبحث عن العمل.

وتعتبر الحياة التعليمية وفق النظام الحالي حياة متسلطة ليس للطالب رأي فيها، فحين يحصل التلميذ على الابتدائية يستكمل تعليمه بالإعدادي إلى أن يستكمل المرحلة الإعدادية بنجاح وبمجموع يسمح له بالالتحاق بالثانوي العام ولا داعي لسؤاله عن رغبته فلا أهمية لهذا السؤال ، وحين يحصل على الثانوية العامة مجموعه يتحكم بالدرجة الأولى في التحاقه بإحدى الكليات بالإضافة إلى عوامل أخرى ليس أهمها رغبته أو رأيه وخاصة عندما يكون مجموعه لا يسمح له بالالتحاق بإحدى كليات القمة .

ماذا يتوقع المرء من المواطن الذي تم إعداده وفق النظم السابق الإشارة إليها ؟ وماذا يتوقع من المعلم الذي أعد بالطريقة السابقة ؟ أيسمح لتلميذه بالحوار معه داخل الفصل أم يسمح له بالمشاركة في أي عمل أو حتى السؤال داخل الفصل فيما لا يعرفه ؟ ، ثم ينظر المرء إلى مستقبل مجتمع يتخرج أفراده الذين تعلموا وفق نظام ينمي ويدعم اتجاههم السلبي نحو حياتهم ونحو مجتمعهم ، مع ملاحظة أن المجتمعات الحديثة حول مصر في الدول المتقدمة

تسعى لبناء الفرد الحر القادر على المشاركة الإيجابية في بناء مستقبله وفي السعي لتنمية مجتمعه .

ولا شك أن القارئ للسطور السابقة قد يتساءل ، ألا يوجد نظام آخر يسهم في تلافي المشاكل السابقة ويدعم الاتجاه نحو مشاركة الطلاب في حياتهم الحاضرة والمستقبلة ؟ وما رأي الطلاب في بعض جوانب هذا النظام؟ وما مدى إسهام مثل هذا النظام في بناء الفرد القادر على المشاركة الإيجابية؟

والإجابة على السؤال السابق لا شك أنها بالإيجاب ، فنظام الساعات الدراسية المعتمدة قد يسمح بعلاج ومواجهة المشاكل السابقة وقد سبقنا العديد من الدول والمجتمعات وقامت بتطبيقه .

تعاني معظم المجتمعات النامية من ضعف مشاركة أفرادها في بناء وتنمية مجتمعاتهم ، ويرجع بعض العلماء وجود الظاهرة إلى النظام التعليمي السائد في هذه المجتمعات ، ففي غمرة حرص هذه الدول على التأكيد على هويتها الثقافية وضعت نظما جامدة للإعداد والتربية أثرت في إعداد مواطنيها في قالب واحد فلم تتح الفرصة للعديد من المواطنين للاختيار والمشاركة فيما يتعلق بحياته الحاضرة والمستقبلة فانتهى معظمهم من تعليمهم دون إبداء رأيهم فيما يعترضهم من مشكلات أو نظم إعداد ، فكان من الضروري أن يستكينوا إلى السلبية وتضعف مشاركتهم في قضايا مجتمعهم نتيجة لما تعرضوا له طوال حياتهم السابقة ، والبحث الحالي يتناول هذه المشكلة في قطاع من قطاعات التعليم الجامعي وهو قطاع إعداد المعلم .

تقوم الحياة في المجتمع الديمقراطي على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع واستخدام الأسلوب العلمي لحل المشكلات ، فالديمقراطية تؤمن بالفرد وتعمل على صيانة كرامته وحريته ، وتهيئة الفرص أمامه لكي ينمو إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته ، والديمقراطية طريقة للحياة يعيشها الفرد والمجتمع ، ولما كانت التربية هي عملية تشكيل الشخصية الإنسانية في الإطار العام الذي يحدده المجتمع ، فإن التربية عملية ضرورية لإرساء أسس الديمقراطية ، وإذا أردنا أن نتعلم الديمقراطية تحتم علينا ممارستها في مدارسنا وفي حياتنا ، فمدارسنا وكلياتنا كانت وما تزال يسودها الطابع الاستبدادي إلى حد كبير ، فلم يمارس طلابنا الديمقراطية على وجه العموم ، وإنما مارسوا الطاعة والخضوع للاستبداد ، فإن ما يعمله الطلاب وما يفكرون فيه يعد لهم مقدما ، ومن ثم أصبح دورهم عبارة عن التقبل السلبي والطاعة ، فالتعليم الحالي لا يقوم على البحث والتنقيب والاكتشاف القائمين على شعور الطالب بالمسئولية ، وإنما هو استقبال قائم على الخضوع ، ويواجه الطالب بعد التحاقه بالتعليم بعدد من المقررات الدراسية الموحدة لكل من الدارسين حيث لا يسمح للطالب بالاختيار ، وتحتوي اللائحة على المواد الدراسية المقررة وعدد ساعات كل مادة وعدد الأوراق الامتحانية والدرجة الكلية للمادة وغير ذلك من التفاصيل ، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة كيفية تطوير النظام الدراسي التعليمي ليسمح بمزيد من المشاركة الإيجابية للطلاب .

الحرية والديمقراطية والمشاركة في الفكر التربوي

تقديم:

كثيرا ما يتم الخلط بين المبدأ والهدف والوسيلة عند الحديث عن الحرية والديمقراطية والمشاركة ، فالحرية كمبدأ قديم قدم الإنسان ، والديمقراطية كهدف يحدده وعي الإنسان لحريته كوجود ، وتبلور هذا الوعي في عقيدة واضحة من ناحية المذهب والوسيلة ، والمشاركة وسيلة لتحقيق هدف الإنسان وأداة الوصول إلى الديمقراطية .

والحرية من ناحية المبدأ تعني القدرة على العمل والفعل كما يشاء الإنسان ودون أن يخضع إلى أية قيود أو حدود ، سوى تلك التي تفرضها قوانين الطبيعة عليه ، وقد يكون هذا التعريف مرتبطا بمفهوم الحرية الاطلاقية التي نادت به بعض النظريات ، ولقد أدى تطور المجتمع الإنساني من جميع جوانبه ، وما رافق هذا التطور من مفاهيم أطلقت على الحرية ومنها :

" حق المجتمع في حكم نفسه سياسيا ، واعتناق المذهب الروحي الذي يريده دينيا " " السماح للإنسان عن طريق الحق والامتياز والاستثناء ، بأن يعمل ما يشاء ، وفق ما يهوى وما يريد " ، " والقدرة على أن يعمل الإنسان أو لا يعمل ، أي عمل معين ، طبقا لتصميمه العقلي ، أو تقديره الذاتي ، دون أي قيد خارجي يحد من حريته على العمل " .

ويرى بعض المفكرين أن الإنسان حر في أن يصمم ويشرع أي في أن يقصد ويفعل ، والفرق بين أن أريد وأن أستطيع هو إطار حرية الإنسان .

ولقد صاغ الإنسان الكثير من الحدود التي تحد من حريته الإطلاقية بما يتفق ومبدأ اجتماعية الإنسان ، فقيام المجتمع وبقاؤه يتطلبان نوعا من التنظيم، يحدد العلاقات بين أفراد المجتمع ، ووفق هذا التنظيم يفقد الفـرد شـيئا مـن حريته المطلقة ، ويظهر شكل جديد منظم يحظى بتأييد الإجماع ومن هنا تبدأ العلاقة بين الحرية والديمقراطية .

والديمقراطية تعبير إغريقي النشأة ، استعمله الإغريق كتعبيـر يعنـي " سيطرة الشعب وسلطاته " وما لبث أن تطور إلى أن أصبح شكلا من أشكال الحكم يتمتع فيه كل مواطن بالمشاركة التامة في حكم مجتمعه ، وتضمن لـه الدساتير والقوانين الموضوعة حقه في هذه المشاركة ، ومفهوم الديمقراطية له عدة أبعاد منها التسليم بحكم الأغلبية والتسليم بأن الأفراد يختلفون بعضهم عن بعضهم الآخر في الذكاء والفضيلة والمعرفة والرغبات والقدرات وغير ذلك ، وفي ظل النظام الديمقراطي تسنح الفرص أمام الأفراد للتفوق والنبوغ ويضمن حق الأقلية مثلما يمثل حق الأغلبية ، وهنـاك عـدة معـايير تميـز الحكـم الديمقراطي أهمها :

الاحتكام للعقل والتأكيد على أهمية الفرد ودوره ، والإيمان بمبدأ الاختيار والتأكيد على الوسائل واستخدام الأسلوب العلمي وتحقيق المشاركة الإيجابيـة أما المشاركة فهي تعني حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشـيح أو مناقشة القضايا السياسية أو القيام بالأنشطة الاختيارية التي يسـهم أفـراد المجتمع من خلالها في اختيار حكامهم وفي صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي تتميز بأنها نشاطات تساعد الفرد على أن يلعـب دورا وأنها عملية اختيارية إرادية وأنها قد تكون في صورة مباشرة أو غيـر

مباشرة ، والمشاركة قد تكون سياسية أو غير ذلك وتظهر في عدة صور متنوعة منها المشاركة الاسمية أو المشاركة التامة ومنها المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ، وتوفر المشاركة التامة يعني بداية تحقق الديمقراطية كهدف .

ولقد لجأ الفلاسفة وكبار رجال الفكر إلى التربية لنشر وتحقيق المبادئ السابق الإشارة إليها في المجتمع ، باعتبارها الميدان التطبيقي لإعداد وتربية الإنسان للعمل في المجتمع بعد ذلك ، فظهرت مدارس تربوية متعددة منها المدرسة العملية الطبيعية التي نادى بتطبيقها روسو في التربية لإتاحة الفرصة أمام التلاميذ للنمو .

ومنها التربية الديمقراطية التي انتشرت في القرن الأخير ونادى بها جون دوي ، ومن الملاحظ أن الغاية النهائية للتربية الديمقراطية لا تنحصر في الوصول بالفرد إلى أن يحسن الاشتراك في حياة الجماعة التي يتصل بها مباشرة ، بل ينبغي أن تهيئ الفرصة للتفاعل المستمر بين الجماعات المختلفة بصورة ديمقراطية .

ولذا تسعى التربية التقدمية لتحقيق الانسجام بين الأهداف الشاملة للجماعة الإنسانية مع أهداف العالم الأوسع ، كما ترمي إلى تحقيق الخير العام، وتساعد الأطفال على التكيف مع العالم المحيط بهم ، كما تحاول تدريبهم على التفكير والعمل والتعبير عن أنفسهم بطرق لا تتعارض مع الجماعة أو مع أهداف المجتمع .

ولتحقيق عمل ملائم للتأثير على شخصية الأطفال ينبغي أن تتحقق العمليات الأربع التالية في المدرسة :

١- احترام الذات والإحساس بالشعور الجماعي .

٢- تعلم التعاون مع الآخرين ومساعدتهم .

٣- التفكير الأخلاقي .

٤- اتخاذ القرارات الجماعية عن طريق المشاركة .

واتخاذ القرار عن طريق المشاركة يعتبر حافزا ينتقل فيه الطفل من إصدار الأحكام إلى الممارسة الفعلية ، ولقد كان " بياجيه " واحدا من أوائل الداعين إلى مثل هذه المشاركة في إدارة حجرة الدراسة ، ولقد كان مسار تفكيره أنه لو أردنا للأطفال حقا أن يفهموا أن الناس يضعون القواعد ، لمساعدة أنفسهم على الحياة مع بعضهم بعضا ، فإنهم لابد أن يشاركوا في مناقشة ووضع هذه القواعد ، وإلا فإن القواعد تظل أمورا خاصة بالنسبة لعقل الطفل ولا يكون لها سوى تأثير ضئيل على سلوكه ، واتخاذ القرارات بالمشاركة يسهم في تنمية الشخصية عن طريق مساعدة الأطفال في تطبيق تفكيرهم الأخلاقي على سلوكهم الخاص وعلى المجتمع من حولهم ، وفي مجتمع ديمقراطي ، هناك قيمة خاصة لاتخاذ القرارات بالمشاركة ، في أنه يعلم بالديمقراطية عن طريق الديمقراطية ، ويدرب على المواطنة النشطة عن طريق جعل الأطفال مواطنين نشطين في الحياة المدرسية . (ليكونا ،١٩٨٩ : ٤٧-٤٩) . والمعلم مطالب بممارسة هذا النوع من تربية الشخصية بكثير من سعة الأفق والتفاني والمهارة ، وغني عن القول أن قدرة المعلم على تطبيق هذا النوع من التربية يرتبط بما سبق أثناء فترة إعداده هو للعمل في مهنة التدريس في أثناء دراسته الجامعية ، فإعداد المعلم بالجامعة وفق هذه التربية وإتاحة الفرصة أمامه لممارسة الحرية والديمقراطية والمشاركة بالجامعة من الأمور الضرورية التي تطالب بتحقيقها الجامعات في الوقت الحاضر ، والصفحات التالية ستعرض للحرية في التعليم وللتربية الديمقراطية والمشاركة بها وأهميتها لتنمية الشخصية .

الحرية في التعليم :

إن تحليل الجانب الإنساني للحرية بالتعليم يؤدي للنظر في مشكلة عامة تتعلق بالدور الذي تلعبه العوامل النفسية في العملية الاجتماعية داخل النظام التعليمي ، والى مشكلة تفاعل العوامل النفسية والاقتصادية والأيدلوجية في العملية الاجتماعية نفسها ، ولهذا فالعلاقة بين الطالب والمجتمع التعليمي في حالة تغير دائم . وبعض السمات التي تميز بها طالبا عن آخر (كالنزعة الحسية أو الطموح أو الرغبة في الخضوع أو ....) تتولد نتيجة للعملية الاجتماعية بالتعليم ، لذلك فالمجتمع التعليمي قد لا يقوم بالكبت فقط ولكنه يخلقه أيضا ، ولذا فمشاعر الطالب لا تنمو ولا تتطور نتيجة للعملية الاجتماعية فحسب بل إن طاقات الطلاب التي صيغت في أشكال معينة تصبح بدورها قوى منتجة ، تشكل العملية الاجتماعية ، وتكسب الطريقة التي يربط بها الطالب نفسه بالمجتمع الجامعي وبالعالم المحيط وبنفسه ، أثناء قيامه بعملية التعلم أو التثقيف ، ولو أن التطور الاجتماعي يتم بصورة منسجمة لسار كل من طرفي " السيطرة والحرية " أي السيطرة على الطبيعة ونمو الفردية جنبا إلى جنب ولكن هذا عادة لا يحدث فقد كانت كل زيادة في نمو الفردية تقود إلى صراعات جديدة والى عدم استقرار .

والتعليم من المؤسسات التي تجلت فيها هذه المناقضة المزعومة بين طرق التعليم الفردية والعمل الاجتماعي والسيطرة ، أي بين الحرية والضبط الاجتماعي ، وتبدو هذه المناقضة في فقدان الجو والدافع الاجتماعيين للتعلم ، وما ينشأ من ذلك في تسيير التعليم من تفريق بين طرق التدريس وطرق الإدارة ، ومن دعاة الحرية في الجامعة وخصومها من لا يفرق بين فقدان

التوجيه الاجتماعي والحرية ، فالحرية بالتعليم هي حرية الذكاء وحرية العمل وحرية اختيار الأهداف والوسائل ولهذه الحرية عناصر ثلاثة هي :

العنصر الأول : كفاية في العمل وقدرة على التنفيذ ، فالطالب حر في القيام بعمل ما إذا كانت لديه القدرة على القيام به ، والحرية التي يدخل فيها الذكاء تؤدي إلى أن يصبح الفرد قديرا في عمله فهي حرية تعتمد على اتساق البيئة مع الحاجات الإنسانية .

العنصر الثاني : القدرة على التعدد والتنويع والمرونة في العمل ، فالتجويد والتغيير من مكونات الحرية الأساسية التي يرغبها الطالب ، والطالب الذي يستطيع أن يتصرف حسب الظروف وأن يغير من القواعد في إطار معين ، إنما يتمتع هذا الطالب بالحرية ، وفي هذا الإطار تتعدد البدائل أمام الطالب ويستطيع ممارسة حرية الاختيار

العنصر الثالث : القدرة على أن تصبح الرغبة والاختيار أساس ما يقوم به الطالب من أعمال ، فمقياس الحرية على هذا الأساس هو التنبؤ بأنواع الاختيار الموضوعية المستقبلية ، والقدرة على اختيار واحد منها عن طريق المداولة الفكرية وعندما تصبح الرغبة قوة ، والاختيار وسيلة أساسية فإنه يمكن السيطرة على الإمكانات المستغلة التي تكون أمامنا ، وهذه السيطرة هي جوهر الحرية ، وفي هذا الإطار لا يستخدم الحافز للسيطرة على المستقبل ولكننا نستخدم التنبؤ بالمستقبل لتهذيب النشاط الحاضر وامتداده ، واستخدام المداولة الفكرية والاختيار والمشاركة يحقق الحرية ، وحرية الطالب في هذه الحالة تقع في اختياره الهدف وترجمته إلى عمل فعال والاستمتاع الكامل بالنتائج ، وذلك يعني أن الطالب يكون حرا عندما يكون قادرا على اختيار

الهدف من بين أهداف عديدة ، ويكون هذا الهدف مرغوبا فيه بالنسبة إليه ، وأن يستخدم هذا الاختيار في تطبيق مناسب ، وأن يستمتع في النهاية بهذا الإنجاز .

إن تنمية مفهوم الحرية لدى الطالب وممارستها ممارسة فعلية من أهم أعمال التربية ، فالتربية تقوم على احترام الشخصية الإنسانية وإذا كانت تنمية العقل البشري تمثل ركيزة مهمة في تربية الرجل الحر ، فالتربية تعمل على تنمية هذا العقل ، والمعرفة التي نحصل عليها ما هي إلا وسيلة لزيادة قدرتنا على العمل ، والتربية حين تقوم بتنمية التفكير فإنها تحقق الحرية السليمة ، وحين تجعل عملية التعلم عملية تعلم لكيفية التفكير ، فإنها بذلك ترسي القواعد الأساسية لتكوين الرجل الحر ، وتكوين المجتمع الحر.

التربية الديمقراطية بالتعليم:

إن التربية الديمقراطية من شأنها أن تقدم فرصا متكافئة للجميع بأن تيسر للطلاب فرص متابعة الدراسة وأن تكون الجامعة للجميع ، كما تعني أن يتنوع التعليم بحيث يستوعب القابليات المختلفة للطلاب ، وأن يوجه الطالب نحو الدراسة التي يصلح لها ، ويتحقق الهدف الأول للتربية الديمقراطية والذي يطلق عليه تكافؤ الفرص عن تنويع التعليم المقدم ومن مبررات التنويع في الدراسة أن المعرفة البشرية والقيم الثقافية في العصر الحديث في اتساع مستمر وتزايد دائم ، والطالب لا يستطيع أن يستوعب جميع المعلومات والثقافة الموسوعية لم تعد ثقافة ممكنة في هذا العصر الحديث ، ولذا فإنه ينبغي وجود نوع من الاختيار والتوجيه ، والديمقراطية كما سبق الإشارة تعني احترام الإنسان واتخاذه غاية ، ومثل هذا الاحترام يفرض ألا يقدم للطلاب من

الثقافة والمعرفة إلا ما يرغبون فيه وما يتفق وقدراتهم ، والابتعاد عن إتاحة الفرص للاختيار أمام الطلاب يجعل التعليم في معظم الأحيان يعجز عن تقديم الحقائق المترابطة ، ويرتبط بتحقيق الأهداف السابقة وجود هدف آخر ألا وهو ربط الجامعة بالحياة والمجتمع وجعل الجامعة هي المجتمع ذاته فالعصر الحديث غير الشروط الأساسية الجذرية للحياة ، وهو يطالب الجميع بضرورة توافر إصلاح تربوي جذري ينقل روح العصر الحديث إلى الجامعة ، والوسيلة الرابعة لتحقيق التربية الديمقراطية هي أن نقيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع التعليمي على أساس ديمقراطي وأن نعودهم على وسائل الحكم الديمقراطي ، ومثل هذا المطلب يشمل أمور كثيرة منها تربية الطلاب على الحكم الذاتي وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وتعويدهم على أساليب الحكم الديمقراطي .

المشاركة بالتعليم:

يتزايد الإيمان في الوقت الحاضر بأن تحقيق التوازن والتطوير داخل النظم التعليمية ينبغي أن يتم من خلال مشاركة الطلاب في صنع القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم ، وأصبحت فكرة المشاركة الطلابية مقبولة بوجه عام في مجال التخطيط للإصلاح التعليمي ، فالمشاركة في التخطيط تعني إعطاء الحق للطلاب وهم المعنيون بالتغيير والتطوير في أن يشاركوا في جميع مراحل العملية الإصلاحية من مرحلة ما قبل الخطة إلى مرحلة التخطيط إلى مرحلة صنع القرار ثم تنفيذه وتقويمه ، ويرى بعض المفكرين أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية الطلاب في صنع القرارات المتعلقة بهم ، وتصبح المشاركة في هذه الحالة أداة لرفع مستوى الكفاءة وإعادة توزيع

السلطة ولزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الإصلاح بحيث يسهم الطلاب بدرجة أو أخرى في التصميم والإشراف على سياسة الإصلاح التعليمي سواء بجهودهم الذاتية أو بالمشاركة مع أجهزة الإدارة .

والمشاركة في المجال التعليمي تأخذ أشكالا عدة ومتنوعة ، فالمشاركة في المرحلة الابتدائية لا تعطي للتلميذ بل يكون دور الأهل واضحا ، ثم يبدأ دور الطالب في ممارسة حقه في المشاركة بالمرحلة الثانوية ولكن قد تتسبب هذه المشاركة في إثارة التوتر ، ثم تتزايد مشاركة الطلاب في الحياة الجامعية.

والمشاركة بصفة عامة قد تأخذ عدة أشكال منها المشاركة السياسية وهي تعني مشاركة جموع الأفراد في صنع القرار والرقابة عليه ، ومنها المشاركة الإنمائية وتعني حاجة مشاريع الإنماء والتطوير والتقدم إلى مشاركة الأفراد في تنفيذ جانب منها

أهمية وضرورة المشاركة الطلابية :

إن تحقيق المشاركة الطلابية ينمي في الطلاب روح المسئولية والتماسك والرغبة في العمل ، ويحفز قدراتهم الإبداعية ، كما يصبح الطالب أكثر نشاطا، كما يؤدي إلى انخفاض الفاقد الاقتصادي الناتج عن الرسوب والتسرب، وعلى العموم تظهر أهمية المشاركة الطلابية بالجامعة وضرورتها فيما يلي :

(١) الإسهام في حل بعض المشكلات التي تواجه المجتمع التعليمي ، وحل هذه المشكلات يتطلب توافر بيانات ومعلومات وآراء من يطبق عليهم

القرارات الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مشاركة أكثر من جانب في اتخاذ القرار وتطبيقه للحصول على مثل هذه البيانات .

(٢) التنمية المتكاملة :

يرى الكثيرون أن النظم التعليمية لا تستطيع أن تحقق معدلات النمو والتقدم المطلوبة إلا بمشاركة جميع عناصرها ، وتجاهل الطلاب يقلل من كفاءتها وسلبية الطلاب قد تؤدي إلى المزيد من الإهدار والفقد بالجامعة في حين تسهم مشاركتهم في تحويلهم إلى عوامل إيجابية تؤدي في النهاية إلى زيادة قوة الدفع التنموية داخل هذه النظم .

(٣) تحقيق التربية الديمقراطية :

هناك اتفاق عام بأنه لا يمكن الاعتراف بأن نظاما سياسيا هو نظام ديمقراطي إذا لم يتوافر فيه بشكل أو بآخر مظهر من مظاهر المشاركة وهذا الاتفاق ينطبق أيضا على المجتمع التعليمي ويمكن قياس المشاركة الطلابية وفق المعادلة الآتية :

عدد المشاركين × متوسط الوقت الذي يقضيه الطالب في المشاركة
عدد أفراد المجتمع متوسط الوقت النشط المتاح لكل طالب

والمعادلة السابقة تعني أن المشاركة هي النشاط الفعل والاهتمام الذي يبديه الطلاب في شئون جامعتهم بشكل عملي ، ومن خلال هذه المشاركة يشعر الطالب بمزيد من الانتماء إلى جامعته وبأنه عضو فعال في جامعة مهمة ، كما أن هذه المشاركة تدرب الطالب على مهارات الاتصال وترفع معنوياته .

(٤) تنمية الكفاءة الإدارية :

إن دور المشاركة فعال في رفع الكفاءة الإدارية داخل النظام التعليمي، فهي تخفف الضغط على الإدارة وتسمح بإعطاء وقت أكبر للتخطيط ، وتضع مستوى الأداء تحت الإشراف المباشر للمنتفعين به ، كما تسهم في ظهور أشكال تنظيمية مختلفة تساعد على التقريب بين موقع التنفيذ وسلطة اتخاذ القرارات بالجامعة ، فمعظم القرارات التي تتخذ بعد المشاركة تؤدي إلى ظهور درجة أكثر من الالتزام في تنفيذها والى تقبلها والانتفاع بها .

(٥) تحقيق قدر أكبر من الحرية للطالب :

تتيح المشاركة الطلابية الفرصة لنقل اهتمام النظام التعليمي بالمادة الدراسية إلى اهتمامه بالطالب ليصبح الطالب محور العملية التربوية بدلا من المادة الدراسية، ويلتقي الطالب الكثير من العناية والتوجيه والإرشاد الذي يتيح له الفرصة لتحقيق أكبر قدر من الحرية وممارستها .

أنواع المشاركة الطلابية :

- إن المشاركة الطلابية موضوع معقد وملح وضروري ، فلديها القدرة الفعالة على تحقيق نتائج مرضية ، ويمكن تصنيف المشاركة الطلابية إلى ثلاث صور رئيسية أبسطها ما يطلق عليه : المشاركة الطلابية الإسمية وتظهر هذه المشاركة في توصيل المعلومات إلى الطلاب لمعرفة آرائهم وطلب العون منهم في نشاط أو عملية تم أخذ القرار فيها بالفعل بهدف تعديل القرارات التي من الممكن أن تتخذ في المستقبل وفقا لهذه الآراء .

وهناك نوع آخر من المشاركة الطلابية أكثر تطورا ويطلق عليها : المشاركة الطلابية الاستشارية ، ووفق هذه المشاركة يطلب من الطلاب إبداء رأيهم ومعرفة وجهات نظرهم في قضايا محددة قبل إصدار القرار الخاص بهذه القضايا ولكن تبقى درجة الأخذ بالرأي من السلطة صانعة القرار في هذه القضايا ولكن تبقى درجة الأخذ بالرأي من السلطة صانعة القرار في هذه القضايا مما يتفق أو يختلف مع آراء الطلاب ، ولذلك تعتبر هذه المشاركة مجرد آراء استشارية قد يتم الأخذ بها أو لا يتم ذلك ، أما أكثر أنواع المشاركة الطلابية تطورا ما يطلق عليها المشاركة الطلابية بالمسئولية أو المشاركة الطلابية التامة ، وتعني قيام حوار أو طلب الرأي من المشاركين يتم من خلاله التأثير على القرارات الرئيسية التي تتخذ وتبقى توعية القضايا التي يشارك فيها الطلاب ، فهناك القضايا الهامشية البسيطة وهناك القضايا الرئيسية المهمة ، على أنه من الضروري توفير بعض متطلبات قيام مثل تلك المشاركة الطلابية وفقاً لما يلي :

بعض متطلبات قيام وتطوير المشاركة الطلابية بالجامعة :

لقد أدى التراكم المعرفي إلى تعدد وتنوع الخطط والأهداف والوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من البدائل التي تتطلب ضرورة مشاركة ما يتعلق بهم تحقيق هذه الأهداف وفقاً لبعض الشروط والمتطلبات الضرورية ومن أهمها :

(١) وجود نظام للسلطة الاجتماعية بالتعليم ينظم مشاركة الطلاب فيما يهمهم من موضوعات يؤدي إلى المزيد من الابتكار والاستفادة من التغيرات العالمية والعلمية ، وقد يساعد الأساتذة في هذه المشاركة عن طريق نظم الإرشاد والتوجيه المتعددة .

(٢) ينبغي أن يتميز النشاط الطلابي الذي يشارك فيه الطلاب بالمشمول والتكامل ، كما ينبغي أن يكون هذا النشاط مناسبا ، يصل فيه الطالب إلى معرفة معنى المشاركة الطلابية ، ويدرك الفرق بينها وبين عدم وجودها كما يعرف الطرق الفعالة للعمل مع الآخرين .

(٣) ينبغي أن تركز جهود توفير مشاركة الطلاب في موضوعات ومسائل أساسية بدلا من قيامهم بالمشاركة في موضوعات هامشية وبسيطة مثل مشاركتهم في اختيار بعض المناهج والمقررات ومواعيد الدراسة المناسبة وغير ذلك .

(٤) ينبغي أن يكون الطالب معدا ومؤهلا لتحمل نتائج قيامه بالمشاركة الطلابية ، فهي تؤدي إلى تحمل المسئولية والاستعداد لمواجهة نتائج مشاركته .

(٥) إعادة تنظيم الطرق التي تمكن الطلاب من المشاركة الفعالة في الكليات بما يتفق واحتياجات الطلاب ومتطلبات السلطة بالجامعة .

(٦) ضرورة خلق رأي عام يؤيد ويساند المشاركة الطلابية ويدرك قيمة وجود هذه المشاركة وأهميتها وضرورتها للطلاب وللجامعة ، ومن الضروري إمداد الطلاب بالمهارات والسلوكيات المناسبة للقيام بدورهم الجديد ، كما ينبغي قيام الإدارة بدورها في تشجيع المشاركة الطلابية وتطويرها .

المشاركة الطلابية في بعض النظم الدراسية الجامعية

تقديـم:

تتعدد أوجه وأشكال المشاركة الطلابية بتنوع النظم الدراسية التعليميـة وتعددها، فهناك نظم تعليمية لا تتيح للطلبة سوى بعـض أشـكال المشـاركة الإسمية فقط ، وبعضها الآخر يسمح بوجود مشاركة طلابية تامة ولكـن فـي موضوعات هامشية وفرعية قد لا تتصل بنواحي إعداد وتكوين الطالب ، كما توجد نظم تعليمية أكثر تطورا تعطي للطالب الفرصة للمشاركة التامـة فـي موضوعات أساسية ورئيسية تؤثر في مستقبل الطلاب العلمـي والأكـاديمي والجزء التالي يعرض لأهم جوانب المشاركة الطلابيـة وفـق نظـام العـام الدراسي مقارنة بنظام الساعات المعتمدة .

أولا : المشاركة الطلابية بالنظم التعليمية التي تسير وفق نظام العام الدراسي:

يطبق النظام التعليمي المصري نظام دراسـي يـرتبط بالعـام الكامـل والفصول الدراسية وقانون التعليم وقرارات الوزارة ينظم درجـة المشـاركة الطلابية ، سواء كانت مشاركة إسمية أو مشاركة تامة والموضـوعات التـي يسمح للطلاب بالمشاركة فيها ، على أن أفضل أشكال المشاركة الطلابية وفق النظام الحالي تهدف إلى تحقيق :

أ- تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعي الوطني والقومي بين الطلاب وتعويدهم على القيادة ، وإتاحة الفرص لهم للتعبيـر المسـئول عـن آرائهم .

ب- بث الروح التعليمية السليمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينـهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين .

جـ- اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهاراتهم وصقلها وتشجيعها .

د- نشر وتشجيع تكوين الأسر والجمعيات التعاونيـة الطلابيـة ودعـم نشاطها.

هـ- نشر وتنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية والارتفاع بمستواها وتشجيع المتفوقين فيها .

و-تنظيم الإفادة من طاقات الطلاب في خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير .

ثانيا : المشاركة الطلابية بالنظم التعليمية التي تسير وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة .

مقدمـــة :

نظام الساعات الدراسية المعتمدة هو ذلك النظام الذي يطلب فيـه مـن الطالب اجتياز عدد معين من الساعات الدراسية بنجاح هذه الساعات الدراسية تكافئ عددا معينا من المقررات الدراسية ، ويمكن الانتهاء من الدراسة وفـق هذا النظام قبل مرور السنوات وذلك في حال انتهـاء الطالـب مـن دراسـة المتطلبات التعليمية المطلوبة، ويتيح هذا النظام للطالـب الفرصـة للاختيـار والمشاركة في مجالات إعداده.

أسس ومقومات نظام الساعات الدراسية المعتمدة :

يشترط هذا النظام نجاح الطالب في متطلبات رئيسية ويتم تحويلها إلى عدد من الساعات الدراسية تعرض أمام الطالب لاختيار بعضها يتم دراسته بنجاح .

أما المتطلبات الثانية وهي قد تعادل المتطلبات التخصصية لك تخصص محدد ويمكن ترجمة هذه المتطلبات إلى عدد معين من الساعات يختار من ضمنها الطالب الساعات التي يدرسها ويتم دراستها بنجاح .

ويلاحظ أن الساعات الدراسية لكل متطلب تعرض مع الآخر بطريقة متكاملة وينقسم العام الدراسي وفق هذا النظام إلى فصول دراسية ، بعضها يقسم العام إلى فصلين والآخر إلى أربعة فصول ، ويعتبر عدم تسجيل الطالب في الفصل انسحابا من الدراسة فيه . والساعة المعتمدة تعادل ساعة نظرية أو ساعتين عمليتين بالإضافة إلى عدد من الساعات التي تحدد للبحث والإطلاع والدراسة .

المشاركة الطلابية وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة وأهم آثارها التربوية :

ساعدت الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم على خلق حاجة متزايدة إلى أعداد كبيرة من المعلمين ، وبرز إلى جانب هذا الاتجاه ضرورة العناية بنوعية المعلم والاهتمام برفع مستواه ، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى تنوع التعليم وتعدد مناهجه حتى يمكن مراعاة الفروق الفردية بين الدارسين وإتاحة الفرص أمامهم في مجالات النمو المعرفي ، وتعويدهم على

ممارسة الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في توجيه مستقبلهم ، ويهدف نظام الساعات الدراسية المعتمدة إلى تحقيق العديد من الجوانب منها :

١- توثيق الصلة بين الدارسين :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة فرصا عديدة في اختيار المواد الدراسية ومستوى الدراسة في هذه المواد ، ويقلل ذلك من الحواجز بين التخصصات المختلفة كما يسهم في إزالة الحواجز بين الطلاب في السنوات الدراسية المختلفة ، كما يتيح الفرص أمام الطالب المستجد أن يتعلم ويستفيد من الطالب الأقدم منه في سنوات الدراسة بالكلية .

٢- توثيق الصلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس :

يتطلب نظام الساعات الدراسية المعتمدة وجود مرشد لكل طالب ، وتتلخص مهمة المرشد في توجيه الطالب دراسيا ومساعدته في اختيار المواد التي يسجل فيها وتحديد عدد الساعات التي يسجل فيها وفقا لظروفه وقدراته واستعداداته ومساعدته على حل المشكلات التي تعترضه في أثناء الدراسة ، وبذلك تتاح الفرص أمام الطلاب لتحقيق المزيد من التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى ازدهار الحياة الجامعية .

٣- المرونة في تغيير التخصص :

إذا لم يتمكن الطالب من مواصلة دراسته في أحد الأقسام ، يمكنه الانتقال إلى قسم آخر مع الاستفادة بدراساته السابقة وبذلك يتمكن الطالب من تغيير التخصص عندما يشعر بالحاجة إلى ذلك دون فاقد اقتصادي كبير ، حيث يؤخذ في الاعتبار المقررات الدراسية التي

سبق للطالب اجتيازها بنجاح وخاصة المقررات المتعلقة بمتطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية ولا يفقد إلا المقررات المتعلقة بالتخصص الذي تركه .

٤- المرونة في اختيار المواد الدراسية :

يسهم نظام الساعات المعتمدة في تحقيق المزيد من المشاركة الإيجابية للطالب في اختيار مواد الدراسة التي يرغب في دراستها كل فصل دراسي والتي تتناسب مع قدراته وميوله ومع ظروفه البيئية المختلفة ، وهذه المشاركة في اختيار المقرر الدراسي أو تركه تؤدي إلى أن تبذل الطالب قصارى جهده في مجال دراسته ، كما تسهم في نمو شخصيته مما ينعكس على عمله كمعلم .

٥- المرونة في إيقاف القيد وقت اللزوم :

يواجه المجتمع مشاكل متعددة منها زيادة حجم البطالة بين الشباب ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في دخل الطلاب ويسعى بعض الطلاب إلى العمل في بعض الفترات من العام حتى يتمكن من واصلة دراسته بعد ذلك ، ونظام العام الدراسي لا يتيح للطالب فرصة إيقاف القيد لمدة زمنية محددة أو الانسحاب من الدراسة لفترة ، أما نظام الساعات الدراسية فيسمح للطالب بالانسحاب وإيقاف القيد لفصل دراسي أو أكثر حسب ظروفه واحتياجاته .

٦- المرونة في التعامل مع الطالب الراسب في مادة أو أكثر من ذلك:

يتعرض الطالب لضغوط نفسية كبيرة نظرا لرسوبه في مادة أو أكثر وتعرضه للإعادة لمدة عام في مادة واحدة أو في أكثر من

ذلك، وهذا الموقف يجعله يعاني من الفراغ وعدم استثمار الوقت حيث لا يتم استثمار الوقت المتاح للطالب طوال العام الدراسي ، ونظام الساعات الدراسية المعتمدة يعالج هذه المشكلة حيث يسمح للطالب باختيار عدد من الساعات الدراسية بالإضافة إلى الساعات الدراسية التي لم يوفق في النجاح فيها .

٧- الطالب محور العملية التعليمية :

من الملاحظ أن نظام السنة الدراسية تكون المادة الدراسية هي محور العملية التعليمية في حين أنه وفق نظام الساعات الدراسية ينتقل الاهتمام إلى الطالب حيث يمنح الطالب الثقة بنفسه وتدريبه على تحمل المسئولية التعليمية ويتلقى الطالب العناية الكافية والتوجيه والإرشاد طوال فترة دراسته .

٨- زيادة قدرة الطالب على اتخاذ القرار المناسب :

يستطيع الطالب في ظل نظام الساعات الدراسية المعتمدة أن يختصر المدة الدراسية اللازمة للتخرج ، كما يتاح للطالب الفرصة لزيادة قدرته على البحث والتحليل والتفكير العلمي السليم .

٩- إتاحة الفرصة لتعويض بعض المقررات :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة الفرصة للطالب في تعويض بعض المقررات التي لم يدرسها بدراستها في فصل خاص في أثناء فترة الأجازة الصيفية .

تعليـــق

المتتبع للمشاركة الطلابية وفق للنظامين السابق عرضهما يلاحظ اقتصار المشاركة الطلابية في النظام الأول على أبسط أنواع المشاركة وهي أخذ رأي الطلاب في بعض الموضوعات تم اتخاذ القرارات بشأنها قبل ذلك ، كمـــا أن هذه المشاركة ممكن أن تتسع أكثر قليلا حين تتناول بعض الأنشطة الطلابيـــة المتعلقة بالرياضة والجوالة وغير ذلك بعيدا عن الإعداد العلمي والأكاديمي ، أما المشاركة الطلابية وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة فمن الواضح أنها مشاركة تامة كاملة تجعل الطالب مشاركا في عملية إعداده مشاركة تامة وفق ما سبق توضيحه ، وقد توضح الدراسة الميدانية التي سترد بعد ذلك بعـــض آراء الطلاب ومدى حاجتهم لممارسة حقهم في المشاركة في عملية إعدادهم .